وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسـم التـــــاريخ

السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م
(دراسة في أساليب السياسة الإدارية)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:

- رميسة هوام
- ندى خروبي

إشراف الأستاذ:

عبد الكريم قرين

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيـــــــــــسا	08 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررًا	08 ماي 1945 قالمة
الحواس غربي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية

2024-2025م/1446-1447هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ

وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة النجم (39-40)

الشكر والعرفان

"وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله الذي ما تم جهدا ولا ختم سعى إلا بفضله، وما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله حبا وشكرا وامتنانا الحمد لله على البدء والختام.

نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفنا الدكتور قرين عبد الكريم لتفضله الكريم بالإشراف على هذا البحث وتكرمه بنصحنا وتوجيهنا حتى إتمامه.

نتوجه بالشكر لعائلتينا التي صبرت وتحملت معنا مشقة الطريق وقدمت لنا كل أشكال الدعم.

الإهداء

"وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورة بالتسهيلات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي الى

من أحمل اسمه بكل فخر وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والاصرار حفظه الله أبي الغالي

الى حبيبتي أمي التي أفضلها عن نفسي فما كان ليتحقق نجاحي وتخرجي لولا توفيق الله ثم رفعة كفيها بعد كل صلاة

الى ضلعي الثابت وأمان أيامي الى من شدد ضلعي بهم فكانوا خير ساندين

-عبير، محمد ، آدم-

اخوتي

وخاصة إلى رفيق وصديق الأيام جميعا بحلوها ومرها وإلى من كان الأول دوما في مساندتي وتشجيعي زوحي الغالي سندي في الحياة

إلى إبني الغالي فلذة كبدي، نبض فؤادي وفخر أيامي

- سند-

ولكل من كان عونا وسندا في هذه الطريق للأصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين وأصحاب الشدائد والازمات ابنة خالي- ياسمين-

أهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي لا طالما تمنيته بفضل من الله عز وجل

رميسة

الإهداء

"الحمد لله على لذه الإنجاز والحمد لله عند البدء والختام"

ما سلكنا الطريق إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بكل حب أهدى ثمره تخرجي ونجاحي

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود أعطاني بلا مقابل من علمني أن النجاح كفاح وسلاحه العلم والمعرفة داعمي

وسندي بعد الله فخري واعتزازي

والدي- يوسف خروبي-

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون إلى سر قوتي وجنتي

والدتي - سعاد -

إلى ضلعي الثابت إخوتي

- أكرم ورؤية -

أهديكم هذا الانجاز وثمرت نجاحي بعد مسيره كان الطريق فيها صعب ها أنا اليوم أتممته بفضل الله عز وجل.

واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

ندى

– قائمة المختصرات باللغة العربية

ج	–الجزء
ع	–العدد
ص	–الصفحة
ط	–الطبعة
د.ت	–دون تاريخ
د. ن	–دون ناشر
د.م	–دون مكان
تق	–تقديم
تع	–تعريب
تر	–ترجمة
مج	–مجلد
ط خ	–طبعة خاصة

المقدمة

لم يكن اجتياح القوات الفرنسية للجزائر مجرد حملة عسكرية عابرة؛ بل كان بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ونقطة تحول في المنطقة، فقد ارتبط الاحتلال الفرنسي للجزائر بسياسات تهدف إلى القضاء على الكيان الوطني الجزائري؛ من خلال التأثير على جوانب عديدة منها: السياسية، والثقافية، والاقتصادية، ومن أبرز هذه السياسات السياسة الإدارية التي أعادت هيكلة البلاد، وفرضت عليها نمط من الحكم يتماشى مع المصالح الفرنسية.

وقد تطورت وتغيرت هذه السياسة مع تطور وتغير الظروف من حولها، مرورا من مرحلة الحكم العسكري المباشر إلى مرحلة الحكم المدني، فارضة بذلك قوانين وتشريعات اعتمدت على نظام مركزي صارم تدار به الجزائر كجزء من التراب الفرنسي وليس كمستعمرة فقط، وقد كرست من خلال هذه القوانين والتشريعات الفوارق بين المعمرين والسكان الأصليين للبلاد، وانطلاقا من هنا ستكون أساليب السياسة الإدارية الفرنسية بالجزائر محور دراستنا الموسومة بعنوان: " **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الادارية)**".

1. أهمية موضوع البحث

إن هذا البحث يكتسي أهمية بالغة، كونه سيساهم في التعرف على الاستعمار الفرنسي بالجزائر وفهم سياسته، وكذا بيان أدوات الهيمنة الثقافية والاجتماعية، وتحليل الأساليب الإدارية التي جسدها المستعمر الفرنسي في مختلف المجالات منها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإبراز أثرها على المجتمع الجزائري.

2. حدود البحث

تدور أحداث هذا الموضوع جغرافيا في الجزائر كمستعمرة فرنسية، أما زمنيا فأحداث موضوعنا تنحصر بين 1830م بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى غاية 1914م بداية

الحرب العالمية الأولى، هذه الفترة تميزت بزخم تاريخي كبير فيما يتعلق بتاريخ الجزائر خلال تلك الفترة.

3.إشكالية البحث

الإشكالية العامة في موضوع بحثنا الموسوم بـ: "**السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1914م (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)** تتمحور حول فهم أهم الأساليب الإدارية التي اعتمدها المستعمر الفرنسي بالجزائر لإحكام سيطرته عليها، ومدى نجاعة هذه الأساليب في تحقيق أهدافها، وتأثيرها على البنية الاجتماعية والسياسية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وقد تفرعت هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات وهي كالأتي:

- كيف كانت الاوضاع في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ؟
- ماهي أبرز أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر؟
- كيف كان التنظيم الاداري الفرنسي خلال فترة الحكم العسكري وفترة الحكم المدني ؟
- ماهي أبرز القوانين والتشريعات التي أصدرتها الادارة الاستعمارية ؟
- ماهي الوسائل المستخدم من طرف الادارية الاستعمارية في المجال الاقتصادي، والتعليمي، والاجتماعي، والديني ؟
- كيف أثرت السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري ؟
- كيف تعامل الجزائريين مع الادارة الفرنسية وكيف كان رد فعلهم اتجاهها ؟

4.عرض خطة البحث

للإجابة على التساؤلات الفرعية التي تم ذكرها سلفا فقد وضعنا خطة شاملة لموضوع البحث مكونة من أربعة فصول وخاتمة، إضافة إلى قائمة ملاحق، وقائمة المصادر والمراجع.

بالنسبة للفصل التمهيدي والذي جاء تحت عنوان" **الخلفية التاريخية للاستعماري الفرنسي بالجزائر**" درسنا فيه من خلال ثلاثة مباحث أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، وأسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر، وأخيرا الغزو الفرنسي للأراضي الجزائرية .

أما الفصل الاول تحت عنوان" **التنظيم الاداري الفرنسي في الجزائر 1830-1914م**" يندرج ضمنه ثلاث مباحث، المبحث الاول درسنا فيه فترة الحكم العسكرية1830-1870م، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى فترة الحكم المدني1877-1914م، والمبحث الثالث خصصناه للقوانين والتشريعات الفرنسية .

أما بالنسبة للفصل الثاني والمعنون بـ: "**الاساليب الادارية الاستعمارية بالجزائر1830-1914م**"، فقد فرعناه هو الأخر إلى ثلاث مباحث ذكرنا في المبحث الاول السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني درسنا فيه السياسة التعليمية، وأخيرا المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه السياسة الدينية والاجتماعية.

أما الفصل الثالث والاخير فقد جاء تحت عنوان "**أثر السياسة الفرنسية وردود الفعل الجزائرية 1830-1847م** "، فاندرج ضمنه ثلاث مباحث؛ الأول تطرقنا فيه تأثير السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري، وبالنسبة للمبحث الثاني درسنا فيه المقاومة الجزائرية المسلحة (مقاومة الامير عبد القادر 1832-1847م نموذجا)، وأخيرا المبحث الثالث الذي عالجنا فيه ظهور الحركات الاصلاحية والسياسية.

5.أسباب اختيار الموضوع

- **الأسباب الذاتية**

الرغبة في دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية التي طبقتها فرنسا والالمام بجميع المعطيات التي تتعلق بها، وكذا تعزيز معارفنا حول الاساليب الادارية الفرنسية المطبقة في الجزائر، إضافة لرغبة في الاطلاع والبحث في المصادر المتنوعة لتاريخ الجزائر.

- **الأسباب الموضوعية**

عدم توفر دراسات عميقة ودقيقة التي تضم مختلف الأساليب السياسية الفرنسية في الجزائر، وكذا محاولة توفير دراسات علمية أكاديمية تعالج مختلف الأساليب السياسية الإدارية الفرنسية بالجزائر في الفترة الممتدة بين 1830-1914م.

6.مناهج البحث

نظرا لطبيعة الدراسة وخصوصيتها اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي**

الذي فرضه حقل الدراسات التاريخية والذي نجده في مراحل البحث وجزئياته وظفناه في سياق عرض الوقائع والاحداث التاريخية وتتبع حيثياتها وتطوراتها زمنيا.

- **المنهج التحليلي**

استعملناه في شرح وتفسير تصريحات بعض الشخصيات الفاعلة في أحداث الموضوع؛ لاستخراج المعاني التي تخفيها.

7.المصادر والمراجع

لقد اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع في انجاز هذه الدراسة، والتي قمنا بالاستعانة بها في مختلف جوانب الموضوع:

أ-الكتب:

- بشير بلاح كتاب **تاريخ الجزائر المعاصر1830إلى1989م**، الذي غطى مختلف جزئيات البحث .
- بن داهة عدة كتاب **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م**، الذي اعتمدنا عليه في دراسة سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي.

- نادية زروق كتاب **الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر**، الذي اطلعنا من خلاله على السياسة الفرنسية خلال مرحلة الحكم المدني.
- شارل روبير أجيرون **كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا1871-1919م**، الذي تناول مختلف السياسات الفرنسية بالجزائر.
- أبو القاسم سعد الله كتاب **تاريخ الجزائر الثقافي**، الذي شمل على مختلف الجوانب في السياسة الفرنسية في المجال الثقافي والديني.

ب- الاطروحات والرسائل الجامعية

- عثمان زقب أطروحة **السياسة الفرنسية في الجزائر1830-1914م: دراسة في اساليب السياسة الإدارية**، التي غطت مختلف جوانب البحث.
- عبد الحكيم رواحنية رسالة **ماجستير السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م**، اعتمدنا عليها في دراسة السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر.
- محمد بن جدورة دكتوراه **الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر (1830-1847)** من خلال وثائق الارشيف المغربي، التي اعتمدتا عليها في دراسة مقاومة الامير عبد القادر .

ج- المقالات

- أرزقي شويتام **مقال سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م**، الذي عالجنا من خلاله سياسة الإستطان الفرنسي بالجزائر.
- بن علي زهير مقال **المرأة الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي(1830-1962)**، الذي أطلعنا على الأساليب الاستعمارية المطبقة على المرأة الجزائرية.
- سباعي سيدي عبد القادر مقال **قانون الانديجينا الوجه الاخر لقانون السود**، الذي استعملناه في تسليط الضوء على بعض التشريعات التعسفية الفرنسية ضد الجزائريين.
- صالحي مزهورة مقال **طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة في الجزائر 1845-1900**، الذي ساعدنا في معرفة أنواع الضرائب التي فرضها المستعمر على الجزائريين.

8-الصعوبات

يتعرض كل باحث في مسار بحثه إلى مجموعة من الصعوبات الروتينية، ومن الصعوبات التي واجهتنا نذكر:

- صعوبة الحصول على بعض المصار والمراجع التي تعتبر مهمة في دراسة موضوع بحتنا؛ لعدم توفرها لا ورقيا في المكاتب الجامعية والعمومية ولا إلكترونيا.

الفصل التمهيدي: الخلفية التاريخية للاستعمار الفرنسي بالجزائر

المبحث الأول : أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

شهدت الفترة الاخيرة من التواجد العثماني في الجزائر العديد من التحولات في مختلف جوانب الحياة سواء على الجانب السياسي الاقتصادي وحتى الاجتماعي والثقافي خاصة وأن هذه الفترة تزامنت مع فترة حكم الدايات التي تميزت بعدم استقرار سياسي وضعف اقتصادي هذه الاوضاع ساهمت في سقوط الايالة الجزائرية واستحواذ الاحتلال الفرنسي عليها .

1. الاوضاع الاقتصادية:

بشكل عام يمكن ملاحظة ضعف خطير في المجال الاقتصادي وذلك بداية من القرن التاسع عشر وقد تضاعف تدهور اقتصاد البلاد بشكل ملحوظ خلال الثلث الاول من نفس القرن الذي أسهم من قريب او من بعيد في سقوطك البلاد في مخالب الاستعمار الفرنسي [1].

يلاحظ أن الضعف الذي اصاب التجارة والزراعة والصناعة الداخلية والخارجية أنه ارتبط ارتباطا وثيقا بالضعف الذي أصاب الحكم المركزي العثماني في الجزائر إضافة الى هيمنة اليهود على التجارة الخارجية [2].

إن هذه الوضعية المزرية اقتصاديا التي عاشتها البلاد أواخر العهد العثماني لم ينتج من العدم و سببها الرئيسي عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لدى النظام المركزي بالجزائر حيث شلت كل حركة اقتصادية في البلاد بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية و فرض

[1] -عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2014، ص33.

[2] -**نفسه**.

مكوس[1]عالية على البضائع التي كانت تأتي الى البلاد برا وبحرا ، الشيء الذي جعل الكثير من القوافل التي كانت تأتي من إفريقيا وجنوب الصحراء لا تدخل الى وهران و تلمسان و مغنية و غيرها ، كما أن الضرائب اعتبرت بمثابة ضربة قاسية و عقاب كبير لشل كل حركة تجارية في البلاد ، كما ازداد النفوذ اليهودي وبلغ ثروته في بداية القرن التاسع عشر في الوقت التي كانت الجزائر تتخبط في مشاكل اقتصادية كان اليهود يجنون ارباحا طائلة من الموارد الجزائرية المختلفة يصدرونها الى الخارج [2].

2. الأوضاع السياسية والادارية:

1.2 السياسية :

تميزت الاوضاع خلال فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر بعدم استقرار نظام الحكم فقد عمت الفوضى القطاعات المختلفة للبلاد منها قطاع الحكم نفسه [3].

فإذا تتبعنا التسلسل التاريخي للأحداث التي مرت بها الجزائر منذ بداية العهد العثماني منذ عام 1519م فإننا نجد عوامل الضعف ليست حديثة العهد، بل يرجع تاريخها إلى فترة الباشوات، ويجمع العلماء المختصون في التاريخ الحديث أن شأن الجزائر بدأ يتضاءل منذ القرن18 م بسبب ضعف الحكام وإخفاقهم في السيطرة الداخلية والخارجية والتي نجد أنها تمثلت في سياسة التجنيد التغيير الشامل في سلك الوزراء والبايات والموظفين

[1] - **المكوس:** جمع المكس وهي رسوم تفرض على الأسواق خاصة المنتجات والسلع الفلاحية يدفعها الباعة إما نقدا أو عينا ، أنظر الى : وقاد محمد ، **ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700-1830م)**، مج2،ع1، جامعة برج بوعريريج ،2021،ص 98.

[2] - عمار هلال، **مرجع سابق**، ص34.

[3] - **نفسه**، ص 20.

الكبار مع تغيير الحاكم إذ يقوم الحاكم الجديد بتعيين العناصر التي وقفت إلى جانبه أثناء الانقلاب [1].

كما أن الطبقة العسكرية احتكرت السلطة في تلك الفترة وتناحرت على الحكم وجعل الشعب يتفرج على الاحداث والاغتيالات في صفوف الدايات والجنود الاتراك [2].

2.2 إداريا :

في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي كان الداي مطلق الصلاحية في تصريف شؤون البلاد يساعده في مهامه الادارية ديوان خاص تشكل من مجموعة من الموظفين الكبار والقادة العسكريين هم:

الخزناجي: المشرف على الخزينة كان يستلم المداخيل ويشرف على الانفاق ويراقب شؤون السكة[3].

بيت المالجي: المتصرف في الاملاك والثروات التي تؤول الي الدولة نتيجة المصادرة او انعدام الورثة الشرعيين، كما يقوم بحفظ الودائع.

خوجة الخيل: المشرف على أملاك البايلك ورعي مواشي الدولة.

الآغا: هو قائد فرق الإنكشارية، الوجاق، جماعات فرسان المخزن "الصبايحية"، مهمته مراقبة الجهات التابعة لدار السلطان.

---

[1] -شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر ،2011، ص-ص،27-30.

[2] - يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر: الجزائر الحديثة**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص48.

[3] -بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص15.

وكيل الخرج: قائد الاسطول يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة وتوزيع الغنائم البحرية وتتسع صلاحياته لتشمل الخارجية والعلاقات الدولية.

الكتاب الرئيسيون: تتكون من أربعة كتاب هم المكتابجي الكاتب الاول، الدفتر دار الكاتب الثاني، وكيل الحرج الصغير الكاتب الثالث، الرقمجي الكاتب الرابع[1].

كما كانت الجزائر خلال هذه الفترة مقسمة اداريا الى اربعة مناطق دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك الغرب، بايلك التيطري[2].

3. الاوضاع الاجتماعية والثقافية:

1.3 الاجتماعية:

بالرغم من عدم وجود احصائيات رسمية حول سكان القطر الجزائري إلا ان بعض الدراسات التقديرية تشير الى أن عدد السكان خلال نهاية العهد العثماني كان يتراوح ما بين 3 ملايين نسمة وأن 95 %من السكان يعيشون في الارياف و5% يعيشون في المدن وحسب التنظيم الاجتماعي السائد بالبلاد ونهاية حكم الداي فإن التقسيم الاجتماعي والمهني ك الآتي: [3]

- الطبقة الأرستقراطية التركية: الفئة المسيطرة على الجزائر حتى نهاية الحكم العثماني 1830 م هذه الفئة القوية ذات نفوذ واسع تسيطر على المناصب الحكومية وتحتكرها.

[1] - بشير بلاح ، **مرجع سابق**، ص 16.

[2] - **نفسه**، ص18.

[3] -علي محمد علي الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الامير عبد القادر: تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الاولى**، دار المعرفة، د ت، ص 257.

- جماعة الكراغلة: هي الجماعة التي برزت الي الوجود وتميزت عن السكان الاصليين تزايد عددهم في مدينة تلمسان وبالرغم من انتمائهم الى اباء من أصل تركي فإن الكراغلة لم يحصلوا على امتيازات او يشاركوا الحكم وليس لهم الحق في الانتساب الي الجيش.
- المهاجرون الأندلسيون: كانوا يشكلون قوة تجارية هائلة بالجزائر حيث ساهموا في تنمية وإنشاء صناعات رفيعة بالبلاد، لم يتمكنوا من الالتحاق بالجيش والوظائف بالبلاد فقد توجه معظمهم الى التجارة والصناعة بفضل خبرتهم التي جلبوها من الاندلس خاصة في الخياطة وصناعة الخزف، والتجارة، والاسلحة، والبارود.
- فئة اليهود: بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية فإن الجماعة النشيطة التي ارتفع شأنها في الجزائر هي فئة اليهود كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش ويقومون بشراء البضائع أو الغنائم التي يتحصل عليها رجال الجيش [1].

كما أن الحالة الصحية والمعاشية تدهورت خلال في هذه الفترة فانتشرت أمراض من الاقطار المجاورة كالكوليرا، التيفوس، الجدري والطاعون كما تكررت المجاعات خلال هذه الفترة مجاعة 1800م و1819م واضطروا الى استيراد الحبوب لتغطية الاحتياجات[2].

2.3 ثقافيا:

كان التعليم في الجزائر قبل الغزو الفرنسي تعليما عربيا اسلاميا حرا لا يخضع للسلطة السياسية المركزية في الدولة، وكان يمول حسب نظام خاص مرتكز على الاوقاف والحبوس وكان التعليم يتجسد في المدرسة القرآنية الملحقة بالمسجد او قرب منزل أحد الأثرياء ويخضع التعليم هنا لسلطة واحدة يمثلها المؤذن (الطالب) والتي تمتد خارج حدود

[1] - علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص260.
[2] - ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984، ص 90.

المدرسة القرآنية، كما تربط علاقات تربوية وبيداغوجية منظمة بالتلاميذ (القناديز) تنظيما عرقيا ودينيا وتتدرج مراحل التعليم من المدرسة القرآنية، الرباط، الجامع، الزاوية [1].

إن هذا الاستقلال عن السلطة المركزية أدى إلى تمحور العلم والمعرفة في إطار محدود، كما انتشرت مدارس يرجع تأسيسها الى القرن 14 م كانت بمثابة مراكز مهمة للثقافة العربية والاسلامية ويتولى التدريس فيها اساتذة على قدر كبير من العلم في فروع الفلسفة والآداب وعلم الكلام والفقه وعلم الفلك ومما يدل على ذلك هو أن الأمراء كانوا يفضلون اختيار مستشاريهم من هذه الطائفة، كما كانت الامية بنسبة ضئيلة وانتشار التعليم والمراكز والمعاهد، كما حافظت الحياة على طابعها الاسلامي [2].

[1]- أحمد تريكي، **نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي**، مجلة القرطاس ع 2، جامعة بشار، جانفي 2015، ص-ص،158-159.

[2] - **نفسه.**

المبحث الثاني: أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر

يرجع العديد من الكتاب سبب اقدام فرنسا على غزو الجزائر والقضاء على الدولة الجزائرية وتعويضها بسلطة استعمارية جديدة الى حادثة المروحة بين "**الداي حسين**"[1] والقنصل الفرنسي بالجزائر "**دوفال**" في 29 افريل 1827م لكن هذه الحادثة كانت بمثابة الوجه المعلن لتأزم العلاقات فقط ولكن من الناحية الواقعية فإن فرنسا كانت تخطط لاحتلال الجزائر منذ 1792م أي بعد إبعاد إسبانيا وتصفية قاعدتها العسكرية بالمرسى الكبير بوهران بسنة واحدة فقد كانت فرنسا ترغب في أن تحل محل إسبانيا في شمال إفريقيا وتسيطر على منطقة غنية بثروات ذات موقع استراتيجي[2] إضافة لهذا توجد العديد من الأسباب يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. الأسباب السياسية:

- تهيأ الدول الأوربية للاستلاء على أراضي الدولة العثمانية التي بدأت في الانهيار[3].
- رغبة فرنسا في تعويض هزائمها بأوروبا وحملتها الفاشلة في مصر وما فقدته من مستعمرات ومراكز في أمريكا الشمالية والهند وغرب إفريقيا عقب حرب السبع سنوات ضد بريطانيا (1756-1763م).

---

[1] - **الدي حسين:** هو حسين بن خوجة بن علي وقيل ابن الحسن، ولد بأزمير سنة 1764م من عائلة نبيلة عمل ضابطا في الفرقة المدفعية وكان ذو ثقافة إسلامية ، وهو أخر دايات الجزائر، لمزيد من الاطلاع أنظر: عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص-ص 331-333.

[2] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 49.

[3] - علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص 273.

- السعي لإعادة سمعتها في أوروبا على حساب الجزائر بسبب العداء الذي تكنه لها كل من بريطانيا وروسيا وبروسيا وكذا قطع الطريق أمام بريطانيا أد منافسيها [1].
- سعي حكومة "**شارل العاشر**" الرجعية لإلهاء الرأي العام الفرنسي عم مشاكل فرنسا الداخلية بقضة خارجية وتحقيق نصر سياسي على المعارضة الليبرالية وإبعاد الضباط المشكوك في ولائهم لذلك سعت إلى توتير العلاقات مع الجزائر لاختلاق ذريعة لغزوها وأعزت إلى نصاها بالجزائر بالسعي إلى إفساد العلاقات مع حكومة الداي لتقدم على عمل قد يتيح لها مبررا للعدوان [2].

2. الأسباب الاقتصادية:

- تطلع فرنسا إلى ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية خاصة بعد انطلاق ثورتها الصناعية عام 1825م وهو العام الذي رفعت فيه بريطانيا الحظر الذي كانت تفرضه على تصدير الأليات الجديدة إلى الخارج [3].
- الرغبة في التخلص من ديون الجزائر عليها؛ وتتمثل في كميات القمح الوفيرة التي استوردتها فرنسا منها، وسبق تأجيل سداد هذه الديون بمساعدة بعض التجار اليهود في الجزائر وتظهر هذه الدوافع من خلال الرسالة التي بعث بها القنصل التجاري الفرنسي إلى حكومته في باريس قبل الغزو [4].

---

[1] - رامي سيدي محمد، **قراءة مقارنة في خلفيات ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس**، مجلة القرطاس، ع7، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2018، ص- ص 180-181.

[2] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 49.

[3] - **نفسه**.

[4] - علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص 273.

- الطمع في وضع يدها على خزائن القصبة الطافحة بالذهب، وقد قدرها الفرنسيون بعد الاحتلال ب 48.7 مليون فرنك ذهبي والرائج أنها لم تكن تقل عن 100 مليون فرنك [1].

3. الأسباب الدينية:

- الصراع المتواصل بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي الذي يعود إلى فجر الإسلام، والذي كان قائما في هذا العصر بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية التي حققت فتوحات إسلامية أوشكت على أسلمة أوروبا بأكملها؛ وكانت الجزائر أشد المؤيدين والمتعاونين مع الدولة العثمانية في الدفاع عن الإسلام ونشره خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما جعلها في مقدمة أعداء أوروبا إلى جانب الدولة العثمانية [2]، فكانت الهجمة الفرنسية على الجزائر في القرن التاسع عشر استمرارا للمعارك التاريخية بين الصليبية وأمتنا الإسلامية [3].

- السعي لإنقاذ المسيحية والمسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين والقضاء على عش القرصنة الجزائرية [4]؛ فقد اتهم المسيحيون الأوروبيون الجزائريين بأنهم كانوا يقومون بالقرصنة في عرض البحر الأبيض المتوسط بقصد الحصول على الغنائم والثروة، وسجن المسحيين الذين يعملون في السفن إلى أن تدفع عنهم دولتهم فدية [5].

---

[1] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 49.

[2] - رامي سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص 183.

[3] - سيدي عبد القادر سباعي، **الغزو الفرنسي للجزائر: خلفياته وأبعاده**، مجلة البدر، ع6، كلية الأدب جامعة بشار، أكتوبر 2009، ص 61.

[4] - علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص 275.

[5] - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص 183.

- تطلع فرنسا لتكريس زعامتها على الكنيسة الكاثوليكية والثأر لملكها "**لويس التاسع**" الذي هلك أثناء قيادته الحملة الصليبية الثامنة على تونس عام 1270م [1].

- ادعاء فرنسا بأن العناية الإلهية خصتها باسترداد أرضا كانت من قبل مسيحية، والتي أنجبت القديس "**أوغستين**" [2]، وذلك ما تطفح به تصريحات وتقارير قادة فرنسا السياسيين والدينيين عشية الغزو، ومن ذلك تعبير وزير الحرب "**كليرمونت ونير**" في تقرير إلى الحكومة يوم 14 أكتوبر 1827م عن أماله في تنصير الجزائر بقوله: «**يمكننا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الجزائريين، أن نجعلهم مسيحيين، لنحقق بذلك نصرا يبدو أن العناية الإلهية تعده لنا**" [3].

[1] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 50.
[2] - سيدي عبد القادر سباعي، **مرجع سابق**، ص 61.
[3] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 50.

المبحث الثالث: الغزو الفرنسي للجزائر

كما ذكرنا سابقا كانت حادثة المروحة أحد الأسباب التي تذرعت بها فرنسا من أجل شن حملتها العسكرية على الجزائر؛ ففي 29أفريل من عام 1827م تقدم القناصل الأجانب من بينهم القنصل الفرنسي "**دوفال**" لتهنئة الداي بمناسبة عيد الفطر، فدار حوار بين هذا الأخير و"**الداي حسين**" حول الديون المترتبة على الحكومة الفرنسية والتي تأخرت في سدادها، ولكن القنصل الفرنسي كان مهينا ومتهجما على الداي مما أثار غضبه فطلب منه الخروج لكن القنصل لم يبرح مكانه فضربة الداي بمروحة كانت بيده [1].

ضخم القنصل الفرنسي الحادث قائلا إنه ضربه ثلاث ضربات عنيفة على جسمه بالمقبض وغادر مدينة الجزائر قاطعا بذلك العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أخذت الحكومة الفرنسية هذه الحادثة ذريعة واعتبرتها إهانة لفرنسا رغم توضيح الداي أن تلك الحركة لم تكن موجهة ضد الحكومة الفرنسية، بل ضد "**دوفال**"، وكرد فعل على هذا أرسلت الأسطول الفرنسي للجزائر والذي وصل يوم 11 جوان 1927م [2].

سلم الأسطول أنذرا لداي وطلب منه أن يقدم اعتدار مقدمين له حلين إما استقبال الداي في قصره بمحضر القناصل الأجانب قائد الأسطول الفرنسي والقنصل "**دوفال**" ليعتذر منه، أو يوفد عنه بعثة رسمية لطلب العفو من دوفال كما طلب منه إطلاق مئة طلقة مدفعية تحية للعلم الفرنسي ورفعه فوق الحصون والاستحكامات الجزائرية كلها وفي حالة الرفض سيعلن حصار بحري على الجزائر [3].

---

[1] - محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1719_1830**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص- ص 83-85.

[2] - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830_1954**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، د ت، ص11.

[3] - محمد زروال، **مرجع سابق**، ص- ص 89-90.

رفض الداي الشروط المجحفة والمهينة المقدمة له لتعلن بذلك فرنسا فرض حصار على الجزائر يوم 16 جوان 1927م [1]، فزد الداي عن هذا بإصدار قرار يقضي بهدم جميع المؤسسات والمصارف الفرنسية في القالة وعنابة بعد أن أجلا منها الجالية الفرنسية، وكان ذلك يوم 26 جوان 1927م، وقد قدرت خسائر هذه المؤسسات بمليونين ونصف مليون فرنك [2].

كلف الحصار فرنسا خسائر كبيرة قدرت بنحو 20 مليون فرنك جرمينالي خلال ثلاث سنوات، كما تسبب في شل التجارة الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط مما أثار سخط تجار مرسيليا، فقامت فرنسا بمحاولة أخيرة لفرض شروطها على الداي؛ فقد طلبت منه إرسال وفد إلى باريس لتقديم الاعتذار واقترحت عليه إمضاء اتفاقية من 48 مادة أعدها القنصل السابق "**دوفال**" إلا أن الداي رفض ذلك وقصف باخرة لا بروفونس، لتصدر بهذا الحكومة الفرنسية بيان أعلنت فيه القيام بحملة ضد مدينة الجزائر [3].

صادقت الحكومة الفرنسية برئاسة "**بوليناك**" والملك "**شارل العاشر**" يوم 30 جانفي 1830م على مشروع الحملة ضد الجزائر، وقامت السلطات الفرنسية بتهيئة الرأي العام الفرنسي والأوروبي لتقبل أسباب الحملة؛ لكونها انتقاما لشرف فرنسا وأوروبا المسيحية وأيدتها معظم الدول الأوروبية [4].

انطلقت الحملة من مناء طولون نحو الجزائر يوم 25 ماي 1830م بقيادة وزير الحرب المارشال "**دي بورمون**"، وضمت هذه الحملة 37617 رجلا و400 حصان، 154

[1] - عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 90.
[2] - محمد زروال، **مرجع سابق**، ص 90.
[3] - محمد الشريف ساحلي، **تلخيص التاريخ من الاستعمار**، تر: محمد هناد، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص- ص 65-66.
[4] - عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص114.

مدفع ميدان وحصار، 675 سفينة منها 103 سفن حربية و572 سفينة شحن، وصلت هذه الحملة إلى شبه جزيرة سيدي فرج يوم 14 جوان 1830م وبدأ الانزال وفقا لخطة الكولونيل "**بوتان**" [1].

كان "**الداي حسين**" على علم بالحملة الفرنسية قبل مجيئها لكنه لم يكن يعرف مكان نزولها وكان يعتقد أنها لا تتجاوز الضرب من البحر، فوجه نداء إلى كافة سكان الايالة من أجل الجهاد، استجاب الأهالي كلهم لهذا النداء وكانوا في انتظار أوامر الداي [2]، وفي تلك الاثناء كانت الجيوش الفرنسية بسدي فرج تحفر الخنادق لحماية معسكرها وبدلا من أن يبادر الداي في الهجوم أقام معسكر بسطوالي على بعد خمس كيلومترات من سيدي فرج ، وفي مساء 18 جوان 1830م هاجم الجزائريون والأتراك الجيش الفرنسي المحتشد بسيدي فرج [3] وقدر عددهم بأكثر من 50000مقاتل يفتقر لتخطيط والتجهيز والتنظيم، وأخفق صهر الداي "الاغا إبراهيم" في اتخاد الإجراءات الكفيلة بإيقاف الغزاة ودحرهم، فقاتل الجزائريون بطريقة فوضوية قادتهم للهزيمة وتقهقروا إلى سهل سطوالي أين دارت معركة عنيفة أسفرت عن هزيمة ثانية للقوات الجزائرية، فقدت فيها ألاف رجالها ومدافعها ، وقسم من أسلحتها و بارودها وتفرقت إثرها القبائل إلى أوطانها، بينما تجاوزت خسائر الفرنسيين 409 قتيل [4].

لم يتفطن "**الداي حسين**" لسوء اختياره الا بعد توالي هزائم الجزائريين أمام القوات الفرنسية فعزل صهره "**إبراهيم أغا**" وأوكل مهمة قيادة الجيش إلى شيخ الإسلام "**المفتي العنابي**"، لكن الوقت كان قد فات فقد استولت القوات الفرنسية على حصن مولاي حسن،

---

[1] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص- ص 52-53.

[2] -محمود باشا محمد، **ذريعة المروحة 1927: الاستلاء على إيالة الجزائر**، تر: عزيز نعمان، دار الامل، الجزائر، 2010، ص 83.

[3] - عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص 114.

[4] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 53.

وبهذا أصبحت القوات الفرنسية تتحكم في المدينة فعقد الداي اجتماعا عاجلا حضره أعيان الحكومة وضباط الجيش تم خلاله الاتفاق على الاستسلام، ليرسل الداي في 4 جويلية 1830 وفدا لمقابلة "**دي بورمون**" والاتفاق معه على شروط الاستسلام [1].

أمضى "**الداي حسين**" و "**دي بورمون**" معاهدة الاستسلام يوم 5 جويلية 1830م والتي تعرف بمعاهدة الجزائر وبهذا أصبحت الجزائر رسميا مستعمرة فرنسية [2].

[1] - محمد بوشنافي، **الداي حسين وسقوط الايالة الجزائرية 1818 1830**، مجلة عصور، ع6-7، د م، جوان-ديسمبر 2005، ص- ص 105-106.

[2] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 54.

الفصل الأول: التنظيم الإداري الفرنسي بالجزائر 1830-1914م

المبحث الأول: مرحلة الإدارة العسكرية 1830-1870 م

بعد سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين ظهرت النيات الحقيقية لاحتلال كامل القطر الجزائري، ولم تؤثر ثورة جويلية 1830 م ومجيء لويس فيليب للحكم شيئا على وضع الجزائر حيث تقررت تكليف الحكام العسكريين بتسيير شؤونها إلى حين [1].

أنشاء الجنرال "**دي برمون**" بمدينة الجزائر حكومة لتسيير الشؤون الجزائرية ولما تولى "**كلوزيل**" منصب قيادة القوات الفرنسية بالجزائر في أكتوبر 1830 م أنشاء حكومة جديدة مختصة في مجالات محددة هي: العدالة والداخلية والمالية تكون تحت تصرفه لكن تصرفات الارتجالية للقادة العسكريين واستمرار المقاومة بالجزائر دعت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي في سبتمبر 1831 م؛ يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية وينظم شؤون الجزائر الإدارية [2]، وذلك بتشكيل مجلس موسع يضم:

مسؤول إداري ومالي ومدني: هو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل المالية الخاصة بالجزائر.

رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا: هو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية ويتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة على الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا.

مجلس إداري: يتكون من رئيس وحدات الاحتلال في افريقيا الذي يرأس المجلس ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي المدني، إضافة إلى مسؤول البحرية الفرنسية والمسؤول العسكري للجيش وممثل الجمارك والمسؤول عن أملاك الدولة [3].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2014، ص99.

[2]- **نفسه.**

[3]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص120.

أدى التعسف القادة العسكريين والمناقشات الحادة التي جرت داخل البرلمان الفرنسي حول الميزانية لمواصلة الحرب في الجزائر ومواجهة الحملة التي قام بها بعض الجزائريين ضد الإدارة الاستعمارية، وكذا موضوع مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر إلى تشكيل لجنة تعرف باسم اللجنة الافريقية من طرف الملك لويس فيليب بتاريخ 7 جويلية 1833 م؛ الهدف منها هو جمع المعلومات التي تنير الحكومة عن حالة الجزائر الحاضرة وعن مستقبلها، ووجهت لها تعليمات من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها الجزائر[1]، بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيق عادت لفرنسا في يوم 9 نوفمبر 1933 م وقدمت تقريرها الذي اقترحت فيه احتفاظ فرنسا بالجزائر وأطلقت عليها اسم الممتلكات الفرنسية بالجزائر[2]، وقد رأت هذه اللجنة خلق مجلس إداري من قائد جيش فرنسي ومتصرف مدني ومتصرف عسكري وموظف قضائي سامي ويترأس الحاكم العام هذا المجلس والذي لن تكون مهمته سوى استشارية بدرجة الأولى، وكان الحاكم العام يعمل بالتعاون مع مجلس الاداري وبالتنسيق مع الحكومة الفرنسية في باريس [3].

أما بخصوص النظام البلدي فقد اقترحت اللجنة بشأن الجزائر تطبيق ما كان جاريا به العمل في فرنسا نفسها قبل 1831 م، ومن رأيها إشراك العرب في المجلس البلدي بشرط ألا يتجاوز عددهم عدد الفرنسيين فيه، كما عالجت هذه اللجنة قضايا ضرائب العامة والخاصة، والقضاء المدني، والجنائي وغيرها [4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1976، ص 97.

[2]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 121.

[3]- أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 102.

[4]- **نفسه**.

في 22 ديسمبر 1833م تشكلت لجنة ثانية تتألف من 19 شخصية عسكرية ومدنية [1] برئاسة "**الدوق ديكازيس**"، وبعد 56 جلسة أكد أعضاء اللجنة الثانية على اقتراحات اللجنة الأولى، ونصحت الحكومة الفرنسية ببسط السيادة الفرنسية على القطر الجزائري بأكمله والعمل على استغلال الارض والسيطرة على جميع الثروات البلاد، واشتمل تقرير الذي قدمته هذه اللجنة للحكومة الفرنسية بتاريخ 10 مارس 1934 م على خلق منصب الحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي وإنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر وهران وعنابة، وكذا انشاء ميزانية خاصة بالجزائر وتخفيض عدد افراد الجيش الى 21,000 جندي [2].

على هذا الاساس أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوم 22 جويلية 1834 م الذي نص على الحاق الجزائر بالتراب الفرنسي؛ وهذا لتحكم قبضتها الاستعمارية على البلاد وتضفي طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية، وأصبحت بهذا البلاد تحكم بطريقة عسكرية خاضعة لوزارة الحربية [3].

أصبحت السياسة الرسمية لفرنسا بالجزائر تقوم على أساس وجود حاكم عام ينفذ السياسة العسكرية لوزارة الحرب الفرنسية، ويعين من طرف المجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الحرب الفرنسي، وفي البداية اعطيت له صلاحيات بحيث يقوم بإعداد الميزانية التي تدخل في إطار ميزانية وزارة الحرب والتي تقدم لبرلمان فرنسي، كما أنه يشرف على

1- تشكلت اللجنة الثانية من تسعة عشر عضوا من بينهم الأعضاء الثمانية الذين تقدموا في اللجنة الأولى، إضافة إلى ثلاثة أعضاء من المجلس الفرنسي الأعلى منهم الدوق ديكاز الذي ترأس اللجنة وخمسة من مجلس النواب الفرنسي، منهم باسي وصاد المعاديين للاحتلال وأحد رؤساء المعسكر الملكي وقائد الاسطول البحري يتولون وأمين ومقتصد عسكري. لمزيد من الاطلاع أنظر: الطيب مختاري، **اللجنة الافريقية 1833-1834**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر المقاومة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009-2010، ص 71.

2- علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص651.

3- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، 2007، ص 8.

قضايا جمع ضرائب وفرضها ومعاقبة من لا يدفعها كما يختص بقضايا العدال، وإشرافه على أعمال رجال القضاء، وبصفته الحاكم العام فإنه المسؤول الأول عن قضايا الأمن والشرطة والمسائل العسكرية [1].

ترك حكم الجزائر لوزارة الحرب لكي توجهها حسب ما تقتضي مصلحة القادة العسكريين ومصلحة المعمرين الأجانب الذين جاؤوا من جميع أنحاء أوروبا للاستيلاء على خيرات الجزائر وتسخير أبناء هذا البلد لخدمة الغزاة بأبخس الأثمان، وتحقيقا لهذه الأهداف تقرر أن يستعين الحاكم العام بستة شخصيات عسكرية ومدنية لإقامة إدارة قوية قادرة على التحكم في مجرى الأمور بالجزائر وإخضاع الجزائريين بقوة وفي هذا الإطار قام الحاكم العام بتعيين:

- قائد للجيش يساعده في الميدان العسكري.
- قائد للبحرية مسؤول عن القوات الفرنسية في قطاعه.
- مسؤول عن القضايا المالية والإدارية في الميدان العسكري [2].

إضافة إلى مساعدين مدنيين وهم:

المسؤول الإداري المدني: هو الشخص القوي في الجزائر بعد الحاكم العام، ويعتبر المحرك الرئيسي للإدارة الاستعمارية لأنه يشرف على توجيه كبار الموظفين الذين يخضعون لتعليماته وأحكامه.

النائب العام: يسيطر على القضاء والقضاة.

---

[1]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 123.

[2]- علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص-ص 651-652.

النائب المالي: كان يعتبر بمثابة وزير المالية والإدارة الاستعمارية، إذ أنه كان يشرف على إعداد الميزانية وجمع الضرائب ويتمتع بحق الأمر بالصرف في الجزائر [1].

لتسهيل السلطات الاستعمارية السيطرة على العباد انشات المكاتب العربية بمقتضى المرسوم الوزاري المنعقد في 1 فيفري 1844م؛ وذلك بوضع هياكل إدارية لإخضاع الجزائريين، وتم تقسيم المكاتب العربية لإدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية إلى إدارات فرعية [2]، وكان ضباط المكاتب العربية [3]بمثابة همزة وصل بين السلطات الاستعمارية بين السلطات العسكرية والسكان وملوكا صغارا في دوائرهم يتكفلون بمشاكل الحرب والاستخبارات التي تستعمل في العمليات العسكرية، وبمشاكل إدارة كالشرطة والعدالة والضرائب والاراضي للتعمير والحراسة والقادة العرب... وكانوا يتخذون كل الإجراءات المفيدة لتنمية دائراتهم [4].

كان هدف الإدارة الاستعمارية من تشكيل المكاتب العربية هو التعرف على بنية المجتمع الجزائري ومواطن قوته وضعفه بضرب وحدته وإنهاء قواه باستعمال الحرب النفسية في أوساطه للتخلي عن المقاومة الشعبية واظهار القوة والعنف الفرنسي بالتدخل في شؤون المجتمع الجزائري، والعمل على إحياء الخلافات القبلية بتشكيل الأغاوات ونسب رؤساء القبائل الذين يعملون على مراقبة تحركات قوات المقاومة الشعبية وإعلام القوات الاحتلال الفرنسي بقواتها وتمركزها للقضاء عليها وتحطيم مصادر تموينهم [5].

---

[1]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 124.

[2]- عبد القادر سلاماني، **دور المكاتب العربية في توطيد**، مجلة البدر، ع03، كلية الأدب واللغات جامعة بشار، مارس 2011، ص71.

[3]- من أهم ضباط المكاتب العربية النقيب **"شارا"** في مكتب معسكر، والقائد **"بوسكي"** رئيس مكتب مستغانم، والنقيب **"لاباسي"** في مكتب تنس. لمزيد من الاطلاع أنظر: **نفسه**، ص72.

[4]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص-ص 170-171.

[5]- عبد القادر سلاماني، **مرجع سابق**، ص 73.

بعد أن استقر رأي المسؤولين الفرنسيين على الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا سنة 1845 م تركزت السياسة الفرنسية على فكرة إقامة إدارة في الجزائر مشابهة للإدارة الموجودة في فرنسا؛ وهكذا تقرر بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 15 افريل 1845م [1] تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات هي: الجزائر وهران و قسنطينة، وبهذا الأسلوب تقلصت سلطات الحاكم العام وأصبحت حكومة باريس تسيطر على مجرى الأمور؛ بحيث أن رئيس الدولة الفرنسية هو الذي يصدر مراسيم متعلقة بالجزائر ووزير الحرب الفرنسي هو الذي يصدر التعليمات والقرارات الخاصة بالجزائر، وتماشيا مع هذا التنظيم الجديد تم تعيين مدير إداري ومدير الشؤون الداخلية والأشغال العمومية ومدير للمالية والتجارة ووكيل للجمهورية ومدير الشؤون العربية والجميع يعملون على تحت اشراف مدير الشؤون المدنية [2].

قسمت هذه المقاطعات لثلاثة مناطق؛ وهي المناطق المدنية التي كان يتمركز بها الأوروبيون، نظمت الخدمات العامة لفائدتهم ويطبق بها النظام العام وقد قسمت إلى دوائر وبلديات [3]، إضافة إلى البلديات المختلطة والتي تضم أغلبية جزائرية وأقلية أوروبية [4]، وأخيرا المناطق العربية التي كان يكاد ينعدم فيها الوجود الأوروبي وكان بإمكان بعضها أن يتحول لمناطق مختلطة كلما استقربها عدد من الأوروبيين [5]، وقد خضعت كل من المناطق العربية والمختلطة للسلطة العسكرية عن طريق المكاتب العربية [6].

---

[1]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 125.

[2]- علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص653.

[3]- بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص225.

[4]- عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص128.

[5]- أندري برنيان وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 325.

[6]- **نفسه**.

بعد سقوط ملكية لويس فليب وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية مطلع 1848م صدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي [1] ووعد بأنها ستضع تحت نظام قوانين البلد الأم، وقد جرت في الواقع محاولات لتحقيق ارتباط الدوائر المدنية الأساسية ارتباطا مباشرا بالوزارات الباريسية المقابلة لها وأصبحت مناطق المدنية في المقاطعات الثلاثة محافظات مقسمة إلى أقضية وبلديات يديرها محافظون و مديرو مناطق ورؤساء بلديات، وكان المحافظون تجاهلا منهم للحاكم العام يتصلون مباشرة إما بالوزارات أو بدائرة الجزائر في وزارة الحرب [2]، في حين أن القادة العسكريون هم من يديرون الاراضي المختلطة والمناطق العربية، وإذا كان الحاكم العام هو ممثل الحكومة فهناك بعض المصالح التي ارتبطت مباشرة بباريس وكان يساعد الحاكم العام مجلس حكومي وهو عبارة عن لجنة حكومية ثم مجلس حكومي وقد اتسع نفوذه فيما بعد لكنة بقي مؤسسة استشارية [3].

كان نابليون الثالث يؤيد فكرة الادماج ويسعى للانفراد بالسلطة وقد ادعى أن دور الجيش الفرنسي بالجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857م؛ ولهذا يتعين على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر ويوضع حد لوزارة الحربية التي تشرف على شؤون الجزائر، وعلى هذا الأساس قام بإنشاء وزارة للجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1857 م على رأسها "**جيروم نابليون**" وكانت مهمتها توحيد جميع مصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر؛ بحيث تصبح تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة، والمهمة الثانية هي أن تحل محل الحاكم العام بالجزائر، أما المهمة الثالثة هي إعادة تنظيم

[1]- يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 13.
[2]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص97.
[3]- أندري برنيان وآخرون، **مرجع سابق**، ص327.

الأمور الإدارية بالجزائر؛ بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة وإدارة الشؤون الداخلية، إدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون عسكرية وبحرية [1].

عم النظام المدني بالجزائر ولم يبق للسلطة العسكرية سوى منصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية التي تولاها "**ماكماهون**" ورغم أن السلطة اصبحت مركزية مدنية إلا أن الأمير "**جيروم**" اصطدم بسياسة الإمبراطور وبمعارضة العسكريين بالجزائر لنظام الحكم فتنازل عن المنصب وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 7 مارس 1859م ليتولاها "**شاسلوبا**" [2].

سار "**شاسلوبا**" على نفس سياسة "**جيروم**" فألغى القضاء الاسلامي وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية وأنشأ القرى الاستيطانية وغيرها من المشاريع التي كشفت المزايا التي تقدم للمستوطنين الأوروبيين، فعارض العسكريون وضباط المكاتب العربية هذه السياسة وشرحوا "**لنابليون**" مساوئها، فقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات في يوم 26 نوفمبر 1960 م وعين "**ماريشال بيليسي**" حاكما عاما جديدا واستحدثت له هو مجلسا استشاريا لمساعدته [3].

اختلف نابليون الثالث مع المعمرين الأوروبيين الذين كانوا ينادون بتشكيل قوة تمثلهم في الجزائر وباريس وإقامة نظام يسمح لهم فيه بحرية التصرف وعدم التدخل في شؤونهم لكن نابليون كان يرى بضرورة دمج الاوروبيين وخلق سلطة محلية منفصلة عن فرنسا لكن غلاة الاستعمار بالجزائر تفوقوا على نابليون الثالث وتمكنوا من شن حملة عليه خلاصتها أن نابليون الثالث كان يسعى لقيام مملكة عربية يرأسها أحد أبناء العرب أمثال الأمير عبد

[1]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص127.
[2]- عبد الله مقلاتي، **مرجع سابق**، ص103.
[3]- يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص-ص 18-19.

القادر، ونتيجة لهذه الحملة تمكن الاوروبيون المتواجدون بالجزائر أن الجزائر أن يفرضوا أنفسهم على فرنسا بمجرد سقوط حكومة الإمبراطورية في شهر جويلية 1871م، حيث تمكن الجمهوريون من الاستيلاء على دفة الحكم بفرنسا وبذلك دشنوا عهد الجمهورية الثالثة التي عملت على نقل الإدارة من الحكم المطلق للجيش الفرنسي إلى يد كبار الاحتكاريين من الكولون [1].

[1]- على بطاش، **الاستدمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900**، دن، دم، 2012، ص 182.

المبحث الثاني: مرحلة الإدارة المدنية 1871-1914م

بسقوط الإمبراطورية الثانية وانتهاء حكم نابليون الثالث بعد هزيمة فرنسا في معركة سيدان [1] ضد ألمانيا سنة 1780م تمكن الجمهوريون من الاستلاء على الحكم بفرنسا وبذلك دشنوا عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة [2].

أعلنت الجمهورية الفرنسية الثالثة قيامها في4 سبتمبر 1870م [3]، ولقد كان لسقوط الامبراطورية أثر على السياسة الفرنسية بالجزائر في جميع الميادين [4]، حيث وجهت الجمهورية الفرنسية نداء لسكان الجزائر في5 سبتمبر 1870م أين طلبت من السلطات المدنية والعسكرية الحفاظ على مهامها حتى تقوم الحكومة الوطنية بفصلها قانونيا [5].

رحب فرنسيو الجزائر ترحيبا حارا بسقوط النظام الامبراطوري وأثبتوا عام 1864م أنهم جمهوريون بقولهم: " **اننا جمهوريون وألذ أعداء للنظام الإمبراطوري منذ أن صرح نابليون الثالث بكلمة المملكة العربية**" [6]، وبذلك عرفت الجزائر عدة قرارات إدارية أهمها ما يتعلق بتغيير نظام الحكم من العسكري إلى المدني والذي شمل مختلف مناطق الوطن ماعدا الجنوب [7].

بهذا فقد خسر العسكريون مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا والمجموعة العسكرية المتواجدة بفرنسا لم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية وبذلك تركوا المبادرة

---

[1] - **معركة سيدان:** قامت بين الجيش الفرنسي والألماني وانتهت بهزيمة فرنسا واستسلام نابليون الثالث في 2 سبتمبر 1870 م، لمزيد من الاطلاع أنظر إلى: عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة، بيروت، 1933.ص 287.

[2] - على بطاش، مرجع **سابق**، ص 182.

[3] - نادية زروق، **الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر**، دار الهومة، الجزائر ،2014، ص 47.

[4] - أندري برنيان وآخرون، **مرجع سابق**، ص 353.

[5] - نادية زروق، **مرجع سابق**، ص 47.

[6] - شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص 72.

[7] - عادل سبع، رمزي حوحو، **سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870-1900 م**، مجلة المفكر، مج18، ع 2، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2023، ص 97.

للمدنيين بالجزائر، وعليه تم تعيين "**أدولف كريميو**" كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني [1].

لبت حكومة الدفاع الوطني المشكلة حديثا بباريس أكثر مطالب المستوطنين؛ فأصدرت في ظرف 5 أشهر 58 قرارا ومرسوما تتعلق بتنفيذ إدماج الجزائر أهمها مرسوم كريميو ومراسيم إدارية أخرى [2] وعمل "**كريميو**" على القضاء على النظام العسكري في الشمال الجزائري [3] ووضع هذا المرسوم تنظيما جديدا للمستعمرة من خلال:

- إلغاء منصب الحاكم العام العسكري.
- الحكومة والادارة العليا للجزائر تحت سلطة موظف سامي يأخذ اسم الحاكم العام المدني.
- أنشأ لجنة استشارية تتكون من 6 مواطنين فرنسيين أو مجنسين منتخبين لمدة 3 سنوات: الكاتب العام للحكومة، المفتش العام للأشغال المدنية، المفتش العام للمالية، يرأس هذه اللجنة التي تدلي برأيها في الشؤون الادارية الحاكم العام.
- أنشأ مجلس أعلى لحكومة الجزائر العامة تحت رئاسة الحاكم العام وعضوية قائد القوات البحرية والبرية [4].
- أنشأ منصب الرئيس الأول لمحكمة الجزائر، ورئيس أساقفة وعمال العمالات الثلاث وتسعة مستشارين منتخبين من طرف المجالس العامة للعمالات؛ على أساس 3 مستشارين عن كل مجلس عام ومهمة المجلس الأعلى للحكومة التداول حول الميزانية العامة للجزائر والتي تقدم بعد مداولات إلى مجلس الوزراء لضبطها [5].

---

[1] - عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 138.

[2] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص226.

[3] - يحيى جلال، **السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1940**، دار المعرفة، القاهرة 1959، ص 252.

[4]- صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 41.

[5] - **نفسه**، ص 41.

كما قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية وحولت تلك المكاتب إلى مكاتب لشؤون وأبناء البلد [1].

كان الاميرال "**دوقيدون**" أول من تولى منصب الحاكم العام المدني (1871-1873) م، خلفه بعد ذلك "**شانزي**" (1873-1879) م، ثم جاء بعده الحاكم العام "**ألبير قريفي**" (1879-1881) م، ثم أعلنت الجمهورية عن نظام الالحاق وهو ضم الإدارة الجزائرية بالإدارة الفرنسية في العاصمة باريس وبذلك انتهت صلاحيات الحاكم المدني[2].

بعد أحداث 1871م ووفقا لمرسوم كريميو والتنظيم الاقليمي الجديد أصبحت إدارة المحافظات الجزائرية أقرب للمحافظات الفرنسية حيث أصبحت المحافظة تتألف من مناطق مدنية ومناطق عسكرية فقد سميت هذه الأخيرة " **مناطق القياد**" تتمتع بإدارة خاصة عن إدارة الأراضي المدنية، وبقيت الازدواجية تتزايد بسبب اقتصار مهام الحاكم العام على الاراضي المدنية فقط في حين مناطق القياد حصريا للقائد العام للقوات البرية والبحرية الذي لم يكن تابعا للحاكم العام [3].

قسمت المناطق المدنية في المحافظة إلى مناطق إدارية ومفوضيات مدنية وبلديات، يكون على رأس المحافظة المحافظ والمجلس العام، وعلى كل منطقة إدارية نائب المحافظ وكل مفوضية مفوض مدني، وكل بلدية كاملة الصلاحيات رئيس البلدية والمجلس البلدي[4].

كانت التقسيمات الادارية في المناطق المدنية مقسمة على النحو التالي:

---

[1] - علي محمد علي الصلابي، **مرجع سابق**، ص 689.

[2] - نادية زروق، **مرجع سابق**، ص-ص 52-54.

[3] - وليد بوشو، **الادارة المحلية الفرنسية – الاقليمية والبلدية – في الجزائر في فترة النظام العسكري وبداية النظام المدني (1830-1902)**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج4، ع3، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، الجزائر، 2022، ص 126.

[4]- **نفسه**، ص127.

- محافظة الجزائر: مركزها الجزائر، المحافظات الفرعية: المدية، مليانة شلف، تيزي وزو [1].
- محافظة وهران: مركزها وهران، المحافظات الفرعية: مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، تلمسان.
- محافظة قسنطينة: مركزها قسنطينة، المحافظات الفرعية، عنابة، بجاية، قالمة، سكيكدة، سطيف [2].

أما المناطق العسكرية فهي تشمل المناطق التي لم ينتشر فيها الاستيطان وبقيت مرتبطة بالقيادة العسكرية، تشكل في كل محافظة قسما عسكريا مقسما إلى أقسام فرعية ودوائر على رأسها جنرال القسم جنرال الفرقة وقائد الدائرة، كان التنظيم العسكري في المناطق العسكرية في المحافظة مقسما على النحو التالي:

- القسم العسكري من محافظة الجزائر: مركزه الجزائر الاقسام الفرعية: دلس، سور الغزلان، المدية والشلف.
- القسم العسكري من محافظة وهران: مركزه وهران الاقسام الفرعية: معسكر وتلمسان.
- القسم العسكري من محافظة قسنطينة: مركزه قسنطينة الاقسام الفرعية: عنابة سطيف، باتنة [3].

الجدير بالذكر أنه تم تقليص المناطق الإدارة العسكرية بسبب توسع مناطق الإدارة المدنية وبذلك تم تقسيم الجزائر إلى شمال وجنوب ففي الشمال توجد ادارة مدنية في المحافظات الثلاث يتم إدارتها من طرف المؤسسات المدنية أما الجنوب فقد تم إنشاء أقاليم الجنوب بموجب قانون 24 ديسمبر 1902م وهي وحدة إدارية منفصلة عن إدارة الجزائر يتم

---

[1] - وليد بوشو، **مرجع سابق**، ص127.
[2] - **نفسه.**
[3] - **نفسه.**

إدارتها من قبل القيادة العسكرية وهي مقسمة إلى أربعة أقاليم: عين الصفراء، الواحات (ورقلة)، غرداية (الاغواط) وتقرت (تيقرت) [1].

هذا ما ذكره أحمد توفيق المدني حيث قال بأن [2]: "**الجزائر كانت مقسمة إلى الثورة الكبرى إلى عمالات (مقاطعات) فرنسية هي قسنطينة، الجزائر، وهران أما البلاد الجنوبية الواقعة تحت جبال الاطلس الصحراوي فيحكمها العسكريون حكما عرفيا** ".

أما بالنسبة للبلديات فكانت ثلاثة أنواع:

- البلديات التامة (كاملة الصلاحيات): تشمل كل المدن والقرى الواقعة في الجهة الشمالية و يتكون مجلس البلدي من أوربيين وشيخ مدينة(مير)فرنسي دائما، والبلدية عبارة عن ادارة ضخمة تتناسب وقيمة المدينة حيث الغنى الاتساع والعمران، وهي كالإدارات الفرنسية عنصرية استعمارية قلما ترى فيها موظفا مسلما إلا نادرا [3]،اقتصر وجودها على العنصر الاوروبي وتتطبق فيها القوانين السارية في فرنسا وصل عددها سنة 1873 م الى 126 بلدية ثم بلغ 249 بلدية سنة 1891 م، شغلت مساحة 128.550 كم ^{2} ، وكما ضمت 17% من مجموع السكان المسلمين و كانوا خاضعين للمستوطنين وكانت هذه البلديات تحيا بفضل الضرائب القسرية المسلوبة من الاهالي حيث قال "**جول فيري**" " عن البلديات الكاملة استغلال مطلق للأهالي " [4].
- البلديات المختلطة: توجد في الجهات التي يقل فيها العنصر الاوروبي يديرها موظف فرنسي مطلق التصرف (المدير)، وله مجلس ينتخبه الفرنسيون مهما قل عددهم [5]، بلغ

---

[1] - وليد بوشو، **مرجع سابق**، ص127.

[2] - أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص-ص100-101.

[3] - **نفسه**، ص 102.

[4] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 229.

[5] - أحمد توفيق المدني، **مرجع سابق**، ص101.

عددها سنة 1881م 77 بلدية شملت أكثر مساحة من الجزائر الشمالية وفرضت سلطتها على ثلثي السكان المسلمين [1].

- البلدية العربية: ليس لها من العربية غير الاسم يحكمها رجال السلطة العسكرية والمسلمون فيها هم الاعوان للسلطة الفرنسية فقط من قياد (مصطلح إداري يطلق على الموظف المسلم يعيين السلطة الفرنسية في القرى والمداشر) لا تدفع له الادارة مرتبا، بل يختلسه من الجزائريين بأساليب حقيرة [2].

[1] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص230.

[2]- أحمد توفيق المدني، **مرجع سابق**، ص 103.

المبحث الثالث: القوانين والتشريعات الفرنسية

1. قانون 16 جوان 1851 م:

خلال السنوات الأولى من الاحتلال لم يتم التعامل مع مقتضيات الملكية العقارية إلا عبر قرارات كانت تصدر على عجل كما كانت تغيب عنها الرؤية الشاملة، كأمرية واحد أكتوبر 1844م وأمرية 21 جويلية 1845 م حول الممتلكات المتنازل عنها، وأمرية 9 ديسمبر1945م حول المصادرة وفي نفس الوقت أمرية 15 افريل 1845 م التي تضع قواعد النظام السياسي والاداري للمستعمرة [1].

نتيجة للتدفق الكبير للمهاجرين الاوروبيين إلى الجزائر بعد ثورة 1848 م تم التفكير بضرورة ايجاد حلول عاجلة والحصول على أراضي جديدة لتوطين هؤلاء المهاجرين وتمكين الشركات الاستثمارية من أجل استغلال خيرات الغابات، فتم التحضير لهذا القانون عن طريق لجنة ترأسها جنرال "**دي لامويسيار**" [2].

خلال الاجتماعات بين المشرعين تم الاتفاق على تحقيق الاهداف الاستيطانية بين المشرعين وتم الاختلاف على الأسلوب والوسائل؛ حيث رأت لجنة الجزائر ضرورة الادماج التام للملكية العقارية الجزائرية ضمن الأطر القانونية المعتمدة في فرنسا وطالبوا بكل الضمانات التي تحمي الملكية في الوطن الأم، بينما ارتأت الحكومة العامة ووزارة الحربية أن ذلك غير واقعي عمليا ومن شأنه أن يعيد الاحتلال لنقطة الصفر بفعل ردود الفعل المترقبة

---

[1]- محمد الأمين بن يوسف، **أول قانون عقاري بالجزائر 16 جوان 1851 م بين سراب المحافظة على الملكية الأهلية وواقع تدعيم الاستيطان**، مجلة الانسان والمجال، مج 8، ع2، المركز الجامعي نور البشير البيض، ديسمبر 2022، ص220.

[2]- عبد الكريم حرمة، **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834-1900م**، دكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد درايعية أدرار، 2022-2023، ص 70.

من قبائل المختلفة وركزت على تطبيق إعطاء أبعاد خاصة لمفهوم نزع الملكية بحجة المنفعة العامة [1].

صادقت الجمعية الوطنية على هذا القانون سنة 1851 والذي خولت من خلاله الإدارة الاستعمارية الحق في الحصول على أراضي العرش بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان [2].

احتوى هذا القانون على خمسة أبواب وهي: الباب الأول حول الدومين الوطني في الجزائر، الباب الثاني حول الدومين الاقليمي والدومين البلدي، الباب ثلاثة حول الملكية الخاصة، الباب الرابع حول نزع الملكية والاحتلال المؤقت من أجل المنفعة العامة الباب، الخامس إجراءات عامة [3]، وفصل هذا القانون في مواده 23 في كيفية التعامل مع الملكية بصفة عامة حيث اعتبرت المادة 04 الغابات والأخشاب من أملاك الدولة ووفق المادة 10 الملكية حق مضمون لجميع دون تمييز بين الملاك الاهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم [4]، لكن الواقع أثبت غير ذلك فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الارياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب مخالفات [5]، ووفق المادة 14 من هذا القانون لا يجوز بيع الأراضي لصالح أشخاص خارج القبيلة وإنما تباع للدولة و تستعملها فيما تراه مناسبا [6].

---

[1]- محمد الأمين بن يوسف، **مرجع سابق**، ص-ص 222-223.

[2]- حياة قنون، **الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**، مجلة الحوار المتوسطي، ع3-4، جامعة سيدي بلعباس، د ت، ص 151.

[3]- محمد الأمين بن يوسف، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870**، ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014، ص-ص 96-99.

[4]- عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص70.

[5]- عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013، ص359.

[6]- عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص70.

تم بمقتضى هذا القانون ضم 200,000 هكتار من الاراضي الغابية إلى أملاك الدولة وأعلن عن 60,000 هكتار من الاراضي تابعة للدولة [1]، ومن أهم المناطق التي مسها هذا القانون غابة مولاي اسماعيل الأميرية وهي أراضي الامير عبد القادر والتي قدرت مساحتها آنذاك في 12000 هكتار وغيرها، وبالطبع لم تبق القبائل الجزائرية مكتوفة الايدي أمام هذه التجاوزات فقد قابلتها بردات فعل عنيفة كانتفاضة 1858 م في شرق بلاد القبائل [2].

2. سيناتوس كونسيلت 22 افريل 1863م:

قام الامبراطور "**نابليون الثالث**" بزيارة للجزائر سنة 1860 م، واطلع هناك على أحوال جزائريين وتذمرهم من تطبيق قوانين مصادرة الأراضي، فذكرهم اثناء هذه الزيارة بأن واجب الفرنسيين هو إدخال الحضارة والارتقاء بالجزائريين إلى مستوى الإنسانية حيث تطور أن الجزائر مملكة عربية [3]، وجاء في رسالته إلى "**بيليسي**" "**بأنه يجب إقناع العرب بأننا لم نأتي للجزائر لاضطهادهم ونهبهم ولكن لنجلب لهم منافع الحضارة... وأننا نطلب الان بإصلاح خاطر العرب وإمالة قلوبهم الينا...**" كما نصح الاوروبيين بأن يهتموا بالاستثمار في الغابات والمعادن وغيرها من المشاريع [4]، وعارض سياسة التوطين ومنح الأراضي مجانا للأوروبيين وشرح بأن عملية حصر الأراضي لا تستهدف انتزاعها من أصحابها بل

1- عدة بن داهة، **مرجع سابق**، ص 360.

2- عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص70.

3- عبد الحكيم رواحنة، لمياء بوقريوة، **السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830-1900م وانعكاساتها على المجتمع الجزائري**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج 5، ع1، جامعة الوادي، جويلية 2021، ص 192.

4- عبد الكريم حرمة، **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية: قانون سيناتيس كونسيلت 1963 أنموذجا**، دورية كان التاريخية، ع60، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2023، ص 167.

تهدف إلى تقسيم القرى وإقامة الملكية الفردية بها ولتحقيق ذلك نشر في 22 افريل 1863 م قرار قوم من خلاله اعوجاج المراسيم السابقة [1].

أوكلت مهمة الاطلاع على هذا التشريع إلى مجلس الحكومة ليتم عرضه فيما بعد على مجلس الشيوخ أين تكفل مهندسه الجنرال "**ألار**" بعرض أسباب ودواعي إصداره وقدم عرض شاملا حول ملكية العقارية في الجزائر، وتم اعداد تقرير باسم مجلس الشيوخ تمت المصادقة عليهم 13 افريل 1863 م بـ 117 صوت مقابل صوتين رافضين، ليكون يوم 22 افريل 1863م تاريخ إعلان ميلاد سيناتوس كونسيلت [2].

تضمن هذا القانون سبعة فصول نصت على:

- القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كان سند ذلك مع تثبيت كل الاعمال تقسيم التي تمت بين الدولة والاهالي فيما يخص ملكية الأراضي [3].
- سيتم تحديد حدود أراضي القبائل لتوزيعها بين مختلف دواوير كل قبيلة مع الاحتفاظ بالأراضي التي يجب ان تحتفظ بطابع الملكية المشتركة اضافة لتحديد الملكية الفردية بين اعضاء هذه الدواوير [4].

---

[1]- عبد الحكيم رواحنة، لمياء بوقريوة، **مرجع سابق**، ص 192.

[2]- هدايات معماش، موسى لوصيف، **خلفيات وأبعاد التشريعات العقارية الاستعمارية في ضوء قانوني "سيناتوس كونسيلت" و"فارنيي"**، مجلة رفوف، مج 12، ع2، جامعة أدرار، نوفمبر 2024، ص 487.

[3]- عتيقة مصطفى، **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت: قانون سناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع2، جامعة ابن خلدون تيارت، افريل 2022، ص351.

[4]- **statistique et documents relatifs au sénatus-consulte sur la propriété arabe**, impériale, paris, 1863, p 303.

- سيتم اصدار لائحة ادارية تحدد اشكال ترسيم حدود أراضي قبائل وأشكال وشروط تقسيم أرض كل عرش بين الدواوير التابعة له والاشكال والشروط التي ستؤسس بموجبها الملكية الفردية [1].
- استمرار تحصيل الايجارات والإتاوات والفوائد المستحقة للدولة من اصحاب الاراضي القبلية كما كان في الماضي إلى أن يصدر أمر بخلاف ذلك [2].
- يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الافراد في الأراضي الملك.
- الغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 م حول تأسيس الملكية في الجزائر [3].
- الابقاء على الاحكام الاخرى لقانون 16 جوان 1851 ولا سيما تلك المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العامة [4].

من خلال هذه الفصول يظهر لنا أن الغاية من اصدار هذا القانون هو طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر من جراء عملية اغتصاب أراضيهم، كذلك الاعتراف بحق الملكية للجزائريين وامكانية احداث ملكية فردية للعرب تدريجيا والهدف من هذا الاخير هو تفكيك البنية القبلية وإضافة الى أن إلغاء بعض الفقرات من قانون 1851 م رفع الحظر الذي كان مضروبا على صفقات العقارية بين الجزائريين والاوروبيين الذي الامر الذي سمح للقولون بشراء أراضي زراعية تقع وسط تراب القبائل [5].

---

[1]- عبد الكريم حرمة، **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية: قانون سيناتيس كونسيلت 1963 أنموذجا**، **مرجع سابق**، ص167.

[2] -statistique et documents relatifs au sénatus-consulte sur la propriété arabe**, op.cit** , p 303.

[3]-عتيقة مصطفى، **مرجع سابق**، ص 252.

[4]- statistique et documents relatifs au sénatus-consulte sur la propriété arabe**, op.cit**, p 304.

[5]- عدة بن داهة، **مرجع سابق**، ص-ص 367-370.

3. قانون 1871 م:

لقد قدم مشروع قانون الأنديجينا في عام1871م إلى الحاكم العام الأميرال "**دي قيدون**" De Gueydon، ولكن هذه المبادرة لم تتابع، ولم ينتظر هذا الحاكم العام توصيات اللجنة (المنشأة في 22جوان1871م) ولا موافقة الحكومة والبرلمان، بل قرر الحكم بالقرارات الشخصية، وسمى مشروعه الاستثنائي في القمع: قانون الأنديجان الجزائري **code l'indigène algérien**، وفي ماي 1874م أعدّ الحاكم العام "**شانزي Chanzy** " مشروعا للمخالفات التي يستحق عليها في نظره الجزائريون العقوبات الاستثنائية، وبمرسوم 14سبتمبر1874م، حُضرت من جديد قائمة للمخالفات الخاصة للأنديجينا [1].

فالقانون الخاص بالأنديجينا تم توسيع نطاقه تدريجيا حسب التوسع الاستعماري، والذي عمم في عام 1881م مع الاتفاق على تسميته بقانون الانديجينا يشرع دفعة واحدة، وإنما بدأ به سنة 1871م ثم ألحقت إليه إضافات خلال السبعينات وبداية الثمانينات أي بعد ثورة 1881م، بل أضيفت له بنود أخرى بعد ذلك أيضا وقد دونت هذه المخالفات الخاصة في 1881م وأصبحت تشكل قانونا حقيقيا للأنديجينا، وبهذا صدر قانون الانديجينا بمرسوم 28 جوان 1881 م [2].

بالرجوع الى هذا القانون يعتبر السكان الجزائريين أهالي مجردين من كافة الحقوق وهم في درجة بين الحيوان والانسان [3]، وكما تدل عليه التسمية فإن هذا القانون يجبر الجزائريين خدمة الاوروبيين الموجودين في الجزائر وطمس هويتهم والحد قدر الإمكان من

---

[1] - سيدي عبد القادر سباعي، **قانون الانديجينا الوجه الاخر لقانون السود،** مجلة الدراسات، د ع، جامعة طاهري محمد، بشار، ديسمبر 2016، ص199.

[2] - سيدي عبد القادر سباعي، **قانون الانديجينا الوجه الاخر لقانون السود، مرجع سابق،** ص200.

[3] بشير بلاح، **مرجع سابق،** ص 233.

حرية الجزائريين وتكبيل حركتهم حتى يفسح المجال للرجل الابيض ولمزيد من استغلال ثروات البلد [1].

تمثلت هذه القوانين في:

- حول الحاكم سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الاهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الامن وذلك بالسجن والتغريم.
- خولت السلطات الإدارية حق سجن الاشخاص ومصادرة أملاكهم، دون صدور حكم قضائي بذلك.
- تم توسيع سلطات قضاة الصلح، وحول شيوخ البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي [2].
- شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.
- شرع منع الاهالي من التنقل بين الاقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.

4. قانون فارني 26 جويلية 1873م:

تعود أولى الدراسات التي قامت بها الادارة الاستعمارية بخصوص هذا القانون في بداية سنة 1871م في اجتماع حضره كل من "**اليكسي لامبيرت**" والاميرال "**دوقيدون**" حافظ الاختام ، و "**لوفرنك دوفور**" وزير الداخلية حيث تم الاتفاق على وضع اللبنات الأولى لهذا القانون ، بعد عدة تعديلات مر بها هذا القانون وتمت الموافقة عليه أخيرا في 26 جويلية

[1] - محمد صلاح الهادي، **صورة الجزائري من خلال قانون الاهالي 1871: تكرار لتجربة رومانية فاشلة**، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، مج 5، ع2، الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، د ت، ص100.

[2] - فاتن بشكر، **سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870-1900م)**، ماجستير في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2022، ص19.

1873م، بعد طرح لجنة فارني المسماة لجنة المجلس الوطني بفرنسا الذي يترأسها هو شخصيا طرحت هذا القانون على الحكومة بتاريخ4 افريل 1873م، و تم التصويت عليه دون تعديلات بتاريخ 26جويلية1873م، فأصبح هذا القانون معروف تاريخيا باسم : قانون فارني 26 جويلية 1873م[1] .

كما يعتبر القانون تتويجا لانتصارات المستوطنين على الحكم العسكري في الجزائر، والتوجه نحو الليبرالية الرأسمالية التي شجعت مجيء المهاجرين من الالزاس واللورين ولهذا أطلق عليه أيضا " **قانون المعمر**"[2]، ويعتبر أيضا هذا القانون المقياس التشريعي الاكثر خطورة حيث فتح الطريق للإدارة الاستعمارية على عمليات التحويل والتخلي والمضاربة على الأراضي الجزائرية لصالح الاوروبيين [3].

بما أن قانون فارني كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والعرش، وتعويضها بالملكية الفردية حسب المنظور الفرنسي، فقد جاء بإجراءات جديدة لتأسيس الملكية العقارية الفردية بالجزائر وتم إخضاعها للقانون الفرنسي، إن تطبيق قانون فارني هو من أهم الانشغالات التي حرص المشرع الفرنسي على تجسيدها على أرض الواقع لأنه إجراء قانوني جديد من شأنه أن ينعكس ايجابيا على وضع فرنسا، خاصة وأنه تضمن عدة نقاط أهمها تأسيس الملكية العقارية في الجزائر، والحفاظ على الأراضي، وضمان انتقالها بين الجزائريين والفرنسيين[4].

---

[1] -فؤاد عزوز، **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900**، مجلة مدارات تاريخية، مج1، ع خ، جامعة لمين دباغين، سطيف،2019، ص297.

[2] -محمد بليل، **التشريع العقاري الاستعماري خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني**، مجلة عصور، مج9، ع2، جامعة وهران ،2010، ص124.

[3] - كوثر هاشمي، **تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الالقاب في الجزائر تطبيق قانون 1873 نموذجا**، مجلة البحوث التاريخية مج5، ع1، جامعة المسيلة، 2021، ص124.

[4] - خديجة بختاوي، **قانون فارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية**، المجلة الجزائرية للمخطوطات، مج10، ع11، جامعة وهران، 2014، ص299.

يحتوي القانون على 32 مادة مجزئة إلى ثلاث فصول [1]:

- الفصل الاول: يتناول سبعة مواد خاصة بالإجراءات العامة جاء في مادته الأولى: "تؤسس الملكية العقارية في الجزائر من حيث تثبيتها والانتقال المستمر للعقارات وحقوقها، فمهما كان المالكون لها، فإنها تدار بواسطة القانون الفرنسي "
- الفصل الثاني: يضم خمسة مواد خاصة بالإجراءات المناسبة لتأسيس الملكية الفردية، جاء في المادة 20 منه ما يلي:" في كل الحالات التي يتم فيها تأسيس الملكية الفردية في المناطق المستغلة من قبل القبائل أو الدواوير المحصلة على عقد جماعي، فإنها ستخضع للإجراءات الشكلية المسجلة في المواد 8 و9 و10 من هذا القرار، فإن محضر الجلسة للمفتش المحقق المرفق بكامل الملف الخاص بالتحقيق والإطار الهندسة للخطة [2]، وسجل خاص بالأرض يخضع لموافقة الحاكم العام المدني خلال جلسة مجلس الحكومة ".
- الفصل الثالث: يضم سبعة مواد خاصة بإجراءات انتقالية حول كيفية الحصول على العقود ومدتها [3].

5. قانون 16 فيفري1897 م:

مثلت السياسة العقارية احدى استراتيجيات الإدارة الاستعمارية خاصة وأن بقاؤها بالجزائر كان مرتبط بمدى نجاعة القوانين العقارية في نزع الأراضي للجزائريين وسلب ممتلكاتهم وبذلك لجأت السلطات الاستعمارية للبحث عن حلول لتعالج على إثرها النظام العقاري بالجزائر من أجل تهدئة الجزائريين من جهة ومواصلة نزع أراضيهم وإرضاء

[1] - **أنظر الملحق رقم 01.**
[2] - محمد بليل، **مرجع سابق**، ص-ص 124-125.
[3] - **نفسه**، ص125.

المعمرين من جهة أخرى وفق أطر قانونية في هذا السياق كان صدور قانون 16 فيفري 1897م [1].

إن السبب الرئيسي لصدور هذا القانون يعود إلى الوضعية الكارثية التي خلفتها القوانين العقارية الصادرة في الفترة الممتدة من 1873-1887م والتي عرفت بفترة التشريعات العقارية في ظل النظام المدني وتشجيع الاستيطان وعلى إثر ذلك تم تشكيل لجنة عن مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري لدراسة مشاكل المستعمرة وعلى رأسها المسألة العقارية [2] يتضمن القانون 18 مادة يمكن ابراز مضمونها وأهم إجراءات تطبيقها كالآتي [3]:

- المادة الاولى: تضمنت إلغاء الاجراءات العامة والجزئية والتي اقرها الفصلان الثاني والثالث من القانون قانون 28 افريل 1887م والمتعلق بالتحقق من الملكية الخاصة وتأسيس الملكية الفردية كما تم استبدال هذه الاجراءات بإجراء وحيد يتمثل في التحقيقات الجزئية[4]، من بين المواد المهمة أيضا المادة الرابعة من القانون والتي نصت على منح حق طلب إجراء التحقيق الجزئي لكل الملاك أو المشاركين في الملكية مهما كانت جنسياتهم أو أصلهم كما تضمنت المادة الثامنة عشر منه استثناء يسمح من خلاله للعقار بالبقاء خارج مجال تطبيق القانون الفرنسي [5].

[1] -سعاد بولجويجة، الصغيرة طوالبية، **قراءة تاريخية لقانون 16 فيفري1897م المطهر للأراضي الجزائرية من خلال المنشورات الفرنسية**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، مج 18، ع1،مخبر التاريخ للدراسات والابحاث المغاربية، جامعة 8 ماي 1945قالمة، الجزائر،2024،ص-ص،22-23.

[2] - **نفسه**، ص23.

[3] -عبد الكريم حرمة، **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834-1900)، مرجع سابق**، ص122.

[4]- سعاد بولجويجة، الصغيرة طوالبية، **مرجع سابق**، ص25.

[5] - **نفسه** .

الفصل الثاني: الأساليب الإدارية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر 1830-1914م

المبحث الأول : السياسة الاقتصادية

1. مصادرة الأراضي

كان الحجز والمصادرة أداة فعالة من أدوات الإدارة الاستعمارية في الجزائر للضرب بقوة على أيادي القبائل الثائرة أو المساندة للمقاومات الشعبية حيث أستغل من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي كعقوبة قمعية وتعسفية في أن واحد؛ لتحقيق غاية مزدوجة تتمثل في قمع التمردات تحت طائلة تحقيق الأمن بالمستعمرة وفي نفس الوقت اتخاد الحجز والمصادرة كمبرر للحصول على مزيد من الأراضي الضرورية لتقديمها إلى مشاريع الاستعمار في الجزائر، وتوفير أرض للمهاجرين الأوروبيين الذين بدؤوا يتوافدون على المستعمرة الجديدة كما كان يطبق الحجز أيضا كعقوبة على القبائل الجزائرية عند اتهامها بإشعال النيران في الغابات القريبة منها [1].

بعد شهرين من إبرام معاهدة الاستسلام قام المريشال كلوزيل بالاستيلاء على أراضي البايلك وهي أجود الأراضي الجزائرية [2]، وفي سنة 1842م منحه الاوروبيين 105,000 هكتار من أخصاب الأراضي الفلاحية وقامت بمصادرة 60,000 هكتار من أراضي متيجة بسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها في الوقت المناسب، وأسس كلوزيل شركة فلاحية سماها المزرعة التجريبية لإفريقيا وسمح للعسكر الاكتتاب فيها [3]، لتقوم بعد

---

[1]- عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914: دراسة في أساليب السياسة الإدارية**، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 62.

[2]- رمضان بورغدة، **مصادرة الأراضي والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع2، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 30 جوان 2008، ص 357.

[3]- عمار عمورة ، **مرجع سابق**، ص 118.

ذلك سلطات الاحتلال سنة 1844م بالاستيلاء على الاملاك الوقفية التي كانت تمثل خمس الأراضي الجزائرية مجردة بذلك المجتمع الجزائري من أهم وسيلة للتضامن الاجتماعي [1].

أصدرت السلطات الفرنسية سنة 1851م قرار يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة ونص على إمكانية رفع التنازل المجاني الممنوح إلى 50 هكتار، وصادقت الجمعية الوطنية في على قانون 1851م الذي يخول الإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش بحجة المصلحة العامة أو مصلحة الاستيطان [2]، كما بادرت بتأميم الغابات وفرضت عقوبات صارمة على الأهالي الذين يمارسون حرفة الراعي؛ مما أدى إلى تقليص المجال الرعوي، علما أن مساحة الغابات في قسنطينة وحدها كانت تساوي حوالي 2,500,000 هكتار ولتسهيل عملية نقل ما تبقى من الأراضي لدى الأهالي إلى المستوطنين أصدرت سلطات الاحتلال قانون سيناتوس 1863م الذي استهدف تحطيم القبيلة كنواة صلبة للبنية الاقتصادية والاجتماعية للأهالي [3].

أستخدم أسلوب المصادرة على نطاق واسع بالخصوص إثر ثورة المقراني سنة 1871م حيث تعتبر أشهر عملية حجز جماعي طبقت في الجزائر، كان ذلك من خلال أمرية 15 جويلية 1871م التي فرضت عقب تمرد القبائل وشملت 2,589,608 هكتار تنتمي إلى 313 قبيلة حيث وضعت تحت الحجز، وقد أعادت هذه القبائل شراء جزء منها نقدا بحوالي 7,933,860 فرنك [4].

توجت المراسيم والقوانين الصادرة التي استهدفت انتزاع الأراضي والاستيلاء عليها وتشريد الفلاحين الجزائريين بقانون وارني 1873م الذي فتح المجال للحصول على أراضي

1- رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص 357.
2- حياة قنون، **مرجع سابق**، ص151.
3- رمضان بورغدة، **مرجع سابق**، ص 358.
4- عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص67.

العرش وذلك بإقامة الملكية الفردية داخل القبائل الجماعية، ومن هذا القانون سلم للمعمرين أكثر من 400,000 هكتار لغاية 1880م، ليصدر بعدها قانون 1887م المتمم لقانون 1873م والذي سمح للمتحصل على قطعة أرض بالحق في إعادة بيعها [1]، كما عمم مصادرة الأراضي على المناطق الجبلية وتجاوزها إلى المناطق الصحراوية تبعه قانون 16 فيفري 1897م الذي وضع حد لقانون 1873م؛ وتمثل في تصفية أراضي العرش من جميع الحقوق، ليتم بعدها في 20 جوان 1898م إصدار قانون تم بموجبه إنشاء لجنة حماية الملكية الأهلية لضمان ملكية الأهالي [2].

لم تصل سنة 1900م حتى وصلت جملة الأراضي التي صودرت من الجزائريين إلى 2,250,000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية وصار كل فلاح أوروبي يملك 108 هكتار من الأراضي الزراعية مقابل 14 هكتار لكل فلاح جزائري [3].

1- حياة قنون، **مرجع سابق**، ص151.
2- عادل سبع، رمزي حوحو، **مرجع سابق**، ص 100.
3- عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص119.

2. تشجيع الاستيطان

إن قوانين مصادرة الأراضي وتفكيك الملكية العقارية الجزائرية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر لن تتحقق أهدافها إلا بوجود عنصر بشري مؤهل لخدمتها، ومنذ سنوات الأولى للاحتلال بدلت سلطات الاستعمارية قصار جهدها لجلب أكبر عدد من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين وهذا تماشيا مع نزع الملكية ومصادرة الأراضي [1].

وصلت أول الجماعات الاستيطانية المنظمة للجزائر سنه 1832م [2] ثم بدأ تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية وأقيمت ببوفاريك أول قرية نموذجية سنة 1836م [3]، وشجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين الذين بلغ عددهم في سنة 1839م حوالي 25,000 لتبدأ بعدها الهجرات للمعمرين بتشجيع من الجنرال بيجو وأنشأ لهم مستوطنات ومزارع جماعية [4].

لتشجع السلطات الاستعمارية عملية الاستيطان أصدرت العديد من المراسم والقوانين وقدمت العديد من الامتيازات بين من بين هذه القوانين القوانين سابقة الذكر لمصادرة الأراضي التي كان الهدف منها نقل الملكية من الاهالي إلى المستوطنين، ومن الأليات التي وظفت لتدعيم سياسة الاستيطان هي انشاء وزارة القطر الجزائري وفي 24 جوان 1858م لتحقيق مصالح المعمارين المتمثلة في منحهم المزيد من الأراضي، ولا شك أن كل هذه

---

[1]- عبد الحكيم رواحنية، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م**، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص65.

[2] **- أنظر الملحق رقم 02.**

[3]- عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص-ص 108-109.

[4]- عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر: الجزائر-تونس- المغرب- ليبيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 109.

القرارات صدرت لمصالح المستوطنين الاوروبيين وقد أباحت جميعها تجريد الجزائريين من أراضيهم لأسباب واهية [1].

من خلال هذه القرارات والمراسيم تمكن الأوروبيين من أن يضعوا أيديهم على الاقتصاد الجزائري ويتحكموا فيه؛ فقد تحولت ألاف الهكتارات من الجزائريين الى المستوطنين نتيجة عملية المصادرة التي فرضت عليهم فرضها عليهم مستعمرون فبعدما كانوا ملاكا أصبحوا خماسين [2].

بلغ عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين في عام 1911م 921,931 مستوطن اللذين سيطروا على مالية البلاد بموجب قانون 19 ديسمبر 1900م والذي جعل السلطات الفعلية في يد النواب الاوروبيين في المجلس المالي وصاروا من خلاله يتحكمون يتخذون جميع القرارات المالية والاقتصادية الخاصة بالجزائر بحسب ما يخدم مصالحهم كما سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية بمساعده البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية [3].

[1]- مروان بوزكري، **الاستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية ما بين 1830-1914م**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مج 7، ع2، جامعة تندوف، 6 جوان 2022، ص-ص 24-25.

[2]- شويتام أرزقي، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م**، مجلة التاريخ المتوسطي، مج2، ع2، جامعة بجاية، ديسمبر 2020، ص 209.

[3]- مروان بوزكري، **مرجع سابق**، ص-ص 25-26.

3. الضرائب

تعد الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي لذلك لان الشعب الجزائري خضع لي تشريع ضريبي خاص دون أن يكون له مقابل يستفيد منه وكان الاهالي الجزائريون يدفعون الضرائب الفرنسية إضافة إلى مجموعة من الضرائب سميت بالضرائب العربية [1]، وكان الهدف منها سلب وتفقير الشعب الجزائري ومن سخريات القدر أن دفع الضراب سيساهم بقسط وافر في تمويل وتنفيذ هذه العملية [2].

1.3 الضرائب العربية:

هي عبارة عن ضرائب مباشرة فرضتها فرنسا على الأهالي منذ 1845م وأطلق عليها هذا الاسم تمييزا عن باقي الضرائب، وهي في الاصل عبارة عن ضرائب الشريعة الإسلامية وحولتها فرنسا لضرائب حقيقية بمقتضى أمرية 17 جانفي 1845 وأمرية 18 جوان 1858م [3].

الزكاة: هي ضريبة على الأنعام من جمال وأبقار وغنم وماعز، لم تفرض على كامل قطر جزائري إلا بعد 1858م وتختلف مبالغها باختلاف نوع الحيوانات ومناطق وعدد ونوع الماشية إلى غاية 1863م أين تم توحيدها وتحديدها [4].

---

[1]- عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1954، مرجع سابق**، ص110.

[2]- جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص120.

[3] - Charles Robert Ageron, **Les Algériens musulmans et la france (1871- 1913)**, P U F, Paris, 1968, p 250.

[4] - **Ibid**, p252.

العشر: يطبق على القمح والشعير كما كان الحال في العهد العثمانيين، ولكن منذ 1894م وسع ليشمل كل الزراعات الاخرى كالكروم والاشجار المثمرة والخضر[1] وقد تبنت فرنسا حساب المحراث كأداة حسابية لضبط مقدار العشر [2].

الحكور: هي ضريبة فرضت على الارض وقد كانت قبل الاحتلال تحدد على أساس الارض المزروعة ولم تغير الإدارة الاستعمارية منها كثيرا، بل عمامتها على كل أراضي العرش وتم ضبطها بموجب مرسوم 22 افريل 1863م وكان تضرب على أراضي العرش وأرضى العزل [3].

اللازمة: هي ضريبة نقدية كانت تحصل بصفه منتظمة نسبيا وكانت تجمع من قبل شيوخ القبائل وتسلم للبايلك للمساهمة في موارده وجددتها الإدارة الاستعمارية بمقتضى أمرية 08 جوان 1858م واختلفت هذه الضريبة من منطقة لأخرى حسب بيئتها وطابع نظامها وعلاقاتها مع السلطة القائمة [4].

2.3 الضرائب الفرنسية

إلى جانب الضرائب العربية يدفع الأهالي كل الالتزامات والضرائب المباشرة والغير المباشرة مثل الاوروبيون بحيث يدفعون الضرائب على ملكية والكراء وحقوق التسجيل وضريبة المنازل والكلاب [5].

---

[1] - محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص 186

[2]- مزهورة صالحي، **طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة في الجزائر 1845-1900**، مجلة البحوث التاريخية، ع1، جامعة المسيلة، جوان 2022، ص 448.

[3]- **نفسه.**

[4]- **نفسه**، ص-ص 448-449.

[5]- **نفسه**، ص454.

حاولت السلطات الفرنسية اجراء إصلاحات ضريبية بسبب الضغط الضريبي على الأهالي فانخفضت نسبة مساهمة الضرائب العربية في ميزانية العملات بعد سنة 1908م حوالي 84% إلى 64% سنه 1911م، حيث انخفضت الضرائب منها حوالي 17,290,469 فرنك إلى حوالي 15,388,749 فرنك سنة 1909م، وإضافة إلى الضرائب كان هناك كما يسمى بالعقوبات الجماعية والغرامات المالية وهي وسيلة قهرية طبقها الاستعمار للسيطرة على الأهالي واذلالهم [1].

[1]- عبد الحكيم رواحنية، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م، مرجع سابق**، ص139.

المبحث الثاني: السياسة التعليمية

1. تدمير مؤسسات التعليم الاسلامي:

قامت الادارة الفرنسية بهدم و تدمير كل المدارس التي كانت قائمة في ذلك العهد من مساجد، وزوايا، وكتاتيب، وكل شيء له علاقة بالتعليم، ومصادرة الأوقاف ونفي العلماء إلى الخارج، وتحويل المدارس الى كنائس للنصارى كما حدث في مسجد كتشاوة بالعاصمة حيث تم تحويله إلى كنيسة عرفت باسم "**سان فيليب**"، كما حولتهم إلى ثكنات للشرطة والجيش واسطبلات للخيل والدواب وتعرضت المدن الجزائرية الاخرى لما تعرضت له العاصمة، وتؤكد مختلف الكتابات الفرنسية على هذه الحقائق وعلى التحويل الذي أصاب التعليم العربي الاسلامي نتيجة الاحتلال و قد جاء في إحداها " **أن التعليم التقليدي قدد توقف عن أداء مهمته لظروف الحرب من جهة و الاستيلاء على الاوقاف من جهة وهجرة المعلمين أو نفيهم من جهة أخرى**" [1] ، حيث أغلقت السلطات الفرنسية سنة1830م في مدينة الجزائر لوحدها 13 مسجدا كبير و32 جامعا و12 زاوية [2]، وبالتالي فإن المؤسسات التعليمية بالجزائر تعرضت لمحاربة شديد وبمختلف الوسائل، و كانت الادارة الفرنسية ترى بأنها مراكز تنبثق منها العداوة و الكراهية لفرنسا و لهذا حطمتها الواحدة بعد الاخرى ومنعت التعليم فيها [3].

يقول ديشي(المسؤول عن التعليم العمومي بالجزائر) في هذا الصدد:" **في الجزائر العاصمة اختفت العديد من المساجد و الزوايا و صودرت عائدات المساجد والزوايا جميعها**

---

[1]-آسيا بلحسن رحوي، **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**، مخبر تطوير الممارسات النفسية التربوية، مج4،ع7،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ،2011،ص-ص،60-61.

[2] -أحمد سعودي ، **السياسة الاستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الاسلامي في الجزائر** ،مجلة التراث ،ع11، جامعة الجلفة ، 2014، ص143.

[3] -المهدي البوعبدلي، **الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي**، مجلة الاصالة، ع8، الجزائر،1972، ص 315.

لتأخذ اتجاها أخر تخالف مقاصد الواهبين لممتلكاتهم و لم يعد الاساتذة يتلقون سوى مرتب متواضع ولم تبق دروسهم منتظمة إلا قليل ونفس الوضع شمل المدن الداخلية، أما بالنسبة للزوايا في أوساط القبائل فلم يعد لها وجود سوى بالاسم ذلك أن حملاتنا العسكرية قد شتتت جميع الطلبة وزادت بذلك في عدد أعدائنا في حين أن المخطوطات التي كانت تشكل قاعدة التعليم فقد قضى على جانب كبير منها "[1] .

كما يقول أيضا الجنرال بيجو في هذا الصدد " **منذ الاحتلال اختفت بعض المدارس من جراء انعدام الصيانة و بسبب تحويلها إلى المصالح العمومية ولسوء الحظ مسها الاذى العام الذي لحق كل شيء بالرغم من أن إدارتها لحقت (أسندت) إلى مصلحة أملاك الدولة فإن المصلحة المالية لم تكن بدورها متفهمة لحاجيات هذه المؤسسات، إذ لم تبقى المساكن المجانية المخصصة للأساتذة كما لم تأبه بنقص معدات التجهيز المخصصة للمدارس بالإضافة إلى إبقائها لمرتبات موظفي المساجد على حالتها السابقة في الوقت الذي انخفضت فيه القيمة النقدية هذا أدى إلى تردي وضعية الاساتذة نحو التدمير والفقر وتبعه انخفاض المستوى التعليمي مدة وانتظاما" [2].**

كما حاولت الادارة الفرنسية تدجين الطرق والزوايا وحولتها عن نهجها الحقيقي في نشر التعليم والدين إلى نشر الشعوذة والخرافات [3]، رافق ذلك الاستيلاء على هذه المؤسسات السطو وسرقة المخطوطات في جميع المجالات والمكتبات التي بداخلها لدراستها أو بيعها لدور الوثائق والمخطوطات في فرنسا أغيرها من البلاد الأوروبية [4].

---

[1] -عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، موفم للنشر، الجزائر،2014، ص215.

[2] - **نفسه**، ص216.

[3] - حنان لطرش، **السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر**، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة ،مج35،ع1، الجزائر، 2012، ص1412.

[4]- رشيد مياد، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر وردود فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954**،مجلة دراسات وابحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج14، ع1، الجامعة يحي فارس ،المدية،2022،ص855.

2. محاربة اللغة العربية

بهدف نشر الامية والجهل في أوساط الشعب الجزائري وجراء تدمير مؤسسات التعليم العربي حاربت الادارة الفرنسية اللغة العربية بشتى الوسائل وحتى اصبحت باسم القوانين اللغة الرسمية منها قانون 1834م الذي ينص بأن الجزائر أصبحت فرنسية، وقرار مجلس الدولة 1835م وقرار شوطان 1838م :"**أن اللغة الفرنسية أصبحت اللغة الوحيدة والرسمية سواء في التعليم أو في الادارة**" [1].

وجاء في تقرير رسمي آخر سنة 1849م: "**لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة فإن قضائنا المدني العقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحة هذه اللغة وهي لغة يجب أن تصدر بأعظم ما يمكن وبسرعة جميع البلاغات الرسمية وبها تكتب جميع العقود وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا فإن أهم الأمور التي يجب أن نعتني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة عامة بين الجزائريين وعقدنا على استمالتهم إلينا وتمثيلهم بنا وادماجهم وجعلهم فرنسيين** ...." وبذلك نفهم أنه من الاهداف الرئيسية التي سطرتها الادارة الاستعمارية وعكف مفكروها وروادها على تطبيقها هي فرنسة الجزائريين وذلك بجعل اللغة الفرنسية هي اللغة الام والرسمية أما اللغة العربية هي لغة الغزاة لشمال إفريقيا، وحصروا التعليم في جميع المدارس عن طريق تكوين فئة من أبناء الجزائر يتكلمون بها وتحل بدل لغتهم الاصلية وبالتالي تساهم في تثبيت الثقافة الجديدة التي تهدف إلى إخراج المجتمع من التخلف إلى مبادئ الحضارة التي أعلن عن سياستها [2] وكان الهدف من إحلال اللغة الفرنسية

---

[1] - آسيا بلحسن رحوي ، **مرجع سابق** ، ص 61.

[2] - كمال خليل ، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951)**، مذكرة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008، ص33.

محل اللغة العربية هي نشر الثقافة الفرنسية حتى ينسى الجزائريون لغتهم وثقافتهم القومية كما حصل في بعض البلدان [1].

كما سعت الادارة الفرنسية إلى فرنسة التعليم الابتدائي هادفة وراء ذلك ألا تتكون شخصيات الاطفال تكوينا قوميا وطنيا منذ الصغر مع العلم أن التعليم هو الذي تتكون فيه شخصية الطفل من الناحية القومية الوطنية في الوقت الذي تكون فيه قابلياته واستعداداته النفسية في أوجها[2].

بعد ثورة 1848م وضعت اللجان من أجل دراسة وضعية التعليم المسلمين، وقد نتج عن التقرير الملحق بالمرسوم الرئاسي المؤرخ في 14 جويلية 1850م الذي ذكره "**بونتون**" **(BONTEMPS) " من الوسائل الاكثر فعالية من اجل الوصول الى تعميم السلام في الجزائر هي نشر وتبسيط اللغة الفرنسية بين السكان الاهالي "** [3].

[1] - سعيد بوخاوش، **من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ،مجلة اللغة العربية وآدابها** ،مج2، ع1،جامعة البليدة 2، 2013،ص16.

[2] - أحمد صغيري ،**السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972)**، منتدى الاساتذة ، مج2، ع1، جامعة منتوري، قسنطينة، د ت، ص85.

[3] -أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ، ط خ ، دار المعرفة، 2007 ،ص 45.

3. التعليم الفرنسي

1.3 التعليم الابتدائي:

لقد كان فرنسيو الجزائر يتلقون تعليمهم العادي كما هو الحال في فرنسا وقد بنيت لهم المدارس وجيء لهم بالمعلمين ورصدت لهم ميزانية فلم يبقى سوى الجزائريين من دون تعليم [1] فقد تركت فرنسا الخواص الاوروبيون يفتحون المدارس الابتدائية للنصارى واليهود بين 1830-1832م وفي السنة الموالية 1833م تدخلت السلطة وأنشأت مدرسة سميت بمدرسة التعليم المشترك(**MUTUEL**) وهي طبعا موجهة لأبناء النصارى واليهود ولمن أراد من المسلمين، تذكر بعض المصادر أن بعض المسلمين قد دخلوها لكن تناقص[2]عددهم خوفا من التحول الديني وقد رفض الاطفال الانضمام إليها خوفا من أن يتوسموا بوسام المدرسة ويتهموا بأنهم نصارى، لقد كان على الاولياء الاختيار بين أن يدخل أبنائهم التعليم الفرنسي المشترك تحت رعاية وبرنامج فرنسي أو بين أن يبقى أبنائهم في جهل تام[3]، بعد ذلك قامت فرنسا بإنشاء مدارس واحدة في دالي ابراهيم بالعاصمة ومدرسة بالقبة و أخرى في وهران وفي عنابة سنة 1834م ثم فتحت أول مدرسة للجزائريين بالعاصمة الباب الجديد في 1836م [4] .

كما صدر مرسوم في 14 جويلية 1844م ينص على أن المفتش المسؤول عن مراقبة جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة وأن المفتش والمدير والوصي سيتم تعيينه من طرف وزارة الحربية [5]، واستقبلت 90 تلميذا يشرف عليهم معلمان معلم فرنسي والاخر جزائري، ثم مدرسة مخصصة للكبار من الاداريين ثم مدرسة للبنات سنة 1845م خلال فترة حكم "**ماكماهون**" تقرر بموجب القرار الملكي الصادر في 4 مارس 1865م إنشاء مدارس عليا

---

[1] - أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3**، دار الغرب الاسلامي ، لبنان،1998،ص283.

[2] - **نفسه**، ص 284.

[3] - **نفسه .**

[4] - محمد بن شوش، **التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1870)**، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2007،ص-ص،60-61.

[5] -Jean Melia، **histoire de l'université D'Alger**، la maison des livres، 1950، p23 .

خاصة بالأوروبيين والجزائريين لتكوين معلمين متمكنين في اللغة العربية وأولت الادارة الاستعمارية اهتماما كبيرا بهذه المدرس تم كذلك انشاء وزارة المعارف العمومية الفرنسية في الجزائر تشرف على النظام الاوروبي أما التعليم الاهلي فبقي تحت وزارة الحربية والادارة المباشرة للحاكم العسكري [1] .

تأسست أكاديمية مدينة الجزائر تحت اشراف مدير وبمساعدة مفتشين اكاديميين اثنين وثلاثة مفتشين ابتدائيين مع العلم أن وزارة الحربية انجزت بحثا مسبقا حول جدوى تأسيس هذه المدارس[2] وسميت بالمدارس "**العربية الفرنسية**" عددها قليل جدا محتوى برامجها لا يتعدى توجيه الجيل الجزائري نحو الفرنسية وذبذبة الاسرة والمجتمع ويشرف عليهم ضباط المكاتب العربية قصدها أبناء القياد والباشآغوات وأبناء موظفين لدى الادارة الفرنسية، ولم تكن مدارس مفتوحة لكافة أبناء الجزائريين بل للموالين للإدارة الاستعمارية فقط [3] جاء "**جول فيري**" بتغيرات شملت التعليم الابتدائي الفرنسي خصص ميزانية لبناء حوالي 110 ابتدائية سنة1882م وصلت سنة 1886م إلى1200 مدرسة، وأصدر قانون 28 مارس 1882م ينص على إجبارية التعليم وتنظيمه، ومرسوم 30 اكتوبر 1886م نص على تصنيف المدارس الابتدائية الى تحضيري وأقسام الطفولة، المدارس الابتدائية الرئيسية، مدارس التكوين المهني [4].

2.3 التعليم الثانوي والعالي:

بدأ الاهتمام بالتعليم الثانوي منذ بداية المحاولات الاولى للاحتلال الشامل حيث لم يتحمل بعض العسكريين والمعمرين ارسال أبنائهم إلى فرنسا وتركهم مدة طويلة بعيدين عنهم لذا تقرر في 22أفريل 1835م فتح معهد (كوليج) في العاصمة واستقبل 37 تلميذ وأصبح بعد6

---

[1] - أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، مرجع سابق**، ص 285.

[2] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919** ،ج1، ط خ، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007، ص 585.

[3] - أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)**، ج3، **مرجع سابق**، ص284.

[4] - آسيا بلحسين رحوي، **مرجع سابق**، ص-ص 65-67.

أكتوبر 1848م يسمى بالثانوية الوطنية، تم بناء بعد ذلك ثانوية أخرى في غرب المدينة ثم ظهرت بعد ذلك ثانوية خاصة في العاصمة سنة 1859م بعنابة ثم قسنطينة ووهران وملیانة، وفي عام 1870م بتلمسان وبعد ذلك معاهد أخر متفرقة من الوطن، كما أنشأت مؤسسات شبيهة بالمعاهد والثانويات هي المعاهد الفرنسية الخاصة بالجزائريين واحدة فالعاصمة سنة 1857م وبقسنطينة سنة 1865م وفي وهران في نفس السنة وضعت مباشرة تحت الرقابة المستمرة للاستعمار ولم تكن مخصصة لسن معين وكانت مفتوحة لكل من يحمل الجنسية الفرنسية وتوفرت فيه الشروط ولكن مع نهاية الحكم العسكري قام "**دي قيدون**" بوضع حدا لهذه المعاهد وابتدأ من 1871م أصبح تلاميذها ملحقين بالثانويات والمعاهد الفرنسية [1].

اذا انتقلنا الى التعليم العالي نجده قطع أشواطا كبيرة بالنسبة للفرنسيين والاوروبيين ولكن حظوظ الجزائريين فيه كاد يكون غائبا فهو الاخر شهد تميزا واضحا ، وإن قبول بعض الجزائريين في الجامعة فقط لأغراض معينة لخدمة الادارة الفرنسية ودليل ذلك أنشاؤها لمعاهد متخصصة تحت إشرافها مثل معهد البحوث الصحراوية ومعهد الدراسات الشرقية، ويمكن اعتبار مدرسة الطب 1887م أول محاولة في التعليم العالي إلا انها بقيت محتكرة من طرف الفرنسيين عدد قليل جدا من الجزائريين بشرط أنه قد درس في كوليج الجزائر أو ف مدرسة فرنسية، على أن يعملوا فيما بعد في الأوساط الريفية نظرا للحالة المزرية التي كانت تعيشها آنذاك نتيجة الجهل والفقر وانتشار الامراض [2].

3.3 التعليم التبشيري:

إن الخدمات التعليمية التي قدمها المبشرون لأبناء الجزائريين كانت تهدف إلى تحقيق غاية واحدة هي تنصير الأطفال، فالنظر إلى المدارس التبشيرية في الجزائر لا يمكن القول

[1] -محمد بن شوش، **مرجع سابق**، ص-ص 63-65 .

[2] - محمد رابح، عبد القادر بلوفة لجيلالي، **التعليم العربي الاسلامي ابان الحقبة الاستعمارية الجزائر انموذجا** ،مجلة الدراسات التاريخية ، مج22، ع1، الجزائر،2021، ص-ص 255-256.

سوى أنها تسعى الى الدعاية الدينية واشعار التلاميذ الصغار بأن انتمائهم الذي يؤثر على حياتهم في الدنيا والاخرة، إن التركيز على الدعاية التبشيرية في مدارسهم خلال الحقبة التي يدرس فيها هذا النظام (1830–1904) أدى الي ضعف مستوى الدراسة لدى التلاميذ الذين جذبتهم تلك المدارس [1] حيث اهتموا بنوعين من نظم التعليم أولهما التعليم العام و الثاني التعليم الحرفي [2] ويحتوي على نمطين تعليم تبشيري عمومي تحت اشراف وزارة التعليم العمومي الفرنسي وأغلب ما فيها من اداريين و هيئة تدريس من الرجال المسيحيين هذا النوع من التعليم موجه الى ابناء العمريين القادمين من فرنسا أما التعليم التبشيري فتشرف على تمويله الجمعيات التبشيرية إدارة و تمويلا موجه للأهالي بشكل مجاني تحت إشراف ثلاثة جمعيات وهي الاباء اليسوعيين والاباء البيض و مبشرو ميل دملي لبروتستانتية [3] .

[1] - محمد الطاهرعلي ، **التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904:دراسة تاريخية تحليلية**، منشورات دحلب، الجزائر، ص 134.

[2]- **نفسه**، ص135.

[3]- نبيل زواي، كريم ولد النبية، **فشل الاستعمار في نشر التعليم التبشيري في الجزائر(867-1904)**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، مج14، ع1، الجزائر ،2022،ص150.

المبحث الثالث: السياسة الدينية والاجتماعية

1. السياسة الدينية

1.1 مصادرة الأوقاف

شكلت الأوقاف موردا أساسيا ذا أهمية لتقديم المساعدات للمحتاجين من الجزائريين ولدعم المكتبات وتعليم فئة من السكان ودفع رواتب المعلمين بالإضافة إلى الأوقاف المخصصة للحج وتسمى أملاك مكة والمدينة، وهناك أوقاف لإقامة العيون وحماية الثكنات وهناك أوقاف أخرى لبناء واستصلاح المساجد والزوايا [1].

عندما أدركت السلطات الاستعمارية أهمية الأوقاف في حياة العامة من الجزائريين ودورها في دعم مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية رأت أنه من الضروري الاستيلاء عليها والتحكم فيها [2] ونظرا لأن الأوقاف تتعارض مع السياسة الفرنسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري [3]، فقد وقع الغدر بالمادة الأساسية في اتفاقية الاستسلام التي تنص على احترام الأملاك واحترام الدين الاسلامي والعادات [4] وذلك بإصدار العديد من القرارات منها قرارات 8 سبتمبر 1830م الذي استولت بمقتضاه السلطات الاستعمارية على جميع أملاك الأوقاف الإسلامية في جميع البلاد وقرار 7 ديسمبر 1830م الذي منح لها الحق في التصرف في تلك الأوقاف الإسلامية بالتأجير والكراء وغيرها [5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق**، ص160.

[2]- عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص 281.

[3]- عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص 124.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 154.

[5]- يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص-ص 66-67.

من أجل التغطية على هذه القرارات القاضية بمصادرة الأوقاف أنشا "**دي برمون**" لجنة دينية مالية تقوم بالسهر على الأوقاف ومواردها تحت مسمى اللجنة الخيرية للغوت [1] ليصدر بعدها "**بيجو**" قرار 7 مارس 1840م الذي حول بمقتضاه هذه الممتلكات تحت مراقبة مدير الداخلية هذا المكتب الذي أصبح تحت إشراف لجنة من المسلمين بعد القرار الذي أصدره "**كافيناك**" في 1 ماي 1842م [2] ليظهر بعدها قرار 30 أكتوبر 1858م الذي أدخلت بمواجبه أملاك الأوقاف في مجال التبادل تجاري وأخيرا قانون 1873م الذي صودرت بموجبه نهائيا كل أملاك الأوقاف [3].

استمرت التشريعات الفرنسية تسلب الجزائريين حقوقهم مرحلة بعد مرحلة إلى أن اندمجت مداخيل الأوقاف الإسلامية في ميزانية الدولة الفرنسية وضاع حق الجزائريين فيها وكان حظ المساجد والزوايا والقباب والجبانات هو الهدم [4] فقد أمر "**روفيقو**" يوم 18 ديسمبر 1837م بتحويل جامع كاتشاوة بالعاصمة إلى كاتدرائية ثم تتابعت عمليات تحويل والهدم حتى لم يبقى في العاصمة سوى أربعة مساجد من بين 160 مسجدا [5].

نتيجة لما ترتب عن مصادرة الاوقاف أنشأت الإدارة الفرنسية المكتب الخيري الاسلامي لتعويض المسلمين على ما فقدوه منذ 1830م وقد وصل عدد المكان 27 مكتبا سنة 1912م استفادت هذه المكاتب من إعانات بقيمة 230,910 فرنك قدمت 10,652 عائلة [6].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج1، دار الغرب الإسلامي، 1992، بيروت، ص29.

[2]- محمد شقرة، **الزكاة والأوقاف في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1830-1914**، مجلة الاحياء، مج 25، ع33، جامعة باتنة، 14 أوت 2023، ص274.

[3]- عمار عمورة، **مرجع سابق**، ص124.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج5، **مرجع سابق**، ص 154.

[5]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، **مرجع سابق**، ص 67.

[6]- محمد شقرة، **مرجع سابق**، ص276.

2.1 التنصير والتبشير

يعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر حلقة من حلقات الحروب الصليبية التي شنتها فرنسا المسيحية على العالم الاسلامي فقد قال الجنرال "**دي بورمون**" في خطابه أثناء سقوط مدينة الجزائر موجها كلامه لرجال الدين الذين اصطحبهم إنكم أعدتم معنا فتح باب المسيحية في افريقيا ونتمنى في القريب أن نعيد الحضارة التي انطفأت فيها منذ زمن بعيد وبهذا فقد أعادوا إحياء روح الصليبية الحاقدة برفعهم راية المسيحية ضد الإسلام [1].

إن الاستيلاء على المؤسسات الإسلامية كان جزء من مخطط واسع للقضاء على مقومات المجتمع الجزائري تمهيدا لفرنسته وتغريبه فتهاطل المنصرون على الجزائر وانتظموا ضمن جمعيات ومؤسسات [2]، غيرت الكنيسة أساليب سياستها التبشيرية في القرن 19 نتيجة تجربة طويلة امتدت من نهاية الحروب الصليبية إلى القرن 19 فأصبحت لا تدعو مباشرة إلى اعتناق المسيحية وخاصة في المجتمع الإسلامي ولا تهاجم الأديان الاخرى، بل ركزت جهودها على ميدانين أساسيين هما الاعمال الخيرية وانشاء مدارس [3].

عملت سلطات الاحتلال منذ من بداية تواجدها في الجزائر على انشاء تنظيمات المؤسسات تساعدها في تحقيق اهدافها التنصيرية منها الاسقفة؛ فقد ظل العسكريون يقومون بالشؤون الدينية إلى سنة 1838م، وكانت الحكومة الفرنسية تفاوض الفاتيكان على فتح أسقفية لها في الجزائر وقد أدت المفاوضات إلى تعيين السيد "**انطون دوبوس**" أسقفا في الجزائر سنة 1838م [4]، وقد جعلت هذه الاسقفة مقرا للإقامة وحلقات تعليم كما عملوا على

---

[1]- حياة طويل، **التنصير في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، مجلة القرطاس، ع5، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، جوان 2017، ص-ص 313-315.

[2]- عبد القادر بوتشيشة، **لافيجري والتنصير في الجزائر: ضخامة الإمكانيات والجهود وضآلة النتائج والمردود قرى العرب النصارى أنموذجا**، مجلة أفاق علمية، مج11، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2019، ص659.

[3]- بديس هامل، **الاحتلال الفرنسي وأساليبه لهدم الهوية الجزائرية: الجذور والأثار**، مجلة الاحياء، مج 20، ع24، جامعة باتنة، ماي 2020، ص535 .

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص108.

تأسيس واستقطاب الجمعيات تبشيرية التي استعملها المنصرون لممارسة نشاطهم ونشر افكارهم وعقيدتهم، ومن بين هذه الجمعيات نذكر الاباء اليسوعيين، جمعية الراهبات الثالوثيات وأخوات العقيدة المسيحية وإخوان القديس جوزيف دي مانس، أخوات الاحسان وجمعية الاباء البيض وجمعية الاخوات البيضوات [1].

كما سخر رجال الدين امكانيات مادية ومعنوية لإقامة المدارس وتعليم الناس المسيحية باعتبار الاطفال هم الاصل المرتقب لنشر المسيحية لدى الكفار حسب اعتقادهم [2]؛ من بين هذه المدارس: المدارس العربية الفرنسية التي ظهرت بموجب مرسوم 14 جويلية 1850م حيث يتعلم فيها التلاميذ الجزائريين اللغة الفرنسية والعربية وغيرها من المواد ومدارس المسيحية التي تم فتحها ابتداء من 1878م، وكذا المدارس البربرية التي عملت على نشر الفرنسية والثقافة الغربية والعمل على خلق الفتن بين البربر والعرب وغيرها من المدارس [3].

إضافة للوسائل السابق ذكرها اعتمد النشاط التنصيري على التطبيب كوسيلة للتنصير فقد كان هو الوسيلة الاكثر شمولا لأنه موجه للكبار والصغار على حد سواء هذا من جهة ومن جهة اخرى كان قد يكون وقعه على نفوس الأفراد أكثر تأثيرا لأن الأمر يتعلق بمعالجة أمراضهم والتخفيف عن ألامهم [4] وقد عملت البعثات الطبية جنبا إلى جنب مع البعثات

[1]- جمال الدين علوان، **السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر ودور الكتاتيب في التصدي لها 1830-1954**، مجلة رؤى التاريخية، مج4، ع1، جامعة يحي فارس، جانفي 2023، ص243.

[2]- حياة طويل، **مرجع سابق**، ص 324.

[3]- جمال الدين علوان، **مرجع سابق**، ص244.

[4]- حياة طويل، **مرجع سابق**، ص 325.

التنصيرية وفي أحيان كثيرة كانت بعثة واحدة، وغالبا ما تمتع الطبيب بالمعرفة المسيحية إلى جانب المعرفة [1].

كان "**الكاردينال لافيجري**" أشهر من نشط في ميدان التنصير بالجزائر فبعد وصوله للجزائر سنة 1867م وجد بها أسقفة و83 كنيسة و148 اب وكاهن، أولى "**لافيجري**" اهتماما بالغا لمسألة بناء وتشييد الهياكل الدينية المسيحية بالجزائر بغية إزالة الصبغة الاسلامية للجزائر وطمس معالمها الحضارية بها؛ محاولة منها لإرجاع عهد الكنيسة الأفريقية الرومانية حيث إنه من 1867م إلى 1878م أنشأ لافيجري 49 كنيسة و25 خورنية أبرزها كنيسة سان جوزيف بباب الواد، ووصل عددها سنة 1888م إلى 68 كنيسة قائمة تساهم في النشاط التبشيري [2].

في سنة 1867م عرفت الجزائر قحط شديد فانتشرت المجاعة بين السكان المسلمين دون الاوروبيين وانتشرت الامراض فكان عدد ضحايا كبير بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية ففتحت هذه الكارثة أفاق جديدة أمام المنصرين؛ إذ أن الضحايا الذين حصدهم الجوع والمرض تركوا خلفهم الاف الايتام [3] فجمع حوالي 1750 ولد تتراوح أعمار معظمهم بين 8 و10 سنوات وكان بينهم قرابة 100 تبلغ اعمارهم بين 10 و14 سنة [4] ووضعهم في مراكز الأيتام وجاءتهم مساعدات من كل حدب في أوروبا وبلغت قيمة المساعدات المالية حوالي 300,000 فرنك، وكان هدف "**لافيجري**" من هذا تنصيرهم [5]

---

[1]- عبد العزيز الكحلوت، **التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء**، ط2، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1992، ص87.

[2]- سعيدي مزيان، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892**، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص-ص 63-64.

[3]- عبد القادر بوتشيشة، **مرجع سابق**، ص660.

[4]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، **مرجع سابق**، ص555.

[5]- **أنظر الملحق رقم 03.**

لكن أقاربهم طالبوا باستعادتهم لكن السلطة الفرنسية الحاكمة بالجزائر عارضت سياسته خوفا من رد فعل الأهالي [1].

رغم الجهود الحثيثة التي بدلها المنصرين في الجزائر بغطاء من إدارة الاحتلال إلا أنهم فشلوا في تحقيق اهدافهم التي سعوا إلى تحقيقها [2].

[1]- عبد القادر بوتشيشة، **مرجع سابق**، ص662.
[2]- عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص329.

2. السياسة الاجتماعية

1.2 التجنيد الاجباري:

حاولت الادارة الاستعمارية في الجزائر الاستفادة من العنصر المحلي الجزائري في دعم قوتها العسكرية وجهودها القائمة على تحقيق التوسع وإخضاع الجزائريين من خلال تطبيق المثال القائل :" **احتلال البلاد بأولاد البلاد**"، حيث أدركت السلطة الفرنسية أهمية القوة المحلية الجزائرية المتمثلة خاصة في القوة المخزنية و قوة زواوة [1] اذ نبه محافظ الشرطة " **دي برمون**" إلى ما يمكن أن تفيد به قبيلة زواوة المتوطنة بجرجرة التوسع العسكري في الجزائر[2]، حيث راسل الماريشال دي برمون وزارة الحربية قائلا :" **يوجد في الجبال الواقعة شرق الجزائر مجموعة سكانية معتبرة قدارة على مدنا بقوة عسكرية هامة** " وهكذا تفطن الاستعمار إلى أهمية القوة المحلية الجزائرية خاصة قوة زواوة [3] .

بذلك شكلت العديد من الفرق العسكرية الاهلية فرقة الزواف، فرقة القناصة الجزائريون، فرقة المخزن، فرقة القوم، فرقة الصبايحية، سلك الرماة الجزائريين ووصف المؤرخ الفرنسي "**شارل أندري جوليان**" أوضاع هؤلاء الجندين حيث قال : "**أنه في الكثير من الاحيان كان الجنود الاهالي يصابون بالطفيليات مثل القمل ولم يكن لديهم ما يلبسون سوى معاطفهم، هذه الوضعية ليست ناتجة عن عوامل اقتصادية ، و انما وليدة سلوك عكس مدى كراهية العرب، حيث نجد أن مقابل منح هؤلاء المجندون اللباس كان يتم تزويدهم بالقمح المصادر من لقبائل الثائرة مما أدى الى فرار العديد من الأهالي خلال الايام الاولى من تجنيدهم**" [4].

---

[1] -عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص373.

[2] - **نفسه**، ص 374.

[3] - عبد القادر بلجة، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي ودورهم في حروبه الخارجية 1830-1919**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج3، ع1، الجزائر،2011، ص107.

[4] - **نفسه**، ص 108.

كذلك عمد "**الماريشال فالي**" ورغبة منه للسيطرة على الجزائريين إلى فرض التجنيد الاجباري للجزائريين المسلمين منذ نوفمبر1840م ولم تكن في نية الفرنسيين في البداية بسبب الحاجة إليهم، بل لنية أخرى يبرزها الجنرال "**كلوزيل**" بقوله: " **لم تستهدف زيادة القوات الفرنسية عددا عن طريق التجنيد بقدر ما استهدفت فتح المجال أمام قسم من السكان للانضمام الى صفوفنا ،لكي يتميزوا عن غيرهم من السكان كمثال تقتديه فئة من المسلمين موالية لفرنسا**" [(1)].

بلغ عددهم 9654 مقاتل من مجموع 80.862 مقاتل سنة 1844م، و13.259 مقاتل من مجموع 83.870 مقاتل 1859م [(2)]، وخلال سنة1871م جاء "**لوريس رين**" مدير مصلحة الشؤون الاهلية الجزائر بشروع جديد حيث قام بدراسة كيفية تجنيد أبناء المستعمرات و إدماجهم في الجيش الفرنسي وكما كان يهدف هذا المشروع لتبليغ الحضارة والثقافة الفرنسية الي الجزائريين عند تسريحهم من الخدمة الوطنية[(3)] وإلى غاية 1900م كان الحديث على فكرة التجنيد قليل جدا وبظهور بوادر الحرب العالمية ضغط المعمرون على فرنسا حتى أصدرت قرار التجنيد الاجباري على الجزائريين سنة 1912م وفعلنا شارك الجزائريون في هذه الحرب التي لا تعنيهم حيث نشرت المجلة الفرنسية " **L'Afrique française**" عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الاولى: الجند 177000 والعمال 75000 [(4)] .

---

[1] - عثمان زقب ، **مرجع سابق**، ص 374.

[2] - **نفسه** ، ص378.

[3] -حميد ايت حبوش، **قانون التجنيد الاجباري 1912 م دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه**، الحوار المتوسطي ،مج9، ع2،جامعة وهران،2018، ص276.

[4] - **نفسه**، ص279 .

2.2 تفكيك الروابط الاجتماعية:

لكي يحصل الاستعمار على استقرار في الارض الجزائرية ويتمكن من الارض من أصحابها وابعادهم عنها وعن أملاكهم ومصادر أرزاقهم وعيشهم لذلك عملت الادارة الفرنسية على تفكيك بنية المجتمع الجزائري وتخريب شبكة علاقاته الاجتماعية بالعمل على تمزيق وحدة المجتمع القائمة على أساس الدين الواحد واللغة الواحدة، والتاريخ الواحد، والمصير الواحد، والوطن الواحد حيث حاول الاستعمار أن يصب في المجتمع الجزائري أعداد كبيرة من العمريين وأن يخصهم بالسلطة السياسية وبما يحفل به من الوطن من خيرات وأرزاق فكان من أساليبه في ذلك طرد أصحاب الأملاك من أملاكهم و إجلاؤهم بالقوة – مشردين– إلى المناطق النائية الجبلية والصحراوية وخلق نماذج اجتماعية جديدة بالعمل على تمزيق وحدة المجتمع ونتيجة ذلك تفشت البطالة في المجتمع الجزائري بصورة ملحوظة [1] .

كما عمل المستعمر بمقتضى المبدأ الروماني فرق تسد، وجعلتهم يقضون على أنفسهم بالانعزال والانزواء، الأمر الذي حملهم أحيانا على الانقطاع الاجتماعي التام في نفس كنف أسرتهم ويعطي "**مالك بن نبي**" مثالا عن هذا التحول الاجتماعي بقوله:" **قبل مولدي ببضع سنوات لم يعد أهل المنازل يضعون المشكاة التي كانت بجانب الابواب طعاما للفقراء يكفيهم السؤال بصوت مرتفع وهم يطرقون الأبواب** " كما سعى إلى إحداث الفتن بين أبناء الوطن الواحد بالتفريق بين الناطقين باللسان العربي وبين الناطقين باللسان الامازيغي [2] .

---

[1]- مراد قبال، **السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر: أهدافها وتداعيتها (1830-1939م)**، مجلة القرطاس، مج6،ع1، الجزائر، 2018، ص130.

[2]- **نفسه**، ص131.

3.2 أساليب ضد المرأة الجزائرية:

تعتبر المرأة من أهم ركائز المجتمع كما تعتبر عضوا فعالا ومهما في الاسرة ولم تكن المرأة الجزائرية في معزل عن هذا كله لذا اتبعت الادارة الاستعمارية مجموعة من الاساليب ضدها وكانت المرأة الجزائرية محط أنظار الاوروبيات في الجزائر؛ فاعتبرتها الادارة الاستعمارية الوسيط في نشر الحضارة الأوروبية لذلك يتطلب على الفرنسيين تعليمها تعليما غربيا وهو ما نوه له "**دربون**" بقوله :" **يجب علينا أن نخرجها من الظل الذي تجر فيه نفسها وهي جاهلة و منبوذة و معارضة لخضارتنا** "، ومن الاوروبيات اللاتي اقتنعن بالدور الجسيم الذي يمكن أن تلعبه المرأة الجزائرية في نشر التأثير الاستعماري الفرنسي السيدة "**لوس أليكس**" التي فتحت ورشة بالجزائر العاصمة لتعليم البنات المسلمات اللغة الفرنسية والطرز والحساب والخياطة، كما فتحت مدرسة بقسنطينة مشابهة بتعليم الفتيات سنة 1851م كذلك تم توظيف مبشرات مسيحيات استهدفن المرأة الجزائرية؛ ومن أجل ذلك تم ارسال العديد من الارساليات النسوية إلى الجزائر أولها "**أخوات القديس يوسف**" وهي على المذهب الكاثوليكي سنة 1835م ثم إرسالية القديس" **فاستا دوبولس** " وكذلك تأسيس الجمعيات منها جمعية "**أخوات القدس جوزيف**" و" **الراهبات الثالوثيات**" و "**أخوات العقيدة المسيحية**" [1].

كل هذا الاهتمام بالمرأة من باب التفكير الجدي في تدعيم نفوذ الاستعمار وتأصيله لسلخ المجتمع الجزائري عن دينه وإحلال المسيحية مكانه [2]، كما أن الذين فكروا فيه أرادوا قلب الموازين في المجتمع الاهلي بتحرير المرأة فيه على شاكلة المرأة الأوروبية وهي الفكرة التي فسرها المؤرخ (الطاهر وعلى) بالقول :"**لقد كان الهدف من هذا العليم فضلا عن المزايا**

---

[1] - علي غنابزية، يمينة دهالسي، **تأثيرات المرأة الأوروبية على الاسرة الجزائرية1830-1962م دارسة تاريخية اجتماعية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،مج5، ع2، الجزائر،2017،ص-ص، 148-150.

[2] - ابراهيم معيوش، **صفحات منسية من معاناة المرأة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي (دراسة سوسيوثقافية)**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مج2، ع3، الجزائر،2020، ص 10.

الاقتصادية للمقاولة الاستعمارية هو تكوين زوجات قادرات على الاعتماد على أنفسهم اذ تنصرن ومن جهة أخرى التأثير على غيرهن من النساء" [1].

لم تسلم المرأة والفتاة المسلمة الجزائرية من الامبريالية الاستعمارية فكانت تتعرض لأبشع أنواع العنف الاستعماري والاستغلال الاقتصادي، فكانت تعاني في مصانع الكبريت وفي ورشات صناعة الاحذية وكذلك مصانع الاسماك [2].

[1] - إبراهيم معيوش، **مرجع سابق، ص10.**

[2]- زهير بن علي، **المرأة الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي(1830-1962)**،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج1، ع2، جامعة سطيف2، د ت، ص191.

الفصل الثالث: أثر السياسة الفرنسية وردود الفعل الجزائرية 1830-1914م

المبحث الأول: تأثير السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري

لقد تضرر المجتمع الجزائري وتضررت قيادته وعائلاته الكبرى بعدما تمكنت الإدارة الاستعمارية من فرض تشريعات مختلفة مست جميع جوانب حياة هذا المجتمع بما في ذلك أوضاعه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وعملت تلك التشريعات على خلق فوضى داخل المجتمع المسلم [1].

ساهمت السياسات الفرنسية في الجزائر في فقدان جزائريين لأملاكهم وإصابة البنية الاجتماعية المتماسكة والتقليدية للمجتمع الجزائري المتمثلة في القبيلة؛ فقد عملوا على تفتيت القبائل بكل وسائل المتاحة مثل إقامة الملكية الفردية كما ذكرنا سابقا [2]؛ باعتبار الأرض هي الشرط الأساسي للعائلة الموسعة [3]، وكذا بإثارة النزاعات وشقاق بين الاسر الكبرى والذي ساهم في تمزيق روابط الأسرة [4]، بتفكيكها للقبيلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري التي ألفها المجتمع منذ الاف السنين وضرب عادته وتقاليده المستمدة من روح دين الاسلامي ومن التراث الحضاري الجزائري العريق [5].

انتشر الفقر بسبب تحول الفلاح الجزائري من مالك إلى مجرد أجير أو خماس يتقاضى خمس المحصول الزراعي أو يشغل الارضي غير الصالحة للزراعة [6] تمتاز بالقحط والانجراف وكان مردودها الزراعي أقل بكثير من مردود الأراضي الفرنسية بسبب

---

[1]- محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 : القطاء الوهراني نموذجا**، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2006، ص187.

[2]- هدايات معماش، موسى لوصيف، **مرجع سابق**، ص 495.

[3]- عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1969**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 125.

[4]- احميده عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916**، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص146.

[5]- عدة بن داهة، **مرجع سابق**، ص-ص 26-27.

[6]- علي بطاش، **مرجع سابق**، 200.

اختلاف الطرق والوسائل ونوعية الأراضي وقد ارتبط بهذه المشكلة انخفاض كبير في الثروة الحيوانية والاشجار المثمرة لدى الجزائريين مع العلم أن هذه المرحلة قد واكبتها زيادة سكانية وأصبح الانتاج الزراعي لا يسد حاجة السكان [1]، أدى هذا إلى زيادة تفاوت الاقتصادي بين الجزائريين والمستوطنين الاوروبيين وانتشرت البطالة واصبحت صورة الجزائري هو أنه عامل أو خادم [2].

بسبب الوضاع التي كان يعيشها الجزائريون انتشرت الامراض مثل التيفويد والكوليرا سنة 1887م واخذ جزائريون يموتون بالجملة في الطرقات العامة والقرى وأرغيت السلطات الاستعمارية على حفر الخنادق عميقة لدفن الموتى وبلغ عدد الموتى في وهران وحدها حوالي 100,000 شخص، إلى جانب المرض كثر القحط والجفاف وقلت المحاصيل وماتت قطعان الماشية وانتشرت المجاعة وأصبح الناس يؤرخون لعام 1887م بعام الشر [3].

تسببت سيطرة المستوطنين على البلاد وخيراتها في إضعاف أصحاب البلاد الشرعيين، وأدى ذلك إلى انهيار الحرف والصناعات الداخلية وتحول أصحابها إلى عمال بسطاء وعاطلين مزمنين خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة وتسرع المعمرون في استعمالها [4]، وأدت سياسة الاستعمار وظروف قاسية التي فرضتها على السكان بانتشار نسبى الأمية والجهل وافساد اللغات الشعبية التي تعتبر رصيد ثقافي للمجموعات السكانية بالجزائر [5]، ويلخص مالك بن نبي بعض التحولات الاجتماعية التي طرأت على الجزائريين مستعملا مجتمع القسنطيني كمثال بقوله: "**بدأ المجتمع القسنطيني يتصالح من فوق**

---

[1]- احميده عميراوي، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص50.

[2]- صلاح العقاد، **الجزائر المعاصرة**، معهد الدراسات العربية العالية، دم، 1964، ص12.

[3]- عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص202.

[4]- يحي بوعزيز، **مرجع سابق**، ص 52.

[5]- أحمد وادي، **السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع2، جامعة الجزائر03، افريل 2018، ص304.

ويسوده الفقر من تحت حتى ملابس الرجال شاملها هذا التطور المتدهور فبدأت تختفي العمائم والبرنس والملابس المصنوعة من الأقمشة المطرزة وبدأت تظهر أكثر فأكثر في الشوارع البضائع الأوروبية" [1] وهذا دليل على تأثير الاستعمار وسياسته على الثقافة العربية الإسلامية، وظهرت كذلك الخمارات والمقاهي الصاخبة بالموسيقى وانتشر العهر ومحلات الدعارة [2].

ساهمت الضرائب المجحفة التي فرضها الفرنسيون على الشعب الجزائري في اثقال كاهلهم فقد كانوا يدفعون الضرائب القانونية والضرائب الدينية مثل الزكاة والعشور والسخرة كالحراسة الليلية من دون أجر [3]، فاضطروا إلى اقتراض النقود لدفع الضرائب وتسببت هذه العمليات في إفلاس الكثير من الاهالي وجعلهم يفقدون أراضيهم ويخسرون ممتلكاتهم [4]، ففي عام 1870 كان مبلغ ما استخلصته إدارة الاحتلال من الضرائب العربية في الجزائر 14 مليون فرانك من بين 22 مليون التي كانت مجمل الضرائب التي استخلصت تلك السنة [5].

أمام كل هذه الظروف القاسية وجد العديد من الجزائريين أنفسهم بين خيارين صعبين: إما الاستسلام للقوانين والسياسات الفرنسية الاستعمارية، أو مقاومة الاحتلال الفرنسي والمخاطرة بحياتهم وممتلكاتهم، لجأ البعض إلى طلب الحماية من الفرنسيين، فيما اضطر البعض الأخر إلى مغادرة البلاد، وهو الخيار الذي اتخذته عدة من الأسر والعائلات جزائرية

---

[1]- مالك بن نبي، **مذكرات شاهد للقرن**، ط2، دار الفكر ، دمشق، 1984، ص18.

[2]- حنان لطرش، **السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، مج 35، ع1، قسنطينة، 27 جوان 2021، ص 1446.

[3]- محمد الحمري، **التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870-1920**، ماجستير في أنثروبولوجيا، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004-2005، ص85.

[4]- عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص201.

[5]- أكاديمية النورس، **أساليب السياسة الفرنسية ضد الشعب الجزائري ما بين 1830 و1900**، 27 افريل 2025، 11:35، متوفر على: https://nawrasaca.blogspot.com/2020/08/1830-1900.html?hl=ar&m=1

الكبيرة، مفضلين بذلك الهجرة بدلا من الخضوع [1]، فشدو الرحال نحو أقطار أخرى كالمغرب الأقصى، تونس والشرق الادنى وفرنسا نفسها للمطالبة بالحرية والاحترام والفرص التي لم يجدوها في وطنهم [2].

بدأت هجرة المسلمين منذ سنوات الأولى للاحتلال، فتكونت طائفة من المهاجرين ببلاد المغرب تعود جذورها إلى سنة 1832م؛ وهي السنة التي تفجر فيها اضطهاد فرنسا لي الجزائريين أكثر من أي وقت مضى [3]، لتزيد بعدها وتيرة الهجرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فالبعض منها اقتصرت على مناطق معينة مثل هجرة 1888م التي خصت الشرق الجزائري فقط [4]؛ فقد خرج فيها من قسنطينة حوالي 261 شخصا متجهين نحو سوريا، كم عرفت هذه السنة هجرة الكثير من الفلاحين متضررين من الجفاف وقلة المطر [5]، إضافة لهجرة 1898م التي ظهرت بوادرها الأولى بين الاوساط الجزائرية التي كانت تقيم في تونس وانتشر تأثيرها من هناك إلى أقصى مناطق الشرق الجزائري دون أن يتعدى حدوده [6].

عمت هجرة 1899م على عكس الهجرتين السابقتين كل الوطن وأثر امتدادها في كل الطبقات الجزائرية خاصه منها الطبقات الشعبية وطبقة الفلاحين والكادحين واتجهوا نحو لبنان [7]، وحدثت هجرات أخرى من سطيف سنة 1910م وقسنطينة سنة 1911م، أما أشهر الهجرات وأكبرها فكانت من تلمسان سنة 1911م حيث غادر حوالي 1200 عائلة

---

[1]- احميده عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، مرجع سابق**، ص149.

[2]- مراد قبال، **مرجع سابق**، ص139.

[3]- أكاديمية النورس، **الهجرة ومساهمتها في خدمة قضايا الجزائريين خلال الفترة 1830-1900**، 27 افريل 2025، 11:42، متوفر على: https://nawrasaca.blogspot.com/2020/08/1830-1900_13.html?hl=ar&m=1

[4]- عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص80.

[5]- عبد الحكيم رواحنة، لمياء بوقريوة، **مرجع سابق**، 203.

[6]- عمار هلال، **مرجع سابق**، ص80.

[7]- **نفسه**، ص-ص 81-82.

نحو بلاد الشام "**سوريا**" أي حوالي 2000 مهاجر، وقد أثارت هذه الموجة جدلا كبيرا في الأوساط الفرنسية التي وجهت التهمة إلى الدولة العثمانية أنها وراء هذه العملية [1]، أما عن الهجرة الى فرنسا فيتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة أنها تمت في مرحلتها الأولى دون إثاره الانتباه إليها لذلك يصعب تحديد بدايتها إلا أنه تم تسجيل تزايد في الهجرة نحو فرنسا بعد ثورة المقراني سنة 1871م [2].

[1]- مراد قبال، **مرجع سابق**، ص139.

[2]- عبد الحكيم رواحنة، لمياء بوقريوة، **مرجع سابق**، ص203.

المبحث الثاني : المقاومة الجزائرية المسلحة (مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847م نموذجا)

إن سقوط الدولة الجزائرية إثر معاهدة الاستسلام، قد رمى بالبلاد في غياهب المجهول ومصير لا يمكن التنبؤ به لقد عاشت البلاد حالة من الاستقرار قرابة ثلاث قرون؛ حيث لم تتخذ حكومة الداي خطة بديلة في حالة اضطرارها إلى الاستسلام [1].

لقد ساد فراغ جراء انهيار السلطة السياسية للباي، وسرعان ما تبلور اتجاه عام في البلاد والذي يدعو إلى مجابهة العدو والتصدي له بقوة السلاح؛ وهو الاتجاه الذي واكب سير المقاومة المسلحة من 1830م إلى سنة 1847م [2] ، وبما أن "**الداي حسين**" قد غادر الجزائر والذي كان همه أن يأمن على نقسه وأهله فقد وقع عبئ المقاومة على الشعب الجزائري، كما غادر الجنود الاتراك بعد أن جردوا من سلاحهم، أما البايات فلعل مقاومة "**أحمد باي**" في قسنطينة أبرزها [3]، وأن مقاومته ترجع لحرصه على السلطة أكثر من وطنتيه ويؤيد وجهة النظر هذه عدم انضمامه إلى الامير عبد القادر في جهاده ضد أعداء الدين، عليه فإن المقاومة الحقيقية للغزو الفرنسي تمثلت في الدور الذي قام به "**الامير عبد القادر**" [4].

تمت بيعة "الأمير عبد القادر" في ظروف عديدة فقد احتل الفرنسيون وهران، أما تلمسان على حدود المغرب الاقصى قد دخلها الجيش المغربي على رأسه "**علي بن سلمان**" الذي عينه المولى "**عبد الرحمن**" سلطان المغرب حاكما لهذه الجهات لكنه انسحب بعد الضغط والتهديد الفرنسي له، وفي وسط هذه الظروف اجتمع أعيان وعلماء في غربي

---

[1] - جمال قنان، **مرجع سابق**، ص101.

[2] - **نفسه**، ص102.

[3] -شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا ، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، 1977، ص263.

[4] -**نفسه** ، ص264.

الجزائر سنة 1832م عند "**الشريف محي الدين**" شيخ الطريقة القادرية وطلبوا منه أن يقبل بيعتهم على الادارة لنفسه أو ولده ولما كان عاجز على القيام بأمور لكبر سنه رأى ولده أصلح لهذا فبايعته القبائل للإمارة واتخذ من معسكر حاضرة له ، وأخذ الأمير ينظم شؤون امارته ويخضع القبائل المناوئة له حتى يتفرغ لمجابهة الفرنسيين وعين له مستشارين [1].

1.الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية للأمير عبد القادر:

1.1 معاهدة دي ميشال1834م:

في حين لم يتجاوز غيره من رجال المقاومة حدود القبيلة والمنطقة استخدم "الامير عبد القادر" كل الوسائل واستعان بكل الامكانيات التي أتيحت له في تلك الظروف فتفاوض مع العدو ووقع معاهدات التي مكنته من استعادة الانفاس وتنظيم الجيش وترسيخ المقاومة وهكذا استفاد من المعاهدة التي وقعها مع "**دي ميشال**" وملك فرنسا والتي اعتبرت اعترافا رسميا به جر إلى اعتراف السلطان المغربي به أيضا، إلا أن المعاهدة كانت محل نقاش لدى عدة من الاطراف في الاوساط الحاكمة الفرنسية [2].

تولى الجنرال "**دي ميشال**" حكم وهران في 1833/04/23م خلفا للجنرال بواييه [3] في تلك المرحلة استطاع "الأمير عبد القادر" فرض حصار اقتصادي على المدن المحتلة بعدما أصدر قرار بمنع المبادلات التجارية مع المحتلين، بذلك أصبحت الحاميات الفرنسية بمأزق أمام هذا الحصار لأنها تعتمد على القبائل الجزائرية في تموينها بضرورات الحياة ، وأما هذا الوضع راح الجنرال "**دي ميشال**" يستغل كل حادثة ليكتب "للأمير عبد القادر"

---

[1] - شوقي عطا الله الجمل، **مرجع سابق**، ص-ص،364 -365.

[2] -محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830حتى ثورة نوفمبر1954**، ط1، دار البعث،1985، ص-ص 38-39.

[3] -أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808-1847م**، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982 ، ص394.

رسائل من أجل التفاوض معه [1] وكتب له "**دي ميشال**" قائلا: " **لم أتردد في اتخاذ المبادرة الاولى وأخاطبكم مباشرة في أمر لا سمح به مركزي، ولكن تحثني عليه بواعث الانسانية وهو اطلاق سراح الفرنسيين الذين وقعوا في الكمين وهم يحرسون رجلا عربيا، ولا أفترض أنكم ستضعون شروطا لإطلاق سراحهم**" [2]، رد عليه "الامير عبد القادر"[3]: " **تلقيت الرسالة التي تعبير فيه عن الامل بإطلاق سراح الاسرى الذين بين يدي وفهمت مضمونها واليكم ردي.....تقول إن عبي اطلاق سراح الاسرى الموجودين بين يدي بدون فدية لكن ديني يعارض هذا الاجراء فتبادل الاسرى يتم بين المسلمين فقط** "[4] وانتهت الاتصالات بتوقيع اتفاق صلح بين الطرفين في 1834/2/28م في هذا الاتفاق تقرر ما يلي:

- المادة1: ابتداء من اليوم يتوقف النزاع بين الفرنسيين والعرب
- المادة2: أن دين وعادات المسلمين ستكون دائما محل احترام.
- المادة3: أن المساجين الفرنسين سيطلق سراحهم حالا وكذلك المساجين العرب .
- المادة4: تكون السوق حرة ولن يتعرض أي من الطرفين فيها إلى الاخر .
- المادة5: كل العسكريين الذين يفرون من عند الفرنسيين يجب اعادتهم الى الفرنسيين وكذلك بالنسبة للعرب [5].
- المادة6: كل أوروبي يريد التنقل خارج البلاد سيحمل معه جواز سفر عليه ختم القنصل الامير وختم القائد العام للإقليم حتى يكون حامل هذا الجواز محل احترام وحماية أينما حل في البلاد [6].

---

[1] - علي بن محمد الصلابي، **سيرة الامير عبد القادر: قائد رباني ومجاهد إسلامي** ، دار المعرفة، بيروت،2015،ص151.

[2] -برونو إتين، **عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري**، ط1، دار الفرابي، بيروت، 1997 ، ص174.

[3]- **أنظر الملحق رقم 04.**

[4] - عبد الحميد زوزو، **مراسلات الامير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الامير**، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر،2013، ص46.

[5] -شارل هنري تشرشل، **حياة الامير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية، تونس،1974،ص300.

[6] - **نفسه**، ص301.

وبهذا فقد شكلت معاهدة دي ميشيل عائقا أمام سياسة الاحتلال من ناحية التوسع بعد أن شرع "**الامير عبد القادر**" في مد نفوذه خارج إقليم وهران نحو إقليم الجزائر تمهيدا للتوسع نحو الشرق [1].

2.1معاهدة تافنة 30ماي 1847م

نظرا لعدم قدرة القوات الفرنسية التي كانت تعمل في الجزائر على مواجهة المقاومة الجزائرية على الجبهتين شرقية وغربية في وقت واحد وخاصة بعد هزيمة الجنرال "**كلوزيل**" في احتلال قسنطينة في نوفمبر 1836م، فقد قررت فرنسا تكريس كل الجهود وتوفير الامكانيات وبادرت بفتح باب المفاوضات مع الامير عبد القادر لكي تحصل على الهدوء والسلم في الاقليم الغربي حتى تتفرغ نهائيا للشرقي كان ذلك بداية عام1837م، بعد تعيين الجنرال بروسار قائدا جديدا لوهران وكان الهدف من هذه المفاوضات فك الحصار عن تلمسان وضمان إيصال المؤن إليها[2] ؛ خاصة وأنه بعد هزيمة فرنسا قامت بعزل "**كلوزيل**" وعينت الجنرال "**بيجو**" مكانه حيث جرت اتصالات بينه وبين "الامير عبد القادر" لعقد معاهدة الصلح[3] ذلك بعد عودة بيجو إلى الجزائر وارسل إلى الامير عبد القادر من وهران الصيغة النهائية التي وافقت عليها الوزارة لمفاتحة الامير في إمكان عقد الصلح وجاءت الاقتراحات هذه كأساس للتفاهم [4] وجاء في نصها :

- المادة الاولى: اعتراف "الأمير عبد القادر" بسلطة فرنسا في إفريقيا.
- المادة الثانية : حول حدود حكم السلطة الفرنسية.

---

[1] - عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] - محمد بن جبورة، **الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الامير عبد القادر (1830-1847) من خلال وثائق الارشيف المغربي**، الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2013، ص172.

[3] - بسام العسلي ، **الامير عبد القادر الجزائري**، ط1، دار النفائس ، بيروت ،1977،ص122.

[4] -محمد رزيق، **تاريخ الامير عبد القادر: قراءة جديدة في معاهدة التافنة 1837م**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج2، ع7، الجزائر،2014،ص145.

- المادة الثالثة : حول مجال سيادة "الأمير عبد القادر".
- المادة الرابعة : حول حرية السكن للجزائريين.
- المادة الخامسة: حول حرية التدين للجزائريين.
- المادة السادسة :يزود الأمير الجيش الفرنسي بمقدار من المؤونة.
- المادة السابعة : الأمير يشتري من فرنسا البارود والكبريت والسلاح.
- المادة الثامنة: حول حرية تنقل بعض السكان.
- المادة التاسعة : تبادل بعض الامتيازات .
- المادة العاشرة: حول حرية التجار.
- المادة الحادية عشر: عشر حول حرية واحترام التجار الفرنسيين.
- المادة الثانية عشر: لا يحق للأمير التعامل في الموانئ مع غير فرنسا.
- المادة الرابع عشر: معاملات الأمير التجارية تكون في الموانئ التي تحت السيطرة الفرنسية.
- المادة الخامسة عشر: حول تبادل ممثلين لكل طرفين [1].

صحيح أن "الأمير عبد القادر" كان في حاجة ماسة إلى سلم لتحقيق تنظيم جيد لمؤسسات الدولة وضمان التمويل لها لأن فترة السلام وهدوء الامير كان في حاجة لتدعيم مركزه السياسي والعسكري في الداخل [2]، كما تعتبر هذه المعاهدة الاقوى لأنها نظمت العلاقات الداخلية والدولية بين الجزائر وفرنسا لكنها لم تدم، بل تم نقضها بداية من أكتوبر1839م واستمرت الحروب بين الطرفين حتى قرر الأمير التوقف عن الجهاد البحري[3].

[1] -أحميدة عميراوي، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى ، الجزائر،2004،ص-ص99-100.
[2] - منور العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر،2006،ص159.
[3] - أحميدة عميراوي، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، مرجع سابق**،ص100.

2.الاستراتيجية العسكرية في مقاومة الامير عبد القادر

بدأ "الأمير عبد القادر" نشاطه العسكري باستخدام المباغتة في الهجوم على جيوش الاحتلال الفرنسي ومن خلال أسلوب حرب العصابات بوحدات صغيرة وفي مواقع جد صعبة جغرافيا وتكتيكيا لإرباك قواته وإرهاب ضباطه وجنوده، وقد قام الأمير وهو يؤسس لقيام دولة وطنية بتحديد أولويات العمل للمقاومة التي حصرها في:

- توحيد الجزائريين حول مبدأ الجهاد لنصرة الاسلام والوطن.
- تطهير الجبهة الجزائرية من الخونة والمتخاذلين .
- مواجهة الاستعمار الفرنسي الصليبي والظالم.
- التضييق على الفرنسيين في الجزائر لحملهم على الاعتراف بسيادة الجزائر كدولة والامير قائدها [1].

كذلك من الامور التي اعتمدها "الأمير عبد القادر" في إستراتيجياته العسكرية فرض الحصار على المدن الساحلية المحتلة وكان يمدها بالجياد وإقامة مجموعة من الحصون كخط دفاعي فاصل بين التل والصحراء، ولأجل تمتين سلطته بالقبائل المنظمة إليه وفرضها على القبائل التي كانت متمردة؛ حيث شيد من الغرب إلى الشرق: سبدو لحماية تلمسان، تاقدامت للدفاع عن معسكر، تازة للتحكم في منطقة الجزائر العاصمة، بوغار على الحدبين التل والصحراء، بسكرة في جنوب قسنطينة فمن خلال الحصون جعل "**الأمير عبد القادر**" الوطن سلسلة من القلاع المحصنة غطت جوانب عسكرية عديدة هجومية، وأمنت حماية للمدن والمداشر ومواقع المياه ومناجم الحديد[2]، ومن عبقرية الأمير العسكرية أنه كون

[1] - منور العربي، **مرجع السابق** ، ص150.

[2] - محمد بلقاضي، أحمد مسعودي، **الملامح السياسية والعسكرية في شخصية الامير عبد القادر**، مجلة رفوف-مخبر المخطوطات ،مج10،ع1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر،2022،ص-ص 534-535.

لنفسه عاصمة متحركة يعسر على العدو إدراكها وملاحقتها وتحمي الاموال وأفراد القبائل المشاركة في القتال وذويهم[1] .

3.إستسلام الامير عبد القادر:

بعد نقض الجيش الفرنسي لمعاهدة التافنة وعاد الجيش الفرنسي مرة أخرى إلى أراضي الأمير دون إذن منه اجتمع رجال الأمير في المدية بنقاش في المسألة فاتفق الجميع على العودة إلى القتال وبذلك أعلن "الأمير عبد القادر" العودة إلى القتال، فعادت رحى الحرب بمهاجمة جيوش "الأمير عبد القادر" مواقع الجيش الاستعماري وكاد "**ابن سالم**" أن يحرر مدينة الجزائر حيث أباد المعمرين الذين استولوا على أراضي متيجة الخصبة، لكن "الأمير عبد القادر" لم يقدر على مواجهة الجيش الفرنسي الضخم الذي كان يفوقه في العدة والاسلحة المتطورة، فلجأ الامير إلى التنقل بين المناطق ثم مباغتة الجيش الفرنسي فساء الوضع خاصة بعد تحطيم زمالته في عام 1843م وهي عبارة عن عاصمته المتنقلة [2]، اضطر "الأمير عبد القادر" إلى الانسحاب إلي المغرب الاقصى أمام الضغط الفرنسي طالبا من السلطان "**عبد الرحمن بن هشام**" مساعدته لكنه رفض ذلك، وتعاون مع الجيش الفرنسي ضد "الامير عبد القادر" لمحاصرته، فاضطر الأمير إلى الاستسلام بعد أن شرط على الجيش الفرنسي إعطاء الأمان لجميع رفقائه وجنوده [3]، وفي 25 ديسمبر 1947م صعد الأمير على متن السفينة أسمودي مع عائلته وعدد كبير من رفاقه متجهين نحو تولون، بعد أن باع كل ممتلكاته من خيام وخيول وغيرها [4].

---

[1] - محمد بلقاضي، أحمد مسعودي، **مرجع سابق**، ص535.

[2] -بشير بلاح ، **مرجع سابق**، ص-ص179-180.

[3] - **نفسه**، ص180.

[4]- Boualem Bessaih, **De L'emir Abdelkader a L'imam Chamyl : Le héros Des Tchétchénes et du Caucase,** ENAG, Alger, 2008, p186.

المبحث الثالث: ظهور الحركات الإصلاحية والسياسية

رغم أن فرنسا قد هزمت الجزائريين عسكريا، وأبادت منهم الملايين نتيجة حربها العدوانية؛ وتخريبها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الشامل، والأمراض الفتاكة والمجاعات المفنية المترتبة عن ذلك إلا أنها لم تتمكن من استئصال حضارتهم وكسر إرادتهم، ذلك أنه ما إن سقط خط دفاعهم الأول المتمثل في المقاومة المسلحة حتى عمدوا إلى نوع أخر من أنواع المقاومة وهي المقاومة الدينية والحضارية التي عبرت عن رفضهم التخلي عن هويتهم الإسلامية المميزة والمفارقة لهوية الغاصب الأجنبي، ومهدت لظهور نضال السياسي ومن بعده الثورة المسلحة المجيدة [1].

كثيرا ما نقرا أن إرهاصات العمل السياسي والاصلاح الوطني في الجزائر لم تبرز إلا مطلع القرن العشرين، وهذا الرأي يتناقض مع الوقائع تاريخية التي دلت على أن بذور هذا العمل إنما تشكلت منذ عام 1830م عندما تعرضت الجزائر للاحتلال، فعلى إثر ذلك بدأ الشعور الوطني ينتاب الجزائريين ويدفعهم لفعل أي شيء لتخليص بلدهم من براثن الاستعمار، وإن كانت المقاومة المسلحة قد قامت بدورها في هذا المجال فإن النشاط الاصلاحي عبر هو الاخر عن هذا الدور، وتجسد في الحركة التي قادها المصلحون والعلماء [2].

من المظاهر العامة للحركة الوطنية في القرن التاسع عشر هو استمرار الجزائريين في مقاومتهم بكل الوسائل التي يملكونها، وعلى جميع المستويات مجتمعهم فثورات الفلاحين

---

[1]- بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص325.

[2]- فتح الدين بن أزواو، **جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته 1830-1931**، المجلة التاريخية الجزائرية، ع4، جامعة محمد بوضياف، سبتمبر 2017، ص-ص 200-201.

ونظم الجمعيات الدينية السرية، والادب الشعبي لم تكن إلا بعض مظاهر مقاومة متواصلة ضد حكم مفروض [1].

كان "**حمدان ابن عثمان خوجة**" [2] و"**ابراهيم بن مصطفى باشا**" أول من حاول دعم جهود المقاومة المسلحة بالوسائل السياسية؛ حيث أوفد حمدان خوجة إلى باريس من طرف أعيان العاصمة للدفاع عن الجزائر وعن حقها في حكم نفسها بنفسها، وتبلورت جهوده في اتجاهين الأول يستهدف التنديد بتجاوزات قوات الاحتلال والثاني هو الذي يهدف إلى جعل الفرنسيين يقتنعون بكونهم لا سبيل لهم لإخضاع الجزائر والسيطرة عليها؛ لان ذلك فوق قدرتهم وإمكانياتهم [3]، كما كان من الاوائل الذين نادوا بالإصلاح في العالم الاسلامي حيث دعا إلى الاستفادة من الحضارة الأوروبية بما يخدم ويفيد المجتمعات الإسلامية من أجل نهضتها [4].

أمام السياسة الفرنسية المجحفة وتشريعاتها المنافية للديانة الإسلامية والاوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريين ظهرت مجموعه من رواد النهضة الإصلاحية الذين قاموا بدور في حركة التعليم وإحياء التراث والاصلاح الديني نذكر منهم "**الشيخ عبد القادر المجاوي**"، و"**أبو قاسم الحفناوي**"، و"**مصطفى بن خوجة**"؛ الذين وجدوا في جمعيات والنوادي ثقافية إطار للانتقاد وتبادل الافكار في قضايا الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية، من خلال المحاضرات وقراءة الصحف العربية والكتب الجديدة الواردة من

1- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص74.

2- **حمدان بن عثمان خوجة:** ولد سنة 1773م بمدينة الجزائر، ينتسب إلى أسرة جزائرية عريقة ، والده كان فقيها ومدرسا وأمينا عاما للدولة، حفظ القرآن وأخذ بعض مبادئ اللوم الدينية واللغوية والقانونية، وكان له دور ريادي في مكافحة الاستعمار الفرنسي. لمزيد من الاطلاع أنظر: محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص-ص 132-136.

3- جمال قنان، **مرجع سابق**، ص 162.

4- فتح الدين بن أزواو، **مرجع سابق**، ص201.

المشرق والاطلاع على أخبار العالم العربي الإسلامي لتماشيا مع العصر والتيار النهضة العربية وروح التجديد [1].

فقد شهدت الجزائر في مطلع القرن العشرين نهضة دينية واجتماعية وثقافية ساعدت الكثير من العوامل في انطلاقها منها الحركة الإصلاحية التحررية التي قادها "**جمال الدين الافغاني**" 1838–1897م، وتبناها من بعده الشيوخ مثل "**محمد عبده**" 1849–1905م "**وعبد الرحمن الكواكبي**" 1849–1902م، و"**رشيد رضا**" 1865–1935م، والأمير "**شكيب أرسلان**" 1871_1944م وآخرون في المشرق، إضافة إلى المحامي "**علي باش حانبة**" و"**الشيخ عبد العزيز الثعالبي**" 1874–1944م في المغرب العربي [2]، إضافة إلى عودة الطلبة الجزائريين من الهجرات التعليمية خارج الجزائر من المشرق العربي الاسلامي وكل من الزيتونة في تونس والقرويين بالمغرب الأقصى [3].

كما ظهرت جماعه تعرف بالنخبة ويقصد بها المثقفون أو المتطورين الذين تعلموا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوروبية وانبهروا بمظاهرها وتقاليدها واقتنعوا بعظمة فرنسا وبقوتها وباعتبارها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر، خلافا للمحافظين الذين حافظوا على انتماء الجزائر الحضاري واستمروا في الاتصال بالمدارس العربية الإسلامية [4]، وقد حاول هؤلاء المحافظون النشر الوعي الوطني الثوري بواسطة دروسهم بالصحافة وغيرها من وسائل النشر المحدثة [5].

---

[1]- فتح الدين بن أزواو، **مرجع سابق** ، ص205.

[2]- بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 325.

[3]- عبد النور خثير وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت، ص 88.

[4]- **نفسه**، ص 98.

[5]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة في فترة 1920-1936**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 30.

شهد العمل السياسي بالجزائر تطورا وذلك بظهور جمعيات ونوادي من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون [1]؛ فقد ظهرت حركة اجتماعية أكثر منها سياسية سميت بحركة الجزائر الفتاة أو الشباب الجزائريين، بدأت تلعب دورا هاما في توجيه السياسة المحلية وقد أظهرت نفسها نشيطة بفعالية كحركة نهضة في عده ميادين كالإنعاش الثقافي والهيجان السياسي في مظهر من الاتجاهات الحديثة متركزا على الاتجاه المحافظ مع الطبقات الاجتماعية غير أنه لم يبلغ درجة تنظيم الحزبي[2].

من أبرز وسائل النضال التي استعملت في الساحة السياسية نجد العرائض حيث كانت تكتب العرائض وترسل لمسؤولين في مختلف المستويات في الجزائر وفرنسا ومثلت هذه النصوص ماده خصبة وتربة بالنسبة للتاريخ الوطني خاصة قبل ظهور الصحف الوطنية، وقد ظهرت العرائض خلال السنة الأولى للاحتلال وكثر عددها خلال السنوات الثلاثة الاولى ثم اختفت، لتعود إلى الظهور مرة أخرى خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر وتستمر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى [3].

كانت المحاولات الاولى لنشاط النخبة الجزائرية تعود إلى سنة 1892م حيث جاء وفد فرنسي لدراسة مشروع تجنيس الجزائريين؛ فالتقى بأعيان أمثال "**ابن العربي**" من العاصمة و"**محمد بن رحال**" من تلمسان ووهران وغيرهم، واغتنم الجزائريون ذلك بتقديم عارضة مطالب جاء فيها مطالبة باسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي، ووضع حد لضرائب الثقيلة، الغاء

---

[1]- سلوى لهلالي، **جوانب من النشاط السياسي للنخبة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 5، ع12، جامعة سطيف 2، سبتمبر 2017، ص 176.

[2]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، **مرجع سابق**، ص 30.

[3]- جمال قنان، **مرجع سابق**، ص174.

قانون الأهالي، والمطالبة حق الجزائريين في المشاركة بانتخاب رؤساء البلديات وطريقة تمثيل الاهالي في المجلس الشورى العمومي [1].

أما الوسيلة الثانية فكانت الصحافة فبعد أن كانت الصحافة محتكرة على الإدارة الاستعمارية والمستوطنين حتى حدود 1900م؛ بدأ الشباب الجزائريين في إصدار صحافة وطنية متعددة الاتجاهات كان لها دور في ترقية المجتمع وانطلاق الوعي السياسي نذكر منها [2]: جريدة الحق التي أنشأت بعنابة 1893م وتوقفت عن الصدور بشهر مارس 1894م [3]، وجريدة المغرب 1903-1904م وهي جريدة دينية إصلاحية بلسان عربي أصدرها "**بيار فونتان**" الفرنسي بمساعدة نحبة من المثقفين الجزائريين، المصباح 1904-1905م، والإسلام 1910-1914م، والجزائر 1908م وهي جريدة وطنية إصلاحية، والحق الوهراني 1912-1914م وهي الأخرى وطنية إصلاحية [4].

كما أسست النخبة جمعيات ونوادي قبل الحرب العالمية الاولى معتمدة عليها في نشاطها [5].

كان قاده حركة الشباب الجزائريين يقومون بنشاط هائل في الميدان الثقافي في المدن الكبرى بالذات؛ لأنهم كانوا يجيدون اللغة الفرنسية ويختلطون بالمفكرين الفرنسيين ويدافعون عن مبادئ تتمثل في التقدم والرقي والحصول الجزائريين على حقوقهم السياسية والاقتصادية [6]، وقد عارضت هذه الحركة قانون التجنيد الاجباري 3 فيفري 1912م؛ وأعلنوا أنهم لن

---

[1]- سلوى لهلالي، **مرجع سابق**، ص 179.

[2]- بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص-ص 327-328.

[3]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 17.

[4]- بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص-ص 327-328.

[5]- سلوى لهلالي، **مرجع سابق**، ص 178.

[6]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص203.

يشجعوا الشباب الجزائري على قبوله دون أن يتلقوا تأكيدا من سلطات الفرنسية بمنحهم حقوق السياسية مقابل ضريبه الدم، وبالفعل شكلوا وفد ضم عدة شخصيات منهم الدكتور ابن التهامي وغيره وسافروا لباريس ليقدموا عريضة في ماي 1912م، احتوت على جملة مطالب على رأسها اعتبار قانون التجنيد الاجباري معاديا للديمقراطية، وتعويض الأهالي، والغاء قانون الاهالي وغيرها من المطالب [1].

[1]- فتيحة صافر، **حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها ما بين 1900-1930**، دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة1، وهران، 2015-2016، ص-ص 85-86.

الخاتمة

انطلاقا مما سبق ذكره ومناقشته وتحليله في هذا البحث توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات:

- مرّ الحكم الفرنسي في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة الحكم العسكري ومرحلة الحكم المدني، وقد اختلفت سياسات الإدارة الاستعمارية خلال هاتين المرحلتين في الفترة الممتدة من بداية الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، سواء من ناحية التنظيم الإداري أو أساليب السيطرة على المناطق وسكانها، وكذا الوسائل المعتمدة في ذلك، ورغم الاختلاف إلا أنها كانت تسعى لهدف مشترك وهو إخضاع الأرض والعباد لسلطة المستعمر الفرنسي.
- سعت الإدارة الاستعمارية إلى تفكيك البنية التقليدية للمجتمع الجزائري من خلال إصدار قوانين جديدة تسلب السكان أراضيهم وتفرض عليهم نظام الملكية الفردية، ما أدى إلى انهيار البنية القبلية التي كانت تشكل الركيزة الأساسية في المجتمع الجزائري، الأمر الذي أدى إلى ظهور نزاعات داخلية.
- اتبعت الإدارة الفرنسية سياسات وأساليب متعددة لإخضاع الجزائريين، بدءًا من سلب أراضيهم لصالح المعمرين، ومرورًا بإصدار قوانين تيسر الاستيطان. وقد اعتُبرت الأرض بالنسبة للفلاح الجزائري مصدرًا للحياة، مما جعل المجتمع الريفي يتأثر بشدة في الدرجة الأولى، كما تعرّض الشعب لضرائب مجحفة زادت من معاناته.
- سعت الإدارة الفرنسية إلى طمس الهوية الثقافية والدينية للجزائريين عبر إضعاف التعليم العربي الإسلامي وتبني التعليم الفرنسي، وتخريب المساجد والزوايا، واستهدفت اللغة العربية واستبدلتها بالفرنسية في محاولة لفرض ثقافتها، مدعومة بمجموعة من القوانين المجحفة.
- بعد أن تم تدمير المؤسسات التعليمية والدينية الإسلامية، ركزت الإدارة الفرنسية جهودها على نشر المسيحية بين الجزائريين، معتمدة في ذلك على المؤسسات والجمعيات

الخيرية، والمدارس الابتدائية، والبعثات الطبية، والبعثات التبشيرية، التي تساعدها لتحقيق أهدافها وغاياتها.

- سعت الإدارة الفرنسية من خلال أساليبها الإدارية إلى تفكيك المجتمع الجزائري بتدمير الروابط الاجتماعية، وإضافة فئات جديدة له، مستهدفة ركيزة المجتمع الأساسية وهي الأسرة، باعتبارها أهم مؤسسة اجتماعية.
- لقد أدت السياسات الاستعمارية المطبقة على الجزائريين إلى تدهور أوضاعهم بشكل كبير، فتفشت بينهم الأمراض، وساد الجهل، وارتفعت معدلات الفقر، مما اضطر الكثير منهم إلى الهجرة نحو دول أخرى هربًا من هذا الواقع المرير.
- مثلما اختار بعض الجزائريين الهجرة فرارًا من الظروف السيئة التي فرضها الاستعمار، لجأ البعض الآخر إلى المقاومة المسلحة، ومن أبرز هذه المقاومات مقاومة الأمير عبد القادر الذي لم يتوقف عن النضال حتى أجبر على الاستسلام.
- وبعد فشل المقاومات المسلحة، بدأت النخبة الجزائرية تميل إلى العمل السياسي، فظهرت حركات تطالب بحقوق الجزائريين وإصلاح أوضاعهم، وسعت لمواجهة السياسات الفرنسية الظالمة وإحداث تغيير شامل في كل المجالات.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: نص قانون 26 جويلية 1873م [1].

N° 265.- DE LA PROFRÉTÉ. – Loi relative à l'établissement et à la conservation de la propriété en Algérie.

Du 26 JUILLET 1873

(Promulguée au journal officiel de la république française du 9 août 1873, au journal officiel du 15 août 1873).

L'Assemblée nationale a adopté la loi dont la teneur suit :

TITRE 1er.- dispositions générales

ART 1er.- l'établissement de la propriété immobilière en Algérie, sa conservation et sa transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les propriétaires, sont régis par la loi française.

En conséquence, sont abolis tous droits réels, servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur le droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la loi française.

Le droit réel de chefâa ne pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre de retrait successoral, par les parents successibles d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'article 841 du code civil.

ART 2.- Les lois françaises, et notamment celle 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières :

1. A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents ;

2. A partir de la même époque, pour les conventions entres musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à l'application de l'ordonnance royale du 21 juillet 1846, et dans ceux où la propriété a été consultée par voie de cantonnement ;

3.Au fur et à mesure de la délivrance des titre de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'article 3 ci après.

ART 3.- dans les territoires où propriété collective aura été constatée au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatus-consulte du 22 avril 1863, ou de la présente loi, la propriété individuelle sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de

---

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 257.

(1)

titres opérée conformément à l'article 20ci-après.

La propriété du sol ne sera attribuée aux membres de la tribu que dans la mesure des surfaces dont chaque ayant droit a la jouissance effective, le surplus appartiendra, soit au douar comme bien communal, soit à l'Etat comme biens vacants ou en déshérence, par application de l'article 4 de la loi du 16 juin 1851.

Dans touts les territoires autres que ceux mentionnés au paragraphe 2 de l'article précédent, lorsque l'existence de droits de propriété privée non constatés par acte notarié ou administratif aura été reconnue par application du titre II ci-après des titres nouveaux seront délivrés aux propriétaires.

Tous les titres délivrés formeront, après leur transcription, le point de départ unique de la propriété à l'exclusion de tous autres.

ART 4- Le maintien de l'indivision est subordonné aux dispositions de l'article 815 du code civil.

ART 5- L'enregistrement des titres délivrés en exécution de l'article 3, aura lieu au lieu au droit fixe de 1 franc. La transcription sera opérée sans autres frais que le salaire du conservateur.

ART 6- Il sera, en exécution de l'article 3 de la présente loi et sous la réserve expresse du recours devant les tribunaux stipulé à l'article 18 ci après, procédé administrativement à la reconnaissance de la propriété privée et à sa constitution partout où le sol est possédé à titre collectif par les membres d'une tribu ou d'un douar.

ART 7- Il n'est point dérogé par la présente loi au statut personnel, ni aux règles de succession des indigènes entre eux.

TITRE II – DE LA PROCÉDURE RELATIVE A LA CONSTATATION DE LA PROPRIÉTÉ PRIVÉE, ET A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ INDIVIDUELLE.

CHAPITRE 1er. De la procédure relative à la constations de la propriété privée.

ART 8- Le Gouverneur général civil de l'Algérie, les conseils généraux préalablement consultés, désignera par des arrêtés les circonscriptions territoriales qui doivent être soumises aux opérations prévues par l'art. 6 ci-dessus et le délai dans lequel elles seront entreprises. Ce délai ne pourra être moindre d'un mois à dater du jour de l'insertion de l'arrête dans le Mobacher et1 un des journaux de

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 258.

(1)

l'arrondissement ou, à défaut, du département où se trouvent comprises lesdites circonscriptions territoriales.

Le même arrête sera publié dans les principaux marchés de la tribu, affiché en français et en arabe à la mairie de la commune et partout où besoin sera.

Ces insertions et publications constitueront pour tous les intéressés une mise en demeure d'avoir à réunir tous documents ou témoignages utiles pour établir leurs droits et les limites des terres qu'ils possèdent.

ART.9- À l'expiration du délai fixé par l'article 8, il sera procédé par le Gouverneur général civil à la nomination d'un commissaire enquêteur.

ART.10- Au vu de l'arrêté qui l'aura nommé, le commissaire enquêteur requerra tous les dépositaires des états de population, des états statistiques, listes individuelles et autres documents ayant servi, pendant les cinq derrières années, à l'assiette et au recouvrement des rôles d'impôt, de mettre à sa disposition, dans le délai de quinzaine, tous registres, pièces renseignements qui lui seront nécessaires pour l'accomplissement de sa mission ; il rendra ensuite une ordonnance indiquant le jour où il se transportera sur les lieux.

Cette ordonnance sera publiée et affichée en français et en arabe, dans les mêmes conditions et aux mêmes endroits que l'arrêté rendu en exécution de l'article 8.

ART. 11- Au jour indiqué par son ordonnance, le commissaire enquêteur se rendra sur lieux assisté d'un géomètre et, si cela est nécessaire, d'un interprète.

En présence du maire et de deux délégués du conseil municipal, ou du président et de deux délégués de la djemmàa et dans tous les cas, si besoin est, du cadi ou autres dépositaires des actes ou contrats, il recevra toutes demandes, requêtes, témoignages et pièces justificatives relatifs à la propriété ou à la jouissance du sol. Il rapprochera les revendications des documents en sa possession et des limites indiquées sur le terrain par les prétendants droit aux parcelles occupées soit indivisément par un groupe, soit privativement par un seul individu.

Cette première opération faite, il constatera les droits de chaque copropriétaire ou cooccupant, sans déterminer les éléments du partage qui ne pourra être poursuivi qu'après la délivrance des titres français de propriété, en vertu de l'article 815du code civil, comme il a été dit à l'article 4 de la présente loi.

Les mineurs, les interdits et toutes parties non présentes, seront représentés par leurs tuteurs légaux ou datifs, leurs mandataires, les cadis et toutes autres personnes

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 259.

(1)

ayant la représentation légale, suivant le droit musulman.

ART.12- le commissaire enquêteur mentionnera dans son procès-verbal et signalera à l'administration du domaine tous, les immeubles vacants, conformément aux dispositions de l'article3 ci-dessus.

ART. 13- les opérations terminées mentionnera dans son procès-verbal, dressé par le commissaire enquêteur, sera déposé entre les mains du juge de paix ou, à défaut, du maire ou de l'administrateur français de la circonscription.

Une traduction en langue arabe de ce même procès-verbal sera également déposée entre les mains du président de la djemmàa ou de l'adjoint indigène et, à défaut, entre les mains du cadi.

Ces dépôts seront portés à la connaissance des intéressés par des insertions et publications semblables à celles énoncées en l'article 8.

ART 14- Pendant trois mois, à partir des insertions et publications susmentionnés, tout intéressé pourra, par lui même ou par mandataire, prendre connaissance du procès-verbal et y faire les observations qu'il jugera convenables.

ART 15- Les réclamations de nature à affecter les constatations du commissaire enquêteur seront reçues par les dépositaires du procès-verbal pendant ce délai, et immédiatement transcrites à la suite du dit acte, sur un registre coté et paraphé par le dit commissaire enquêteur.

ART 16.- A l'expiration du délai fixé par l'article 14, le commissaire enquêteur se transportera de nouveau sur les lieux, tous intéressés dùment prévenus au moins quinze jours à l'avance, par les moyens de publicité indiqué

à l'article 8, à l'effet de vérifier l'objet des réclamations, de concilier les parties, si faire se peut, et d'arrêter définitivement ses conclusions.

ART 17.- pour tout ce qui se rapporte à la constatation, à la reconnaissance et à la confirmation de la propriété possédée à titre privant non constaté par acté notarié ou administratif, le service des domaines, sur le vu des conclusions du commissaire enquêteur, procédera à l'établissement des titre provisoires de propriété au nom des individus dont les droits ne seront pas contestés.

Ces titre indiqueront, avec un plan à l'appui, la nature, la situation et deux au moins des tenants de chaque immeuble ; en cas d'indivision, il énonceront les noms tous les héritiers copropriétaire, ainsi que la quotte part à laquelle chacun d'eux a droit.

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 260.

(1)

Chaque titre contiendra l'adjonction d'un nom de faille aux prénoms ou surnoms sous lesquels est antérieurement connu chaque indigène déclaré propriétaire, au cas où il n'aurait pas de nom fixe. Le nom choisi par l'indigène ou, à défaut, par le service des domaines, sera, autant que possible celui de la parcelle de terre a lui attribuée.

Avis de ces opérations sera donné par insertions et publications, comme il a été dit en l'article 8.

ART 18.- Trois mois sont accordés, à dater de cette publication, à toute partie intéressée, pour contester devant les tribunaux français de l'ordre judiciaire les opération du commissaire enquêteur et les attribution faites sur ses conclusions par le service des domaines, en vertu de l'article 17, mais en tant seulement que ces attributions porteraient atteinte à des droits réels.

A l'expiration de ce nouveau délai, les titres non contestés de viennent définitifs ; ils sont immédiatement enregistrées et transcrits aux frais des titulaires par les soins du service des domaines.

Ils forment, à dater du jour de leur transcription, le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous droits réels antérieurs, comme il est dit à l'article 3.

Aussitôt qu'il aura été statué définitivement sur les contestations, les titre sur lesquels elles auront porté seront ou maintenus ou rédigés à nouveau, en prenant pour base les décisions intervenues ; puis ils seront transcrits et délivrés de la même manière que ceux pour lesquels il n'y aura pas eu de contestation. A partir de ces transcriptions, la loi du 23 mars 1855 produira tous ses effets.

ART 19.- Tout créancier hypothécaire ou tout prétendant à un droit réel sur l'immeuble devra, à peine de déchéance, faire inscrire ou transcrire ses titre au bureau des hypothèques de la situation des biens, avant la transcription ou renouvellements des inscription précédemment prises devront contenir les prénoms et noms de famille portés dans les titres provisoires, établis conformément à l'article 17.

Le conservateur des hypothèques ne pourra transcrire aucun acte translatif de propriété postérieur à la délivrance des titres français, s'il ne contient pas les noms de famille des parties contractantes.

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 261.

(1)

CHAPITRE II. – De la procédure relative à la constitution de la propriété individuelle.

ART 20- Dans tous les cas où il s'agira de constituer la propriété individuelle sur les territoires occupés par les tribus ou par les douar à titre collectif, il sera procédé suivant les formes prescrites par les articles 8,9,10et 11 ci-dessus. Le procès-verbal du commissaire enquêteur, accompagné de tout
le dossier de l'enquête, d'un plan parcellaire et d'un registre terrier, sera soumis à l'approbation du Gouverneur général civil, en conseil de gouvernement.
L'arrêté d'homologation sera pris dans le délai de deux mois, à partir de la réception du dossier au secrétariat du Conseil de gouvernement.
Immédiatement après l'approbation du Gouverneur général civil, il sera procédé, par le service des domaines, à l'établissement des titres nominatifs de propriété. Ces titres seront accompagnés de plans ; en cas d'indivision constatée, les titres exprimeront en regard du nom de chaque copropriétaire, la quote-part à laquelle il aura droit, sans appliquer néanmoins cette quote-part à aucune des parties de l'immeuble.

ART21.- Les titres français sont enregistrés et transcrits aux frais des titulaires, par les soins du service des domaines, dans les conditions exprimées en l'article 5.

ART 22.- L'administration des domaines inscrit au sommier de consistance des immeubles appartenant à l'Etat tous les biens déclarés vacants ou en déshérence, en vertu des articles 3 et 12 quand ils n'auront pas fait l'objet de revendications régulières dans le délai imparti par l'article 15.

ART 23.- La présente loi ne s'applique pas aux biens séquestrés ; cependant, si le séquestre est levé [sur tout ou partie de ces biens, des titres individuels sont immédiatement délivrées aux intéressés, dans les formes ci-dessus prescrites.

ART 24.- Les dépenses de toute nature nécessitées par la constatation de la propriété individuelle indigène, sont, dans chaque département, à la charge du budget des centimes additionnels des tribus.

TITRE III. - **DISPOSITIONS TRANSITOIRS**.

ART 25.– A partir de la promulgation de la présente loi, et jusqu'à la délivrance des titre provisoires énoncés à l'article 17, toute transmission d'immeubles indigènes à des Européens devra être signifiée à l'administration des domaines, en

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 262.

(1)

vue de l'obtention ultérieure d'un titre français après l'accomplissement des formalités suivantes.

ART 26.- Indépendamment de la transcription à laquelle il est soumis par la loi du 23 mars 1855 et, s'il y a lieu, des purges prévues et ordonnées par le code civil, tout tiers détenteur ou nouveau possesseur fera insérer à ses frais deux fois au moins et en arabe, dans le Mobacher et dans l'un des journaux de l'arrondissement, ou, à défaut, du départe mont où se trouveront situes les biens acquis.

L'acquéreur transmettra un pareil extrait au procureur de la République dudit arrondissement, lequel en fera opérer le dépôt, comme il est dit en l'article 13, dans les même conditions de publicité et aux fins.

ART 27.- Dans le délai de trois mois à partir de l'avis public du dépôt toute personne ayant à revendiquer tout ou partie de la propriété vendue, ayant, d'après le droit musulman, un droit réel sur l'immeuble, ou prétendant l'un des droits énoncés en l'article 2 de la loi 23 mars 1855 tout vendeur ou acquéreur à réméré sera tenu de former sa réclamation entre les mains de l'un des dépositaire de l'extrait du contrat de vente, lequel inscrira cette réclamation, à la date même où elle sera faite, sur le registre à ce destiné.

ART 28.- Avis de la réclamation est donné, sans délai, au procureur de la République, qui le porte à la connaissance des parties intéressées, au domicile indiqué dans l'extrait publié.

ART29.- Dans le cas où les droits révélés ainsi qu'il vient d'être dit, affecteraient, non le prix, mais les conditions même du contrat, et où ils seraient reconnus fondés par le vendeur, l'acquéreur aura la faculté, soit de persister dans son acquisition, en demeurant soumis aux charges et conditions qui se sont manifestées, soit d'y renonces, sauf son recours contre le vendeur pour les frais et loyaux coûts exposés et tous dommages intérêts, s'il y a lieu.

Si, au contraire, les droits qui se sont révélés sont contestés par le vendeur, celui-ci sera tenu d'introduire, dans le délai d'un mois, l'instance destinée à en purger l'immeuble, à peine de résiliation de la vente, le tout à ses risques et périls.

ART 30.- Si aucune réclamation ou revendication ne s'est produite dans le délai prescrit à l'article 27, les réclamations ou revendications ultérieures n'ouvriront

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 263.

(1)

plus au prétendant droit qu'une action sur le prix, s'il n'a pas été payé, et, s'il n'a pas été payé, qu'une action sur directe et personnelle contre le vendeur.

Dans ce cas, le procureur de la République délivrera à l'acquéreur, sur sa demande, un certificat négatif sur papier libre.

Au vu de ce certificat, le service des domaines délivrera le titre français, lequel, enregistré par vente notarié, formera le point de départ unique d la propriété, à l'exclusion de tous droits antérieurs.

Le contrat de vente notarié demeurera annexé au titre français.

ART .31- La présente loi ne sera provisoirement appliquée qu'à la région du tell algérien délimitée au plan annexé au décret du 20 fèvrier 1873, sur les circonscription cantonales.

En dehors du tell, des décrets spéciaux détermineront successivement les territoires où elle deviendra exécutoire.

ART 32.- sont abrogées toutes dispositions antérieures contraires à la présente loi.

Délibéré en séances publiques, à Versailles, les 30 mai, 1er et 26 juillet 1873.

Le président

Signé : **L.BUFFET**

Les Secrétaire

Signé : Félix voisin, Albert DESJARDINS,

L.GRIVART, E. DE GAZENOVE DE PRADINE.

[1] - عبد الكريم حرمة، **مرجع سابق**، ص 264.

الملحق رقم 02: صورة لوفود من المستوطنين [1].

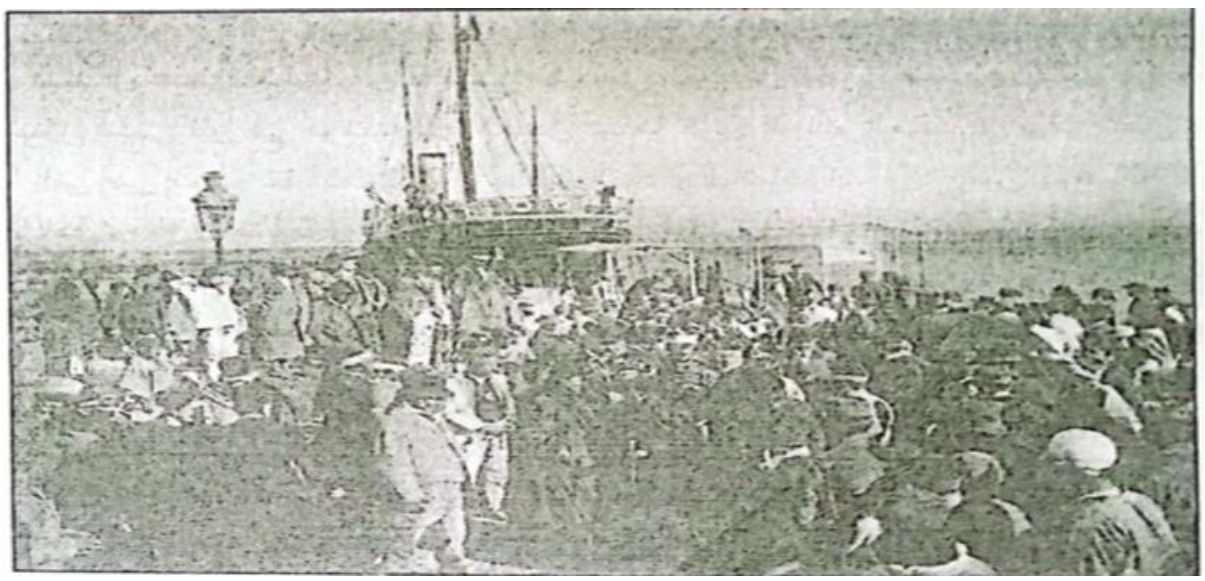

الملحق رقم 03: صورة لافيجري يجمع اليتامى والمشردين لتنشئتهم على تعاليم المسيحية [2].

[1] - علي بطاش، **مرجع سابق**، ص190.

[2] - **نفسه**، ص 205.

الملحق رقم 04: رسالة الأمير عبد القادر لدي ميشال [1].

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده سيد البشر وإمام الحشر وعلى آله وصحبه وسلم (*).

من أمير المؤمنين المجاهد ذي الفخر التالد، العضب الباتر والأسد المبادر السيد الحاج عبد القادر، إلى عظيم القسيسين والرهبان كبير الجيوش الفرنسوية بوهران جنيرال قواعد...(1)، وحاكم جيوشها في الرئاسة والزعامة ديميشيل، السلام على من اتبع الهدى وسلك منهاجا رشدا، وبعد فقد بلغنا مكتوبك ملتمسا من جنابنا وطالبا تسريح الأسارى الأربعة، راجيا لمنتنا راغبا، وفهمنا ما تضمنه فحواه من التلميح بقضايا شكواه، وبتصفحنا معانيه، وتدبرنا مبانيه، نجيبك أنا لم نطلب افتداءهم بتشهي نفوسنا، بل بكذبهم قائلين لنا: إن ما تريده في فدائنا وإن عظم قليل عند رؤوسنا، ولما أن طال بهم الإلحاح وتعززهم بزعمهم عليكم ببذل الأمناح، ذكرنا لكم على الإهمال والإجمال بلا تفصيل إكمال، وقولك: وبأني جنيرال لا أمنع ذاتي الخ، صحيح وبحسب القوانين والعادات صريح، غير أن الحروب بين الأعداء متداولة متناولة، والرحى على أحد الصفين دائرة بتحقيق الشر منا ومنكم، دينا ودنيا أباح الأموال والدماء الدنية والعليا الأترا(2) أن المنتسب

[1] -عبد الحميد زوزو ، **مراسلات الامير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير، مرجع سابق**، ص47.

(1)

لنا لا نعرض بفدائه ولا سراحه ولا نكلفكم منا عقب كفاحه سوى أننا قتلنا ذواتنا حتى جعلنا موتهم حياة وافتقادهم بالأسر مماتا بما طلبنا منكم امتنانا ولا قابلناكم به عيانا. وقولك ولما يكون الإنسان في مقام عال يلزم أن يميز روحه إلى آخره وهو كذلك، ونحن أولى بما هنالك، لكن كون تمييز ذي المقام العالي مقصورا على فك الأسارى أمر عائل وعن إنصاف الحق عادل، على أن شريعتنا ناطقة سنة واقتداء قال تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ (محمد: 4)، وحينئذ أمر مولانا الأمير بالفدا وحكم به خيرا لقلوب العدا، فهو غاية ما به يمرح ولا يعاب بالطلب ويقدح، بل يجب تنفيذ أحكامه والتوصل لمراميه بلا نقض لإبرامه، قال الله العظيم في كتابه الكريم: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ (آل عمران: 85)، وقال عز من قال: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾ (البقرة: 114). ولو وقع خطابكم بوجيز هذا اللفظ النفيس قبل الحكم لأجبناكم بوصول كل أسير إلى الأنيس، ومخالفة ما أمرنا به سبة علينا غير مرضية في شرعنا، وقولك: أن يحاموا عن العرب عند عرب آخرين إلى آخره، ظنا واعتقادا أن من مال إليكم من الرعاع والأوباش نعده من العرب، وإنما هو من جملة تخليط الرشراش بالحافي، والمحمي والمحمي عنه سواء في بأس العداوة، موصوفون بقلة العقل وكثرة القساوة والغباوة، مع أن الذين وصفتهم بالخيانة والخدعة كانوا متجنبين حضرتنا، معرضين مهمتنا وشرعتنا، معتزلين عن نوادينا، مبغوضين في حواضرنا وبوادينا، ثم العجب كل العجب من ركاكة تدبيرك وعدم تأييدا استيشار توقيرك، تقاتلك العرب بالنهار ويتسوقون بالليل، ولا لك غيرة، خوفا من فوات ميرة الطعام مع ما تزعمه من وفرة كثرة بضاعتك وتأسيسك بنفائس ذخائرك وصناعتك، تعامل بالإحسان مقاتلك على التافه من حضرات الشرق، وتواده ببيع السلع بلا عقوق.

فانظر واعتبر في شدة اعتنائنا بديننا وسلب إفلاس موسرنا ومديننا أن الأعراب المصادقون لك لا يمشون بنواحينا ولا يبين لهم خيال طيف ببدونا

[1]- عبد الحميد زوزو ، **مراسلات الامير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير، مرجع سابق**، ص48.

(1)

وضواحينا، ومهما قبضنا منهم شخصا قتلناه أو سجناه، ولم نؤمنه بعد خشية ما بيننا، ومن لا يؤمن على دينه لا يؤمن على دنياه، وغرتكم أنتم الأماني فأوقعتكم في حبالة بلواه، وكان قد اشتد بهم الحرج والمشاق وضمتهم الكرب من تحسير تأسف المحاق، وإذا ضاقت عليهم الأرض برحبها ولفظتهم جهاتها الأربع بنكبها تقربوا لنا قبلك الغربة طلبا للأمان وتأنيسا للغربة وهم من أبناء جنسنا ومؤلفات أنسنا، وأنت ليسوا منك برحم من وجوه التقرب، بعداء عن عجمتك بألسنة التعرب ينتسبون لصداقتك ظاهرا، فتحبهم لما يجلبون لسوقك باهرا، فصار من كان يدعي محبتكم يتقرب إلينا برقابكم، ويذل شوكة خيلكم وركابكم، لله الحمد إذ جعل إذايتكم في أحبابكم شرا من أعدائكم وظفرنا بسببهم رغبتهم في عفونا غنيمة أولئكم، لو كان الغدر منا عيانا ووثاقهم بخيانتنا بيانا لكان كلامك وافيا بالمراد، خاليا من التوهين والعناد. وإذا عاد الله حجة عدونا عليه فمن حفرا بئرا وقع فيه. وقولك: «وأنا ما أصدق أنك تطلب مني شيئا، حسب أن ذلك مني طمع لنستعين بما تبعثه لنا من فك الرقاب، وأنه لا يناسبني لأن الملك لا يبني ملكه بطلب الأسباب. نعم إني مؤيد بالجيوش العزيزة والبنود المنيرة لما أبالي بما بلغك ولا أعتمد على ما دمغك وإنما اختبرت سياسة ملككم، وانتظرت ما تضمَّنه عقد سؤلكم، فألفيته قاصرا لا يتعدى طوره ولا ينفذ ماؤه عوْرَه. وإن ظننت أننا محتاجون لما أردناه فأمسك عليك سوقك بجميع سلعه ومرماه. وقولك تفتخر تسريح الغرابة والزمالة[1] إنما أسرت المحسوبين منك، الواثقين بك، المأمونين من خدعتك، الداخلين مدينتك صباحا ومساء، المترددين إليها

[1]- عبد الحميد زوزو ، **مراسلات الامير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير، مرجع سابق**، ص49.

(1)

أداء وقضاء، فأخذك لهم معرة عليك كأنك نهبت بعض جيوشك. فلو مننت على الأجانب من بلادك الغالية من وعدك وميعادك كدواوير الحبيب بوعلام وخليفة وبني عامر والحشم[1] لثبتت لك المزية والفخار في امتنانهم وتحقق امتداحك في طلق عنانهم هذا والزمالة متسوقون بوهران وأخذت خيامهم وزادهم حتى أن جيشك محيط بدواويرهم يقتل وينهب وهم يسبون فينا ويقولون أخذنا ولد السيد محيي الدين متيقنين أن ذلك لا يتصور منك في جهتكم أو قولهم بك واعتمادهم عليك فيما بينكما من العهد والميثاق.

ولو خلفت مدينتك ظهريا بمرحلة أو مرحلتين لبان الصبح لأحد الفريقين واستمتع القلب لمن دارت رحاه واستدارت رحى مقابله. وكونك لا تباعد المدينة لا يشفي الغليل ولا يبري العليل. هذا ولا زائد.

بأمر ناصر الدين السيد الحاج عبد القادر بن محيي الدين، سادس عشر من جمادى الثانية سنة 1249[2].

[1]- عبد الحميد زوزو ، **مراسلات الامير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الأمير، مرجع سابق**، ص50.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

أ-الكتب باللغة العربية

1. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج1، دار الغرب الإسلامي، 1992، بيروت.

2. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

3. أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3**، دار الغرب الاسلامي ، لبنان،1998.

4. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

5. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

6. أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال**، ط3، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1976.

7. إتين برونو ، **عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري**، ط1، دار الفرابي، بيروت، 1997.

8. أجيرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

9. أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919** ،ج1، ط خ، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007.

10. أرزقي شويتام ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر ،2011.

11. الجمل شوقي عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا ، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، 1977.

12. الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

13. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد ، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

14. الصلابي علي بن محمد ، **سيرة الامير عبد القادر: قائد رباني ومجاهد إسلامي** ، دار المعرفة، بيروت،2015.

15. الصلابي علي محمد علي ، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الامير عبد القادر: تاريخ الجزائر الى ما قبل الحرب العالمية الاولى**، دار المعرفة، د ت.

16. العربي منور ، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر،2006.

17. العسلي بسام ، **الامير عبد القادر الجزائري**، ط1، دار النفائس ، بيروت ،1977.

18. العقاد صلاح ، **الجزائر المعاصرة**، معهد الدراسات العربية العالية، دم، 1964.

19. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830حتى ثورة نوفمبر1954**، ط1، دار البعث،1985.

20. الكحلوت عبد العزيز ، **التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء**، ط2، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1992.

21. المدني أحمد توفيق ، **هذه الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.

22. الهواري عدي ، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1969**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983.

23. باشا محمد محمود ، **ذريعة المروحة 1927: الاستلاء على إيالة الجزائر**، تر: عزيز نعمان، دار الامل، الجزائر، 2010.

24. برنيان أندري وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطنبولي رابح، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

25. بطاش على ، **الاستدمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900**، دن، دم، 2012.

26. بلاح بشير ، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830الى 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

27. بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة في فترة 1920-1936**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

28. بن داهة عدة ، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013.

29. بن نبي مالك ، **مذكرات شاهد للقرن**، ط2، دار الفكر ، دمشق، 1984.

30. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997.

31. بوعزيز يحي ، **الموجز في تاريخ الجزائر: الجزائر الحديثة**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

32. بوعزيز يحي ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، دم، 2007.

33. تشرشل شارل هنري ، **حياة الامير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية، تونس،1974.

34. جلال يحيى ، **السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1940**، دار المعرفة، القاهرة 1959.

35. حرب أديب ، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808-1847م**، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982.

36. خثير عبد النور وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د ت.

37. زروال محمد ، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1719_1830**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.

38. زروق نادية ، **الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر**، دار الهومة، الجزائر ،2014.

39. زوزو عبد الحميد ، **مراسلات الامير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل ووثائق خاصة بتاريخ الجزائر في عهد الامير**، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر،2013.

40. زوزو عبد الحميد ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، موفم للنشر، الجزائر،2014.

41. ساحلي محمد الشريف ، **تلخيص التاريخ من الاستعمار**، تر: محمد هناد، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.

42. سعيدوني ناصر الدين ، **الجزائر في التاريخ العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984.

43. عباد صالح ، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

45. علي محمد الطاهر، **التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904:دراسة تاريخية تحليلية**، منشورات دحلب، الجزائر.

46. عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

47. عميراوي أحميدة، **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى، الجزائر،2004.

48. عميراوي احميده ، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

49. عميراوي احميده وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916**، دار الهدى، عين مليلة، 2009.

50. قداش محفوظ ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830_1954**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، د ت.

51. قنان جمال ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

52. محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

53. مزيان سعيدي ، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892**، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

54. مقلاتي عبد الله ، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2014.

55. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر: الجزائر-تونس-المغرب- ليبيا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

56. مهساس أحمد ، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ، ط خ ، دار المعرفة، 2007.

57. نوار عبد العزيز سليمان ، نعنعي عبد المجيد، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة، بيروت، 1933.

58. هلال عمار ، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918**، دار هومة، الجزائر، 2007.

59. هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

ب- الكتب باللغة الفرنسية

1. Ageron Charles Robert, **Les Algériens musulmans et la france (1871- 1913)**, P U F, Paris, 1968.

2. Bessaih Boualem, **De L'emir Abdelkader a L'imam Chamyl : Le héros Des Tchétchénes et du Caucase,** ENAG, Alger, 2008.

3. Melia Jean ، **histoire de l'université D'Alger**، la maison des livres، 1950.

4. **statistique et documents relatifs au sénatus-consulte sur la propriété arabe**, impériale, paris, 1863.

ثانيا: المجلات

1. أرزقي شويتام ، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م**، مجلة التاريخ المتوسطي، مج2، ع2، جامعة بجاية، ديسمبر 2020.

2. البوعبدلي المهدي ، **الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي**، مجلة الاصالة، ع8، الجزائر،1972.

3. الهادي محمد صلاح ، **صورة الجزائري من خلال قانون الاهالي 1871: تكرار لتجربة رومانية فاشلة،** مجلة البحوث والدراسات الانسانية، مج 5، ع2، الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، د ت.

4. ايت حبوش حميد ، **قانون التجنيد الاجباري 1912 م دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه،** الحوار المتوسطي، مج9، ع2،جامعة وهران،2018.

5. بختاوي خديجة ، **قانون فارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية،** المجلة الجزائرية للمخطوطات، مج10، ع11، جامعة وهران، 2014.

6. بلجة عبد القادر ، **المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي ودورهم في حروبه الخارجية 1830-1919**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج3، ع1، الجزائر،2011.

7. بلقاضي محمد ، مسعودي أحمد ، **الملامح السياسية والعسكرية في شخصية الامير عبد القادر،** مجلة رفوف-مخبر المخطوطات ،مج10،ع1، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر،2022.

8. بليل محمد ، **التشريع العقاري الاستعماري خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني،** مجلة عصور، مج9، ع2، جامعة وهران ،2010.

9. بن أزواو فتح الدين ، **جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته 1830-1931**، المجلة التاريخية الجزائرية، ع4، جامعة محمد بوضياف، سبتمبر 2017.

10. بن علي زهير ، **المرأة الجزائرية في ظل الاستعمار الفرنسي(1830-1962)**،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج1، ع2، جامعة سطيف2، د ت.

11. بن يوسف محمد الأمين ، **أول قانون عقاري بالجزائر 16 جوان 1851 م بين سراب المحافظة على الملكية الأهلية وواقع تدعيم الاستيطان،** مجلة الانسان والمجال، مج 8، ع2، المركز الجامعي نور البشير البيض، ديسمبر 2022.

12. بوتشيشة عبد القادر ، **لافيجري والتنصير في الجزائر: ضخامة الإمكانيات والجهود وضآلة النتائج والمردود قرى العرب النصارى أنموذجا**، مجلة أفاق علمية، مج11، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2019.

13. بوخاوش سعيد ، **من مظاهر سياسة الفرنسة ومحاربة اللغة العربية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي** ،مجلة اللغة العربية وآدابها ،مج2، ع1،جامعة البليدة 2، 2013.

14. بورغدة رمضان ، **مصادرة الأراضي والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع2، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 30 جوان 2008.

15. بوزكري مروان ، **الاستيطان الفرنسي بالجزائر ومظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية ما بين 1830-1914م**، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مج 7، ع2، جامعة تندوف، 6 جوان 2022.

16. بوشنافي محمد ، **الداي حسين وسقوط الايالة الجزائرية 1818_1830**، مجلة عصور، ع6-7، د م، جوان-ديسمبر 2005.

17. بوشو وليد ، **الادارة المحلية الفرنسية – الاقليمية والبلدية – في الجزائر في فترة النظام العسكري وبداية النظام المدني (1830-1902)**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج4، ع3، المركز الوطني للدراسات والبحث في التاريخ العسكري الجزائري، الجزائر، 2022.

18. بولجويجة سعاد ، طوالبية الصغيرة ، **قراءة تاريخية لقانون 16 فيفري1897م المطهر للأراضي الجزائرية من خلال المنشورات الفرنسية**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، مج 18، ع1،مخبرالتاريخ للدراسات والابحاث المغاربية، جامعة 8 ماي 1945قالمة، الجزائر،2024.

19. تريكي أحمد ، **نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي**، مجلة القرطاس ع 2، جامعة بشار، جانفي 2015.

20. حرمة عبد الكريم ، **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية: قانون سيناتيس كونسيلت 1963 أنموذجا**، دورية كان التاريخية، ع60، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2023.

21. رابح محمد ، بلوفة عبد القادر لجيلالي، **التعليم العربي الاسلامي ابان الحقبة الاستعمارية الجزائر انموذجا** ،مجلة الدراسات التاريخية ، مج22، ع1، الجزائر،2021.

22. رحوي آسيا بلحسن ، **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**، مخبر تطوير الممارسات النفسية التربوية، مج4،ع7،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو،2011 .

23. رزيق محمد ، **تاريخ الامير عبد القادر: قراءة جديدة في معاهدة التافنة 1837م**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج2، ع7، الجزائر،2014.

24. رشيد مياد، **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر وردود فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954**،مجلة دراسات وابحاث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج14، ع1، الجامعة يحي فارس ،المدية،2022.

25. رواحنة عبد الحكيم ، بوقريوة لمياء ، **السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830-1900م وانعكاساتها على المجتمع الجزائري**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج 5، ع1، جامعة الوادي، جويلية 2021.

25. زواي نبيل ، ولد النبية كريم ، **فشل الاستعمار في نشر التعليم التبشيري في الجزائر(867-1904)**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، مج14، ع1، الجزائر ،2022.

26. سباعي سيدي عبد القادر ، **الغزو الفرنسي للجزائر: خلفياته وأبعاده**، مجلة البدر، ع6، كلية الأدب جامعة بشار، أكتوبر 2009.

27. سباعي سيدي عبد القادر ، **قانون الانديجينا الوجه الاخر لقانون السود**، مجلة الدراسات، د ع، جامعة طاهري محمد، بشار، ديسمبر 2016.

28. سبع عادل ، حوحو رمزي ، **سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870-1900 م**، مجلة المفكر، مج18، ع 2، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2023.

29. سعودي أحمد ، **السياسة الاستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الاسلامي في الجزائر** ،مجلة التراث ،ع11، جامعة الجلفة ، 2014.

30. سلاماني عبد القادر ، **دور المكاتب العربية في توطيد**، مجلة البدر، ع03، كلية الأدب واللغات جامعة بشار، مارس 2011.

31. سيدي محمد رامي ، **قراءة مقارنة في خلفيات ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس**، مجلة القرطاس، ع7، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، جانفي 2018.

32. شقرة محمد ، **الزكاة والأوقاف في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1830-1914**، مجلة الاحياء، مج 25، ع33، جامعة باتنة، 14 أوت 2023.

33. صالحي مزهورة ، **طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة في الجزائر 1845-1900**، مجلة البحوث التاريخية، ع1، جامعة المسيلة، جوان 2022.

34. صغيري أحمد ،**السياسة التعليمية في الجزائر (1923-1972)**، منتدى الاساتذة ، مج2، ع1، جامعة منتوري، قسنطينة، د ت.

35. طويل حياة ، **التنصير في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، مجلة القرطاس، ع5، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، جوان 2017.

36. عزوز فؤاد ، **التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900**، مجلة مدارات تاريخية، مج1، ع خ، جامعة لمين دباغين، سطيف،2019.

37. علوان جمال الدين ، **السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر ودور الكتاتيب في التصدي لها 1830-1954**، مجلة رؤى التاريخية، مج4، ع1، جامعة يحي فارس، جانفي 2023.

38. غنابزية علي، دهالسي يمينة ، **تأثيرات المرأة الأوروبية على الاسرة الجزائرية1830-1962م دارسة تاريخية اجتماعية،** مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،مج5، ع2، الجزائر،2017.

39. قبال مراد ، **السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر: أهدافها وتداعيتها (1830-1939م)**، مجلة القرطاس، مج6،ع1، الجزائر، 2018.

40. قنون حياة ، **الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**، مجلة الحوار المتوسطي، ع3-4، جامعة سيدي بلعباس، د ت.

41. لطرش حنان ، **السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر**، مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة ،مج35،ع1، الجزائر، 2012.

42. لطرش حنان ، **السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، مج 35، ع1، قسنطينة، 27 جوان 2021.

43. لهلالي سلوى ، **جوانب من النشاط السياسي للنخبة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 5، ع12، جامعة سطيف 2، سبتمبر 2017.

44. مصطفى عتيقة ، **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت: قانون سناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع2، جامعة ابن خلدون تيارت، افريل 2022.

45. معماش هدايات ، لوصيف موسى ، **خلفيات وأبعاد التشريعات العقارية الاستعمارية في ضوء قانوني "سيناتوس كونسيلت" و"فارنيي"**، مجلة رفوف، مج 12، ع2، جامعة أدرار، نوفمبر 2024.

46. معيوش ابراهيم ، **صفحات منسية من معاناة المرأة الجزائرية إ بان الاحتلال الفرنسي (دراسة سوسيوثقافية)**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مج2، ع3، الجزائر،2020.

47. هاشمي كوثر، **تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الالقاب في الجزائر تطبيق قانون 1873 نموذجا**، مجلة البحوث التاريخية مج5، ع1، جامعة المسيلة، 2021.

48. هامل بديس ، **الاحتلال الفرنسي وأساليبه لهدم الهوية الجزائرية: الجذور والأثار**، مجلة الاحياء، مج 20، ع24، جامعة باتنة، ماي 2020.

49. وادي أحمد ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، ع2، جامعة الجزائر03، افريل 2018.

50. وقاد محمد ، **ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700-1830م)**، مج2، ع1، جامعة برج بوعريريج، 2021.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

أ-الأطروحات:

1. بن جبورة محمد ، **الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الامير عبد القادر (1830-1847) من خلال وثائق الارشيف المغربي**، الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، 2013.

2. حرمة عبد الكريم ، **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834-1900م**، دكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد درايعية أدرار، 2022-2023.

3. زقب عثمان ، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914: دراسة في أساليب السياسة الإدارية**، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

4. صافر فتيحة ، **حركة الشبان الجزائريين ظهورها وتطورها ما بين 1900-1930**، دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة1، وهران، 2015-2016.

ب-الرسائل الجامعية:

1. الحمري محمد ، **التشريع الفرنسي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية ما بين 1870-1920**، ماجستير في أنثروبولوجيا، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2004-2005.

2. بشكر فاتن ، **سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870-1900م)**، ماجستير في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2022.

3. بليل محمد ، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914 : القطاء الوهراني نموذجا**، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2006.

4. بن شوش محمد ، **التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830-1870)**، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ،2007.

5. بن يوسف محمد الأمين ، **ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870**، ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014.

6. خليل كمال ، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور (1850-1951)**، مذكرة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008.

7. رواحنية عبد الحكيم ، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م**، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

8. مختاري الطيب ، **اللجنة الافريقية 1833-1834**، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر المقاومة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009-2010.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1.أكاديمية النورس، أساليب السياسة الفرنسية ضد الشعب الجزائري ما بين 1830 و1900، 27 افريل 2025، 11:35، متوفر على:
https://nawrasaca.blogspot.com/2020/08/1830-1900.html?hl=ar&m=1.

2.أكاديمية النورس، الهجرة ومساهمتها في خدمة قضايا الجزائريين خلال الفترة 1830-1900، 27 افريل 2025، 11:42، متوفر على:
https://nawrasaca.blogspot.com/2020/08/1830-1900_13.html?hl=ar&m=1.

فهرس
الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	//
الاهداء	//
قائمة المختصرات	//
المقدمة	أ-ح
الفصل التمهيدي: الخلفية التاريخية للاحتلال الفرنسي بالجزائر	21-7
المبحث الأول: أوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي	13-8
1. الأوضاع الاقتصادية	9-8
2. الأوضاع السياسية والادارية	11-9
3. الأوضاع الاجتماعية والثقافية	13-11
المبحث الثاني: أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر	17-14
1. الأسباب السياسية	15-14
2. الأسباب الاقتصادية	15
3. الأسباب الدينية	17-15
المبحث الثالث: الغزو الفرنسي للجزائر	21-18
الفصل الأول: التنظيم الإداري الفرنسي بالجزائر 1830-1914م	47-22
المبحث الأول: مرحلة الإدارة العسكرية 1830-1870م	31-23
المبحث الثاني: مرحلة الإدارة المدنية 1871-1914م	37-32
المبحث الثالث: القوانين والتشريعات الفرنسية	47-38
1. قانون 16 جوان 1851م	40-38
2. سيناتوس كونسيلت 22 افريل 1863م	42-40
3. قانون 1871م	44-43
4. قانون فارني 29 جويلية 1873م	46-44
5. قانون 16 فيفري 1897م	47-46
الفصل الثاني: الأساليب الإدارية الاستعمارية الفرنسية 1830-1914م	75-48

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية	56-49
1. مصادرة الأراضي	51-49
2. تشجيع الاستيطان	53-52
3. الضرائب	56-54
المبحث الثاني: السياسة التعليمية	64-57
1. تدمير مؤسسات التعليم الاسلامي	58-57
2. محاربة اللغة العربية	60-59
3. التعليم الفرنسي	64-61
المبحث الثالث: السياسة الدينية والاجتماعية	75-65
1. السياسة الدينية	70-65
2. السياسة الاجتماعية	75-71
الفصل الثالث: أثر السياسة الفرنسية وردود الفعل الجزائرية 1830-1914م	94-76
المبحث الأول: تأثير السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري	81-77
المبحث الثاني: المقاومة الجزائرية المسلحة (مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847م نموذجا)	88-82
1. الإستراتيجية السياسية والدبلوماسية للأمير عبد القادر	86-83
2. الإستراتيجية العسكرية في مقاومة الأمير عبد القادر	88-87
3. استسلام الأمير عبد القادر	88
المبحث الثالث: ظهور الحركات الإصلاحية والسياسية	94-89
الخاتمة	97-95
قائمة الملاحق	111-98
قائمة المصادر والمراجع	126-112
فهرس الموضوعات	129-127

ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الاساليب الادارية التي انتهجتها السلطات الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين1830-1914م، حيث عملت على فرض هيمنتها على الشعب الجزائري وتحكمها فيه والسيطرة عليه من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم لكي يسهل عليها استغلال ثروات البلاد والعباد، بدأت هذه الاساليب مع بداية الاستعمار الفرنسي لكنها زادت شدتها خلال فترة الحكم المدني، والتي عملت من خلالها على مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين كذلك حاولت عن طريقها طمس هوية الشعب الجزائري وتصدير الثقافة الاوروبية الفرنسية له والرمي به في غياهب الجهل والأمية كما حاولت أيضا تنصيره وجعله مجتمع مسيحي بالقضاء على الدين الاسلامي وتفكيك البنية الاجتماعية التي كان قائما عليها تحت ستار نشر الحرية والمساواة والحضارة.

الكلمات المفتاحية: التنظيم الاداري، القوانين والتشريعات، الاهالي، الاحتلال الفرنسي ، الاستيطان .

Summary:

This study sheds light on the administrative methods adopted by the French authorities in Algeria during the period between 1830-1914, as they worked to impose their hegemony over the Algerian people and control them through a set of laws and decrees in order to facilitate the exploitation of the country's wealth and slaves These methods began with the beginning of French colonization but increased in intensity during the period of civil rule, through which they worked to confiscate Algerian lands and give them to settlers as well as tried to blur the identity of the Algerian people and export them the French European culture and throw them into the depths of illiteracy and ignorance as it also tried to provide

Key words : Administrative organization, Laws and legislation, Native, occupation French, settlement.